جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية (2015-2025)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

أيمن بعلوج

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أحمد الحمزة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: رحيمة اللقب: بلقاسم الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

العنوان الإلكتروني المهني: regnia.belkacem@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: أيمن اللقب: بعلوج تاريخ ومكان الازدياد: 2002/06/18

البريد الالكتروني: aymenbaaloudj98@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:

البريد الالكتروني:

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة حفظ السلام الداخلية 2012-2021

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ: 26 ماي 2025

توقيع المشرف

Bel

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... عاطف احمد .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114264396 والصادرة بتاريخ : 2025/02/11

المسجّل(ة) بكلية : الحقوق والعلوم السياسية قسم : علوم السياسية

الطالب ..... / .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... / ..... والصادرة بتاريخ : ..... / .....

المسجّل(ة) بكلية : ..... / ..... قسم : ..... / .....

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها : دور مصلحة الأرشيف الجديدة في إدارة وحماية المحفوظات

بولاية تبسة 2015/2025

أصرح / نصرح بشرفي/ بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ ..... 27 ماي 2025

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

شوهد و صودق
على امضاء السيد (ة)
.....السعيد.....
المزدادة في : .....
2025 ماي 27

مديرية التربية لولاية تبسة

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية (2015-2025)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

أيمن بعلوج

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أحمد الحمزة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي – تبسة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية (2015-2025)

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر

تخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:

أيمن بعلوج

إشراف الأستاذة:

رقية بلقاسمي

أعضاء لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
مليكة قادري	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
رقية بلقاسمي	أستاذ محاضر أ	مشرفا ومقررا
أحمد الحمزة	أستاذ محاضر ب	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

أعوذ بالله من الشيطان الرجيم

"وَلَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا وَادْعُوهُ خَوْفًا وَطَمَعًا ۚ

إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ"

{سورة الأعراف- الآية 55}

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى عائلتي الكريمة التي كانت مصدرا للدعم في حياتي ومساري الدراسي وأتمنى أن أكون دائما عند حسن ظنهم.

إلى أصدقائي الأعزاء الذين رافقوني في مسيرتي الأكاديمية وصنعنا معا أجمل الذكريات.

كما أود أن أشكر كل من ساعدني وساندني في رحلتي الجامعية من أساتذة وزملاء على ما قدموه من توجيه وإرشاد أنتم جميعًا جزء من هذا الإنجاز ولكم مني جزيل الشكر والتقدير.

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبتوفيقه تتوالى النجاحات اللهم لك الحمد والشكر والفضل على البداية والختام، ولك الحمد على كل خطوة موفقة

يسرني أن أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان لمن وضع بصمته في عملي على رأسهم الأستاذة الفاضلة بلقاسمي رقية التي تفضلت بقبولها الإشراف على هذا البحث

كما لا ننسى التقدم بعبارات الامتنان والعرفان للأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة عملنا هذا الأستاذة قادري مليكة، والأستاذ الحمزة أحمد

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
فهرس المحتويات	/
قائمة المختصرات	/
مقدمة	أ – د
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	06-26
المبحث الأول: ماهية منظمة الأمم المتحدة	06
المطلب الأول: مفهوم منظمة الأمم المتحدة	06
المطلب الثاني: الهيئات الرئيسية المعنية بالبيئة	11
المبحث الثاني: ماهية التغيرات المناخية	16
المطلب الأول: تعريف التغيرات المناخية	16
المطلب الثاني: أسباب التغيرات المناخية	18
المطلب الثالث: التأثيرات العالمية للتغيرات المناخية	23
خلاصة الفصل الأول	26
الفصل الثاني: مبادرات هيئة الأمم المتحدة في قضية التغيرات المناخية	28-53
المبحث الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية باريس	28
المطلب الأول: اتفاقية باريس وتداعياتها	28
المطلب الثاني: آليات هيئة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية باريس	34
المطلب الثالث: تحديات تنفيذ اتفاقية باريس	36
المبحث الثاني: برامج منظمة الأمم المتحدة للتكيف مع التغيرات المناخية	40
المطلب الأول: صندوق المناخ الأخضر	41
المطلب الثاني: برنامج منظمة الأمم المتحدة(UNEP)	46

المطلب الثالث: التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الحد من التغيرات المناخية	48
خلاصة الفصل الثاني	53
الفصل الثالث: تقييم فعالية منظمة الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية	54-85
المبحث الأول: الإنجازات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في إدارة التغيرات المناخية	54
المطلب الأول: دور منظمة الأمم المتحدة في الحد من الانبعاثات	55
المطلب الثاني: دور منظمة الأمم المتحدة في تحسين القدرة على التكيف في الدول النامية	57
المطلب الثالث: دور منظمة الأمم المتحدة في زيادة الوعي البيئي العالمي	62
المبحث الثاني: التحديات التي تواجه منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع التغيرات المناخية	66
المطلب الأول: التحديات المالية	66
المطلب الثاني: تأثير النزاعات الدولية على السياسات المناخية	70
المطلب الثالث: التحديات السياسية بين الدول الكبرى والدول النامية	73
المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة في قضية التغيرات المناخية	75
المطلب الأول: مخططات منظمة الأمم المتحدة في قضية التغيرات المناخية لما بعد 2025	77
المطلب الثاني: وضع أهداف محدثة وآليات جديدة للحد من الانبعاثات	81
المطلب الثالث: التوقعات العالمية والاتفاقيات الجديدة للحد من التغيرات المناخية	83
خلاصة الفصل الثالث	85
الخاتمة	86
قائمة المراجع والمصادر	90
الملخص	94

قائمة المختصرات

- Cop ⟵ مؤتمر الأطراف
- UFCCC ⟵ اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ
- NDCs ⟵ المساهمات المحددة وطنيا
- FAO ⟵ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
- UNEP ⟵ برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- UNDP ⟵ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

مقدمة

شهد العالم خلال العقود الأخيرة تفاقما ملحوظا في آثار التغيرات المناخية والتي أصبحت تمثل تحديا وجوديا يهدد الأنظمة البيئية والاقتصادية والاجتماعية على مستوى العالم، إذ لم تعد الظواهر المناخية المتطرفة كالجفاف، ارتفاع درجات الحرارة، ذوبان الجليد والفيضانات مجرد مؤشرات طبيعية عابرة بل تحولت إلى أزمات متكررة ذات أبعاد عابرة للحدود تستدعي تحركا جماعيا عاجلا وقد تزايد الوعي الدولي بخطورة هذه الظاهرة مما دفع العديد من الفاعلين الدوليين وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة إلى وضع التغير المناخي في صدارة الاهتمامات العالمية.

فالطبيعة الشمولية لهذه الظاهرة تفرض تكاتفا دوليا وتنسيقا مؤسساتيا لمعالجتها بشكل فعال حيث لا تستطيع الدول مهما بلغت قوتها مواجهة تداعيات التغير المناخي بمفردها ومن هنا برز دور الأمم المتحدة كمنصة متعددة الأطراف تسعى إلى قيادة الجهود العالمية في التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معها من خلال عقد الاتفاقيات الدولية وتنسيق المبادرات ودعم الدول النامية في بناء قدراتها المناخية وقد لعبت الاتفاقيات الدولية التي رعتها المنظمة دورا محوريا في هذا الإطار وعلى رأسها اتفاقية باريس لعام 2015 التي شكلت محطة فارقة في تاريخ التعاون الدولي بشأن المناخ

أهمية الموضوع

تكمن أهمية هذا الموضوع في كونه يتناول أحد أخطر التحديات التي تواجه البشرية في القرن الحادي والعشرين والمتمثلة في التغيرات المناخية وتداعياتها الواسعة على مختلف مناحي الحياة فهذه الظاهرة لم تعد محصورة في بعدها البيئي فقط بل أصبحت تمس الأمن الغذائي، الأمن المائي، الاستقرار الاقتصادي وحتى السلم والأمن الدوليين ومن هنا فإن دراسة دور الأمم المتحدة في إدارة هذه القضية يكتسي أهمية بالغة بالنظر إلى طبيعة المنظمة كإطار جامع للتعاون الدولي وقدرتها على توجيه السياسات العالمية نحو أهداف مشتركة ومستدامة، كما تبرز أهمية الموضوع في تسليط الضوء على فعالية آليات الأمم المتحدة ومبادراتها المناخية خلال العقد الأخير (2015–2025) وهي فترة شهدت تحولات كبرى على صعيد الالتزامات الدولية خاصة بعد اعتماد اتفاقية باريس وتزايد الوعي العالمي بضرورة الانتقال نحو أنماط تنمية منخفضة الكربون وبالتالي فإن هذا البحث يسعى لفهم مدى قدرة المنظمة على مواكبة هذه التحديات المتصاعدة وتقييم مدى نجاحها في تعبئة الجهود الدولية وتقديم حلول جماعية لهذه الإشكالية الكونية.

دوافع اختيار الموضوع

جاء اختيار موضوع "دور الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية (2015-2025)" نتيجة لتداخل مجموعة من الدوافع التي تعكس أهمية هذا الإطار البحثي من حيث التخصص وكذلك من حيث طبيعة الإشكالية المدروسة فالاهتمام المتزايد بالدور المتنامي للمنظمات الدولية في معالجة القضايا العالمية يجعل من دراسة جهود الأمم المتحدة في مجال التغير المناخي مدخلا مهما لفهم آليات العمل متعدد الأطراف والتنسيق الدولي في مواجهة التحديات البيئية كما أن الطابع الشمولي والمعقد لظاهرة التغير المناخي وما تطرحه من رهانات على الأمن والاستقرار والتنمية المستدامة، يمنح الموضوع بعداً معاصراً وحيويا.

وقد تم تحديد الفترة الزمنية الممتدة من 2015 إلى 2025 باعتبارها تمثل مرحلة مفصلية في مسار الجهود المناخية الدولية حيث شهدت انطلاقة جديدة من خلال اعتماد اتفاقية باريس تلتها سنوات من المفاوضات ومحاولات التنفيذ والتقييم كما تميزت هذه المرحلة بأحداث مؤثرة على مسار الاتفاقية من أبرزها انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في عام 2017 وهو ما شكل اختبارا جديا لمدى صلابة الالتزام الدولي وجدوى الآليات الأممية في الحفاظ على زخم التعاون المناخي قبل أن تعود الولايات المتحدة إلى الاتفاق في 2021 مما أعاد إحياء آمال التقدم في هذا المجال الحيوي.

الدراسات السابقة

ولأجل إنجاز هذه الدراسة وتحرير عملنا، تمّت الاستعانةُ بمجموعةٍ من الدراسات التي تشتركُ في العديدِ من جزئياتِ بحثِنا هذا:

- محمد رحموني في مقال جاء بعنوان " القضايا الرئيسية لتصميم نظام قانوني فعال لحماية المناخ"، منشور على مجلة الدراسات الحقوقية، سنة 2020 صادرة عن جامعة الجيلالي. تطرق الباحث لأهم المعوقات على المستوى الدولي التي تستدعي إعادة النظر في المنظومة القانونية التي تحكم المناخ، وعن دور الدول المتقدمة على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية في إدارة هذه المشاكل والوقوف على حلول تخدم مستقبل البيئة .
- أنيسة غزلون في إطار مذكرة دكتوراه بعنوان " الطاقات المتجددة والتغيير المناخي"، عن جامعة الجزائر 01، سنة 2018. ركزت الباحثة فيها عن الحلول الطاقوية للحد من الانبعاثات الضارة بالجو وتشير

دراستها بأن أول عدو يهدد البيئة هو التلوث الجوي نظرا لصعوبة التحكم في الوضع في حال تأثر الغلاف الجوي

بالنسبة لدراستنا حاولنا من خلال جمع مختلف المصادر والمرور على الدراسات المشتركة في جزيئات البحث وحتى فكرته العامة إضافة فكرة جديدة مفادها ربط التغيرات المناخية بالفترة الزمنية التي سبقت اتفاقية باريس للمناخ وكذا وضع رؤية مستقبلية للأهداف التي وضعتها الاتفاقية على رأسها ما تم الاتفاق عليه لغاية 2025.

الإشكالية

تطرح التغيرات المناخية واحدة من أعقد الإشكاليات التي يواجهها النظام الدولي المعاصر نظرا لتشابك أبعادها وامتداد آثارها عبر الحدود مما يجعل مواجهتها تتطلب تفاعلا جماعيا يتجاوز قدرات الدول منفردة وفي هذا السياق برز دور الأمم المتحدة كفاعل محوري في تعبئة الجهود الدولية لمجابهة هذا التحدي من خلال أدوات متعددة تشمل الاتفاقيات المبادرات والبرامج الأممية الداعمة غير أن فعالية هذا الدور لا تزال محل نقاش خصوصا في ظل تفاوت التزامات الدول، وتغير موازين القوى والتحديات السياسية والاقتصادية التي تعترض العمل الجماعي ومن هنا تتبلور **الإشكالية المحورية** لهذا البحث: – **إلى أي مدى ساهمت جهود منظمة الأمم المتحدة في تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية في الفترة من 2015 إلى 2025؟**

الأسئلة الفرعية

– ماهي المبادرات والآليات التي تبنتها منظمة الأمم المتحدة لمواجهة التغيرات المناخية؟

– كيف أثرت اتفاقية باريس للمناخ على مسار عمل منظمة الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية؟

– ما التوجهات المستقبلية التي يمكن أن تنتهجها منظمة الأمم المتحدة لتعزيز فعاليتها في إدارة القضايا المناخية؟

الفرضيات

الفرضية الأولى

كلما زاد مستوى التنسيق والتعاون الدولي في إطار منظمة الأمم المتحدة في المجال البيئي كلما انخفضت مخاطر التغيرات المناخية

الفرضية الثانية

تجسد اتفاقية باريس خطوة فعلية ونقطة تحول أساسية في مسار إدارة منظمة الأمم المتحدة لقضايا التغيرات المناخية

الفرضية الثالثة

يعزز تبني الأمم المتحدة لتوجهات استراتيجية مستقبلية مرنة قائمة على التشاركية من قدرتها على مواجهة التحديات المناخية المتزايدة

منهج الدراسة

منهج الدراسة يشير إلى مجموعة من الأدوات الاستقصائية المستعملة في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية والمادية، البيئية والفكرية تنظم بشكل مترابط منسق لكي تفسر وتشرح وتحلل ويعلق عليها لذلك تستدعي مراحل البحث العلمي استخدام مناهج وأدوات مختلفة وقد تم في هذه الدراسة استخدام:

المنهج التاريخي: وهذا المنهج يقوم على أسلوب البحث في الأحداث والمحطات التاريخية السابقة لموضوع الدراسة أو ذات الصلة المباشرة بها من أجل فهمها واستنباط المتغيرات الجديدة، واستشراف المستقبل

في دراستنا الحالية استخدمنا هذا المنهج بشكل بارز في الفصل الأول عبر مرورنا على مختلف المحطات التاريخية لظهور منظمة الأمم المتحدة، كما تم اللجوء إليه على سبيل مقارنة تطور التغيرات المناخية في أجزاء أخرى من دراستنا

المنهج الوصفي: وهو يقوم على فكرة جمع المعلومات والبيانات بالاعتماد على الكثير من أدوات البحث العلمي

بالنسبة لدراستنا فإن المنهج الوصفي مهم في البحث عن مصادر المعلومات الرسمية التي لا تقبل التصرف فيها من أجل استخراج المعلومات بصفة مباشرة وتحليلها بما يفيد موضوع البحث.

تقسيم البحث

تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول رئيسية جاء هذا التقسيم بهدف تنظيم الدراسة بشكل يضمن توضيح الأبعاد المختلفة لقضية التغيرات المناخية ودور الأمم المتحدة في إدارتها بطريقة منهجية ومتسلسلة حيث خصص **الفصل الأول** للإطار المفاهيمي للدراسة تم تناول هيكل الأمم المتحدة ووظائفها بالإضافة إلى تعريف التغيرات المناخية ومكوناتها مما يوفر قاعدة نظرية واضحة لفهم موضوع البحث، في حين ركز **الفصل الثاني** على استعراض المبادرات والآليات التي أطلقتها الأمم المتحدة لإدارة القضية المناخية خلال الفترة الزمنية للدراسة وهو ما يعكس التطبيق العملي للإطار النظري السابق أما **الفصل الثالث** فقد تطرق إلى التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة في هذا المجال بهدف تقييم الأداء واستشراف آفاق التطور وهو ما يساعد في استكمال الصورة الكلية للموضوع وتقديم رؤية نقدية واستشرافية، بهذا التقسيم يتسنى للبحث الجمع بين التحليل النظري والتطبيق العملي والتقييم المستقبلي بشكل متكامل.

الفصل الأول

يُعد التغير المناخي من القضايا الدولية المعقدة التي فرضت نفسها بقوة على جدول أعمال العلاقات الدولية لما تنطوي عليه من تداعيات سياسية واقتصادية وأمنية تتجاوز الحدود الوطنية للدول، وفي خضم هذه التحديات تتجه الأنظار إلى منظمة الأمم المتحدة بوصفها الإطار المؤسسي الأبرز للتنسيق والتعاون الدولي خاصة فيما يتعلق بالقضايا البيئية العابرة للحدود، ولفهم أبعاد هذا الدور يتناول هذا الفصل في بدايته ماهية منظمة الأمم المتحدة ويستعرض أجهزتها ذات الصلة بالشأن البيئي قبل الانتقال إلى تحديد مفهوم التغيرات المناخية وتحليل أسبابها الرئيسية إضافة إلى إبراز آثارها المتعددة على المستويين المحلي والدولي.

المبحث الأول: ماهية منظمة الأمم المتحدة

إن تجزئة عنوان البحث يقودنا للقول بأن هذا الأخير يتناول عنصرين، جوهر البحث وهي التغيرات المناخية ثم الأمم المتحدة التي تعتبر الإطار المؤسسي الرئيسي لتنسيق جهود الدول والمجتمع الدولي عموما لمواجهة هذه الأزمة، ويعد الإطار المفاهيمي أساسا نظريا لإبراز دور هذه الأخيرة في إدارة للقضية المطروحة أمامنا ومن أجل ذلك ستنعرج بداية على ماهية منظمة الأمم المتحدة من خلال تعرفيها والبحث في الأعضاء والأطراف المعنية بالبيئة داخلها (المطلب الأول)، كما سنخصص دراسة الجزء الثاني من هذا المبحث لماهية التغيرات المناخية من خلال البحث في تعريفها، أسبابها وتأثيرها على العالم (المطلب الثاني).

المطلب الأول: مفهوم منظمة الأمم المتحدة

شكلت العلاقات الدولية منذ فجر التاريخ مجالا حيويا للتفاعل بين الدول والشعوب، حيث سعت المجتمعات البشرية إلى إرساء آليات تضمن تحقيق الاستقرار والتعاون في ظل نظام عالمي متشابك المصالح، ومع تزايد تعقيد هذه العلاقات برزت الحاجة الملحة إلى تطوير أطر مؤسسية قادرة على تنظيم التفاعلات الدولية، سواء في أوقات السلم أو أثناء النزاعات، فمن الدبلوماسية الثنائية التقليدية مرورا بالاتحادات الدولية في القرن التاسع عشر، ووصولا إلى عصبة الأمم، ظل السعي قائما لإرساء نظام عالمي مستقر وقد بلغ هذا التطور ذروته بتأسيس منظمة الأمم المتحدة عام 1945 كإطار جامع لحفظ السلم والأمن الدوليين، حيث مثلت نقلة نوعية في التنظيم الدولي من خلال آلياتها الشاملة ومشاركتها العالمية الواسعة، لكن مع تعاظم التحديات المعاصرة من صراعات سياسية وأزمات إنسانية وتهديدات بيئية ومناخية، برزت الحاجة الملحة إلى تعزيز دور الأمم المتحدة وهياكلها لتكون قادرة على مواكبة مستجدات العصر

خاصة في مجال البيئة وعلى رأسها حماية وحفظ المناخ الذي أصبح مسؤولية دولية مشتركة وهدف يخص الإنسانية جمعاء.[1]

أولا: ظروف نشأة منظمة الأمم المتحدة

تعد المنظمات الدولية حجر الأساس المكون للمجتمعات الدولية لأنه يشكل إرادة جماعية لعدة أطراف خارجية تساهم في التعاون الدولي وحفظ الأمن والسلم وتعد عصبة الأمم المهد التاريخي لظهور الأمم المتحدة رغم بروز عدة منظمات سابقة لها خاصة في القارة الأوروبية في الفترة ما بين 1815 إلى 1914 ولكن على أعقاب الحرب العالمية الأولى اجتمعت الدول المنتصرة في مؤتمر فارساي للاتفاق على ميلاد عصبة الأمم.[2]

1- **ميلاد عصبة الأمم:** هي أول منظمة حكومية دولية في العصر الحديث، أنشئت بهدف رئيسي هو تعزيز السلام العالمي ومنع النزاعات المسلحة من خلال تعزيز التعاون بين الدول، نشأت المنظمة في أعقاب الحرب العالمية الأولى، واعتمدت العصبة على ميثاق تأسيسي مؤلف من 26 مادة حددت هيكلها التنظيمي، وشروط العضوية وآليات حل النزاعات بين الدول الأعضاء بشكل سلمي وتمثل المحاولة المؤسسية الأولى في التاريخ الحديث لإنشاء نظام أمن جماعي دولي وتأسست بمقتضى معاهدة فارساي 1919 وتعد حجر الأساس التاريخي لظهور منظمة الأمم المتحدة.[3]

وتتشكل عصبة الأمم من الأجهزة التالية:

نصت المادة 02 من معاهدة فرساي الموقعة في 28 يونيو 1919 " يتم تنفيذ عمل العصبة بموجب هذا العهد من خلال جهاز الجمعية والمجلس"، وبالرجوع لنص المادة الرابعة نجد أن المجلس يتألف من ممثلين عن دول الحلفاء الرئيسية والدول المنتسبة، إلى جانب ممثلين لأربعة أعضاء آخرين في الجامعة،

[1] أحمد أبو الوفا، **الوسيط في قانون المنظمات الدولية**. ط8. القاهرة: دار الثقافة العربية، [د. س. ن]، ص،7.

[2] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية (الأمم المتحدة)**. الإسكندرية: دار المطبوعات الجامعية، 1988، ص، 37.

[3] League of Nations, **Oxford International**, **https://www.oxfordinternational.org**, accessed on: February 10, 2025, at 10:00.

يتم اختيار هؤلاء الأربعة من قبل الجمعية من وقت لآخر حسب تقديرها إلى أن يتم تعيين ممثل الدول الأعضاء الأربعة في العصبة الذين يتم اختيارهم لأول مرة من قبل الجمعية.[1]

2- **فشل المنظمات السابقة في تحقيق الأمن والسلم الدوليين:** ولعلها أهم أسباب ظهور الأمم المتحدة إذ أن المحاولات السابقة وعلى رأسها عصبة الأمم أثبتت فشلها في إرساء هذا الهدف الدولي المهم خاصة أنها أباحت اللجوء إلى القوة في حلال مرور ثلاث أشهر على صدور حكم أو تحكيم دون أن ينفذ أو مرور هذه المدة دون أن يصدر المجلس قرار، بالإضافة إلى ذلك لم تكن اختصاصات الجمعية والمجلس محددة بوضوح.[2]

ثانيا: التعريف بمنظمة الأمم المتحدة

ظهرت الحاجة إلى إنشاء منظمة الأمم المتحدة بعد فشل عصبة الأمم في تحقيق السلم والأمن الدوليين، وقد بدأت المحادثات التأسيسية بين مجموعة من الدول الكبرى لإقامة تنظيم دولي جديد، ويُعتبر الاجتماع الذي عُقد في أغسطس 1941 بين ونستون تشرشل رئيس الوزراء البريطاني وفرانكلين روزفلت الرئيس الأمريكي على متن البارجة "prince of Wales" أولى المحاولات الجادة في هذا الصدد، وقد نتج عن هذا اللقاء التاريخي إصدار بيان مشترك عرف باسم "ميثاق الأطلنطي"، الذي تضمن مجموعة من المبادئ الأساسية المشتركة لسياسة البلدين، والتي أصبحت لاحقاً الأسس الفكرية لنظام الأمم المتحدة.[3]

بعد ذلك شهد يناير من عام 1942 حدثاً محورياً تمثل في توقيع الاتحاد السوفياتي وتسع دول أخرى على "إعلان الأمم المتحدة" خلال مؤتمر ضم ممثلين عن 26 دولة، وقد مثل هذا الإعلان الامتداد الطبيعي لمبادئ ميثاق الأطلنطي، حيث أكد الموقعون على:

1. التمسك بأهداف ومبادئ تصريح الأطلنطي.
2. ضرورة إقامة منظمة دولية جديدة قادرة على حفظ السلم والأمن الدوليين.

---

[1] History of the League of Nations, **Oxford International**, Ibid. accessed on 10 February 2025, at 1:00 PM.

[2] تونسي بن عامر، **قانون المجتمع الدولي**. ط 6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص، 152.

[3] عبد الإله بلقيز، **ماذا تبقى من الأمم المتحدة**. المغرب: أفريقيا الشرق، 1999، ص، 79.

3. التزام الدول الموقعة بالتعاون الكامل حتى تحقيق النصر في الحرب العالمية الثانية.

وقد برز في هذا المؤتمر الرئيس الأمريكي فرانكلين روزفلت كمبادر رئيسي، حيث اقترح تسمية "الأمم المتحدة" التي أصبحت لاحقا الاسم الرسمي للمنظمة الدولية الجديدة[1]، وبعد ذلك انعقد مؤتمر "دامب رتون أوكس" في عام 1919 م على مرحلتين تم فيه الاتفاق على أهداف المنظمة المراد إنشاؤها وعلى هيكلها، و تم التركيز على مكانة الدول الكبرى، و دورها في حفظ السلم والأمن الدوليين عقبه مؤتمر يالطا في الاتحاد السوفياتي من 4 إلى 11 فيفري 1945 بمشاركة الاتحاد السوفياتي، الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وتمت فيه الدعوة لانعقاد مؤتمر سان فرانسيسكو في 25 أفريل 1945 وقد عقد لاحقا بالتاريخ المتفق عليه بمشاركة حوالي 50 دولة لإعداد ميثاق الأمم وبعدها تم الإعلان عن إنشاء منظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945.[2]

عرفت المنظمة في الموقع الرسمي التابع للأمم المتحدة بأنها:

"الأمم المتحدة (UN) هي منظمة دولية تأسست في 24 أكتوبر 1945. وتهدف إلى صون السلم والأمن الدوليين، وتنمية العلاقات الودية بين الدول، وتحقيق التعاون الدولي، وأن تكون مركزًا لتنسيق أعمال الدول".[3]

هيئة الأمم المتحدة هي منظمة دولية حكومية تعد الأوسع من حيث التمثيل الدولي حيث تضم في عضويتها الغالبية العظمى من دول العالم وقد تأسست رسميًا بتاريخ 24 أكتوبر 1945 عقب المصادقة على ميثاق الأمم المتحدة من قبل الأعضاء المؤسسين وعددهم 51 دولة آنذاك في أعقاب الحرب العالمية الثانية وتمثل الهيئة تطورا في مسار التنظيم الدولي إذ جاءت لتحل محل "عصبة الأمم" التي أنشئت بعد الحرب العالمية الأولى والتي فشلت في منع اندلاع الحرب العالمية الثانية.

وتعد الأمم المتحدة إطارا شاملا ومنظما يجمع بين الدول المستقلة ذات السيادة بهدف تنسيق وتيسير علاقاتها في مجالات متعددة من خلال مبادئ القانون الدولي والتشاور الجماعي والاحترام المتبادل ويتميز

[1] **المرجع نفسه**، ص، 80.

[2] رجب عبد المنعم متولي، **الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة**. [د د ن]، 2005، ص، ص، 12،11.

[3] تعريف الأمم المتحدة، متحصل عليه من **https://www.un.org/ar/about-us**، تاريخ الاطلاع 11 فيفري 2025 على الساعة 13:00.

الكيان الأممي بكونه منظمة دائمة غير ربحية تتمتع بالشخصية القانونية الدولية المستقلة أي أنه كيان يمكنه التوقيع على الاتفاقيات الدولية ويمتلك صلاحيات قانونية مثل رفع الدعاوى والتقاضي وامتلاك ممتلكات.[1]

وتتميز الهيئة بامتلاكها أدوات متعددة للتدخل على الساحة الدولية منها إصدار القرارات والتوصيات، تشكيل البعثات الدبلوماسية ومهام حفظ السلام، الإشراف على العمليات الانتخابية ومراقبة مدى التزام الدول بالأعراف والمعاهدات الدولية كما تمتلك صلاحيات قانونية ودبلوماسية تجعلها وسيطا معترفا به في النزاعات الدولية ومحركا للعمل الجماعي الدولي، وتعتمد المنظمة في عملها على مبدأ السيادة المتساوية لجميع أعضائها أي أن لكل دولة مهما كان حجمها أو قوتها صوتا واحدا.[2]

وتقوم المنظمة على مجموعة مبادئ يمكن حصرها فيما يلي:

1. **مبدأ المساواة بين الدول:** تقر الأمم المتحدة بمبدأ المساواة السيادي بين جميع الدول الأعضاء، وقد تم تأكيد هذا المبدأ في مؤتمر سان فرانسيسكو، مما يقتضي التزام الدول بتنفيذ التعهدات المبرمة بحسن نية.
2. **حل النزاعات بالطرق السلمية:** حيث تلتزم الدول الأعضاء بحل نزاعاتها الدولية بوسائل سلمية، على نحو لا يعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.
3. **الامتناع عن استخدام القوة:** يحظر على الدول الأعضاء التهديد باستخدام القوة أو استخدامها ضد سلامة أراضي أي دولة أو استقلالها السياسي بما يتعارض مع مقاصد الأمم المتحدة.
4. **دعم الإجراءات الجماعية للأمم المتحدة:** تلتزم الدول الأعضاء بتقديم الدعم الكامل لأي إجراءات تتخذها الأمم المتحدة وفقًا لأحكام ميثاقها.
5. **عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول:** لا يخول هذا الميثاق الأمم المتحدة بالتدخل في الشؤون التي تعد من صميم الاختصاص الداخلي لأية دولة، كما لا يُلزم الأعضاء بتقديم مثل هذه القضايا للفصل فيها.

[1] محمد سامي عبد الحميد، **قانون المنظمات الدولية**. ط 8. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988، ص، 11.

[2] فايزة بن حمزة، " دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان". **رسالة ماجستير**. (قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010)، ص، 26.

6. **التعاون الدولي:** تسعى الدول الأعضاء إلى التعاون من أجل تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

7. **التزام الدول غير الأعضاء بمبادئ الميثاق:** إذ يطلب من الدول غير الأعضاء في الأمم المتحدة أن تتصرف وفق مبادئ الميثاق، بما يضمن حفظ السلم والأمن الدوليين.[1]

المطلب الثاني: الهيئات الرئيسية المعنية بالبيئة

سعت منظمة الأمم المتحدة منذ تأسيسها في الدفع نحو بناء وعي على المستوى الدولي بشأن القضايا ذات الطابع البيئي على رأسها مسألة التغيرات المناخية وساهمت من خلال مختلف أجهزتها في إرساء إطار قانوني دولي يهدف إلى حماية البيئة والتصدي لمخاطر تغيّر المناخ، وقد تجلى هذا الدور في إنشاء مؤسسات وبرامج متخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، التي ساهمت في إعداد الدراسات العلمية وصياغة السياسات البيئية على المستوى العالمي، كما رعت الأمم المتحدة مؤتمرات دولية هامة أبرزها "قمة الأرض" بريو دي جانيرو عام 1992 التي أثمرت عن إبرام اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ والتي تعد خطوة محورية في الجهود الدولية لمواجهة التغير المناخي، ومن هذا المنطلق يعد استعراض الأطراف الفاعلة داخل منظمة الأمم المتحدة في مجال البيئة والمناخ أمرا ضروريا لفهم آليات العمل الدولي البيئي وتطوره وبداية سنعرض الهيئات الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة ذات العلاقة بالجانب البيئي(أولا)، ثم سنخصص دراستنا للهيئات التي تختص أساسا بالقضايا البيئية (ثانيا).

[1] فتيحة ليتيم، "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن". **أطروحة دكتوراه.** (قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009)، ص، 53.

أولا: الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة المعنية بالبيئة

1. **الجمعية العامة للأمم المتحدة:** تجد أساسها من نص المادة السابعة من ميثاق الأمم المتحدة "تنشأ الهيئات الآتية فروعا رئيسية للأمم المتحدة (الجمعية العامة)[1]، وقد خصها الميثاق بفصل كامل وهو الرابع منه حيث تطرق للعضوية فيها ووسع من نطاقها لتشمل كل أعضاء الأمم المتحدة وحددت المادة العاشرة وظائفها والملاحظ أنه تم توسعتها لتشمل اي مسألة في نطاق هذا الاختصاص[2]، ومن أبرز الأعمال التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة هو مشروع الميثاق العالمي للطبيعة لسنة 1982، الذي اقترحه الاتحاد الدولي لصون الطبيعة والموارد الطبيعية، وقد أشارت الجمعية العامة في مقدمته إلى قناعتها بأن المنافع التي يمكن أن يجنيها الإنسان من الطبيعة تعتمد بشكل كبير على الحفاظ على أشكال الحياة والتي أصبحت مهددة بفعل الاستغلال المفرط، كما أكدت على الدور المحوري الذي يجب أن يضطلع به المجتمع الدولي في تعزيز التعاون من أجل حماية البيئة وصونها، داعية الأمين العام للأمم المتحدة إلى إحالة نص هذا الإعلان إلى الدول الأعضاء، أما مضمون الميثاق، فقد بين أن الإنسان يعد جزءا من الطبيعة وبالتالي فإن عليه أن يدرك أهمية الحفاظ على استقرارها وصيانة مواردها، ولتحقيق هذا الهدف تبنى الميثاق مجموعة من المبادئ الأساسية من بينها احترام الطبيعة، والحرص على صون التنوع البيولوجي، وإخضاع جميع المساحات البرية والبحرية لمبادئ هذا الميثاق كما نص على منح حماية خاصة لبعض المناطق التي تحتضن كائنات نادرة ومتميزة، إلى جانب ضرورة حماية الطبيعة من كل أشكال التخريب والأنشطة المدمرة.[3]

2. **المجلس الاقتصادي والاجتماعي (ECOSOC):** يعد المجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد الأجهزة الرئيسية في منظمة الأمم المتحدة ويعمل تحت إشراف الجمعية العامة على تنسيق الجهود الدولية في الميادين الاقتصادية والاجتماعية، وذلك وفقا لما تنص عليه المادة 61 من ميثاق الأمم المتحدة ويتألف المجلس من أربعة وخمسين (54) عضوا، تنتخبهم الجمعية العامة لمدة ثلاث سنوات ويعقد المجلس دورات دورية تخصص لمناقشة القضايا الاقتصادية والإنسانية ذات الأهمية البالغة، كما

---

[1] "ميثاق الأمم المتحدة"، هيئة الأمم المتحدة، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/about-us**، تاريخ الاطلاع 14 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] الجمعية العامة للأمم المتحدة، مكتبة الأمم المتحدة الرقمية، متحصل عليه **https://digitallibrary.un.org**، تاريخ الاطلاع 14 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

يملك صلاحية إنشاء أجهزة فرعية لتمكينه من أداء مهامه بكفاءة وفعالية، ومن أبرز هذه الأجهزة الفرعية تلك التي تعنى بالبيئة والتنمية المستدامة وعلى رأسها لجنة التنمية المستدامة، التي تم إنشاؤها بموجب قرار الجمعية العامة رقم 191/47 المؤرخ في سنة 1992، تتكون هذه اللجنة من ثلاث وخمسين (53) دولة، يتم انتخاب أعضائها من طرف المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتناط بها مهام ترقية مفاهيم التنمية المستدامة، وذلك بصفتها أمانة عملية تابعة للمجلس، وتضطلع اللجنة بتقديم الدعم التقني وتعزيز القدرات على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية، إدراكا لأهمية التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية، وتستلزم فعالية عمل هذه اللجنة توفير فضاء للحوار العالمي والعمل في إطار شراكات دولية مع التركيز على أبرز التحديات الراهنة لا سيما قضايا تغير المناخ، الطاقة، مكافحة الفقر، التصحر، الجفاف، الصحة العمومية، التنمية الريفية، السياحة المستدامة والصناعات الخضراء، بالإضافة إلى حماية النظم الإيكولوجية كالغابات، والبحار، والمحيطات، وفي سياق العناية الخاصة بالغابات أنشئ منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات (United Nations Forum on Forests) في 18 أكتوبر 2000 بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 2000/35، ويعتبر هذا المنتدى هيئة فرعية متخصصة، تهدف أساسا إلى دعم الحفظ والإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات، وفقا للمبادئ التوجيهية المنبثقة عن إعلان ريو والفصل الحادي عشر من جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، إلى جانب المرجعيات الدولية الأخرى ذات الصلة بسياسات الغابات، إن مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي من خلال أجهزته الفرعية لا سيما لجنة التنمية المستدامة ومنتدى الغابات والتي تعكس التزام منظمة الأمم المتحدة بتحقيق التوازن بين متطلبات التنمية من جهة، وضرورات الحفاظ على البيئة من جهة أخرى ضمن رؤية شاملة تؤمن بأن الاستدامة هي الأساس لضمان رفاه الأجيال الحالية والمستقبلية.[1]

ثانيا: الأجهزة المتخصصة والبرامج الأممية ذات الطابع البيئي

1. **برنامج الأمم المتحدة الانمائي :(UNDP)** أنشئ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) عام 1965 كمؤسسة تابعة للأمم المتحدة تهدف إلى دعم التنمية المستدامة عالميا ويلعب دورا محوريا في

[1] Michael Levy ،"**Economic and Social Council**", Encyclopaedia Britannica, **https://www.britannica.com/topic/Economic-and-Social-Council**, accessed February 14, 2025, at 11:00 AM.

مجال الحفاظ على البيئة من خلال عدة محاور رئيسي اذ يتمتع البرنامج بقدرات علمية وتقنية متقدمة بالاعتماد على الخبراء والمؤسسات العلمية المرموقة مما يمكنه من تحليل التحديات البيئية بشكل دقيق واقتراح حلول عملية قابلة للتطبيق، ويعمل البرنامج بشكل وثيق مع صندوق البيئة العالمية حيث ينسق بين المنح المقدمة من الصندوق والمشاريع التي ينفذها مما يعزز كفاءة المشاريع البيئية ويسهم في تحقيق أهداف الحماية البيئية العالمية، كما يولي البرنامج اهتماماً خاصاً للتنمية المستدامة في البلدان النامية من خلال دعم سياسات بيئية مستدامة تساهم في مكافحة الفقر مع تركيز الموارد على المناطق الأكثر احتياجاً، ويتبع البرنامج نظاما للرقابة والتقييم يضمن متابعة دقيقة للمشاريع وتحقيق النتائج المرجوة مع الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، هذه الآليات تجعل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شريكا أساسيا في الجهود الدولية الرامية لحماية البيئة وتعزيز التنمية المستدامة على المستوى العالمي.[1]

بين عامي 2015 و2020، نشر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي سلسلة من التقارير البارزة التي تناولت قضايا البيئة وتغير المناخ على الصعيدين العالمي والمحلي خاصة أثر ما قدمته اتفاقية باريس في هذا المجال حيث أكد في تقرير "الحرارة تتصاعد" لعام 2019 على أهمية تسريع العمل المناخي لتلبية أهداف اتفاق باريس مشدداً على ضرورة دمج العمل المناخي مع أهداف التنمية المستدامة، وفي تقرير "الفجوة في التكيف" لعام 2020، تم تسليط الضوء على التحديات التي تواجهها البلدان النامية في التكيف مع آثار تغير المناخ، مؤكدًا على الحلول القائمة على الطبيعة كجزء من استراتيجيات التكيف، كما جاء تقرير "الوعود المناخية" لعام 2020 ليبرز جهود 115 دولة في تعزيز خططها المناخية الوطنية مع دعوة إلى استغلال الفرص الناتجة عن أزمة كوفيد-19 لتحقيق تعافي أخضر، بالإضافة إلى ذلك، في تقرير "الملف المناخي للبلدان" لعام 2017، تم عرض بيانات مناخية دقيقة لدعم القدرة على التخطيط واتخاذ القرارات المناخية في 52 دولة، مما يعزز من فعالية استراتيجيات التكيف، وأخيرا، أكد تقرير "الحرارة تتصاعد" لعام 2020 مجددًا على أن العالم لا يزال بعيدًا عن تحقيق أهداف اتفاق باريس مما يستدعي اتخاذ إجراءات عاجلة للحد من الانبعاثات وتحقيق استدامة بيئية واقتصادية، هذه التقارير تشكل مرجعية هامة لفهم التحديات المناخية العالمية وحث الدول على تكثيف الجهود لمواجهة الآثار الكارثية لتغير المناخ.[2]

[1] ليندة خنيش، "مساهمة منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة"، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**. العدد الثالث. جوان 2017، ص، 388.

[2] "التغير المناخي على الصعيد الدولي"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، متحصل عليه **https://www.undp.org/fr**، تاريخ الاطلاع 15 فيفري 2025 على الساعة 14:00.

2. **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ :(IPCC)** أسست سنة 1988 بالتعاون بين المنظمة العالمية للأرصاد الجوية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بهدف تقييم المعارف العلمية المتعلقة بتغير المناخ، ومنذ أكثر من 35 سنة تضطلع الهيئة بدور محوري في دراسة أسباب تغير المناخ وتحديد إمكانيات التخفيف من آثاره والتكيّف معها. وتضم الهيئة في عضويتها 195 دولة، وتقدم للحكومات تقارير علمية دقيقة ترتكز على ثلاث مجالات رئيسية:

- الأسس العلمية الفيزيائية لتغير المناخ
- آثار تغير المناخ وسبل التكيف مع هذا التغيير
- الخيارات المتاحة للحد من انبعاثات الغازات آليات تنفيذها.

وتُدار هذه الأخيرة بصورة مشتركة من قبل الدول الأعضاء، حيث يتم اعتماد تقاريرها بالتوافق خلال الجلسات العامة التي تعقد سنويا أو مرة كل سنتين.[1]

ومنذ تأسيسها نشرت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) ستة تقارير تقييمية رئيسية، شكلت تطورا متصاعدا في التحذيرات المناخية بالنسبة لتقريرها الأول عام 1990 نبهت فيه إلى تأثير انبعاثات الغازات الدفيئة على ارتفاع حرارة الأرض وخطر ارتفاع مستوى البحر أما تقرير 1995 فأكد أن التأثير البشري على المناخ أصبح واضحا، ثم جاء تقرير 2001 ليحذر من احتمال ارتفاع كبير في درجات الحرارة إذا استمرت الانبعاثات، وفي 2007 شددت الهيئة على أن استمرار ارتفاع درجة الحرارة عالميا سببه الرئيسي النشاط البشري، وقد نال هذا التقرير جائزة نوبل للسلام لمساهمته في تعزيز الوعي العالمي ودفع العمل المناخي، يليه تقرير 2014 الذي وضع أمام العالم مهلة زمنية محددة، داعيا إلى خفض الانبعاثات بنسبة 50% خلال 15 عامًا لتفادي كارثة مناخية، وكان الأساس العلمي الذي استندت إليه اتفاقية باريس للمناخ عام 2015، وأخيرًا أكد التقرير السادس (2021–2023) أن تجاوز 1.5 درجة

[1] T. Urbak, « Une analyse rétrospective de la COP21 et de l'Accord de Paris : un exemple de diplomatie multilatérale exportable », publié sur **https://www.academia.edu**, consulté le 15 février 2025 à 11h00.

مئوية فوق متوسط درجات حرارة الأرض إثر هذه الثورة الصناعية بات وشيكا، مشددا على ضرورة التحول السريع نحو الحلول المستدامة حماية لحق الأجيال القادمة في مناخ نظيف.[1]

المبحث الثاني: ماهية التغيرات المناخية

تعد قضية تغيّر المناخ واحدة من أبرز التحديات العالمية الراهنة وأكثرها تعقيدًا وخطورة نظرا لما تسببه من أضرار بيئية واقتصادية واجتماعية متفاقمة، وصعوبة التعامل معها ضمن الأطر التقليدية للمعالجة البيئية فقد باتت هذه الظاهرة تمثل تهديدا حقيقيًا للاستقرار البيئي على المستوى العالمي، ليس فقط من حيث شدة تأثيراتها الحالية، بل أيضا بالنظر إلى تسارع وتيرتها في العقود الأخيرة وامكانية تأثيرها الكبير على الأجيال القادمة ويشير الباحثون إلى أن التغيرات المناخية التي يشهدها القرن الواحد والعشرون تتجاوز بكثير ما سُجّل في القرن السابق من حيث الحجم والتأثير، ما ينذر بعواقب إنسانية وبيئية أكبر بكثير، تتناسب طرديًا مع ازدياد شدة هذه التغيرات، ويُعد هذا التحول المناخي السريع والعميق تهديدًا مضاعفًا، إذ لا يقتصر أثره على التغيرات في درجات الحرارة وأنماط الطقس، بل يمتد ليطال قضايا بيئية أخرى، كنوعية الهواء والماء، كما يشكل خطرًا داهمًا على المناطق الساحلية، وعلى استقرار الأنظمة البيئية والتنوع البيولوجي، ما يجعل من التعامل مع هذه الظاهرة تحديًا شاملاً يتطلب تضافر الجهود على كافة المستويات.

المطلب الأول: تعريف التغيرات المناخية

لقد حظيت ظاهرة التغيرات المناخية باهتمام بالغ من قِبل علماء السياسة، القانون، الاقتصاد، الاجتماع، إضافة إلى علماء المناخ والجغرافيا، فضلا عن المؤرخين والفقهاء الذين دأبوا جميعا على دراسة هذه الظاهرة كل من منظوره الخاص، سواء من خلال تحليل أبعادها وتأثيراتها على المجتمعات الإنسانية وقدرتها على الأداء والتكيف أو من خلال البحث عن آليات وميكانيزمات لمواجهة هذا التحدي البيئي المتصاعد، وبناء على ذلك تتعدد التعريفات المتعلقة بمفهوم التغير المناخية تبعا لتعدد وتنوع العلوم التي

[1] " التغيرات المناخية"، الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC)، متحصل عليه **https://www.ipcc.ch/reports**، تاريخ الاطلاع 16 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

تناولت هذه الظاهرة، وهو أمر طبيعي ومنطقي نظرا لتشعب أبعادها: الاقتصادية، الاجتماعية، القانونية، السياسية، الجغرافية، وغيرها.[1]

أولا: تعريف المناخ: اشتُق مصطلح "climate" المناخ من الكلمة اليونانية"klima" ، والتي تعني "الميل"، ويُستخدم مصطلح المناخ بشكل شائع للدلالة على متوسط قراءات حالة الطقس على مدى فترات زمنية طويلة وتعد الفترة القياسية المعتمدة عادة لقياس المناخ هي ثلاثون سنة، إلا أنه قد تستخدم فترات زمنية أخرى حسب الغرض من الدراسة أو البحث.[2]

وقد عرف تقرير التقييم الثالث الصادر عن اللجنة الدولية للتغيرات المناخية المناخ بأنه "متوسط حالات الطقس"، وهو وصف إحصائي يستند إلى مقاييس تشمل المتوسط والانحراف المعياري للكميات المرتبطة بحالة الطقس، وذلك خلال فترة زمنية تتراوح من عدة أشهر إلى آلاف أو حتى ملايين السنين، كما يعرف المناخ بأنه حالة معينة من الطقس تميز منطقة جغرافية أو محافظة محددة وتعرف هذه الحالة بأنها تمتد لفترة زمنية طويلة نسبيا ومن المهم الإشارة إلى أن المناخ قد يتغير من يوم لآخر أو حتى في اليوم ذاته بين منطقة وأخرى، ما يعكس الطبيعة الخاصة للنظام المناخي.[3]

ثانيا: المقصود بالتغيرات المناخية: يعرف تغير المناخ بأنه "كل التغيرات في المناخ التي تنصرف بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى النشاط البشري، والذي يؤدي إلى تغير في تركيز الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي، بالإضافة إلى التغيرات الطبيعية للمناخ على مدى فترات زمنية طويلة".

هذا التعريف مستوحى من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ ويؤكد على الدور الرئيسي للأنشطة البشرية في تفاقم هذه الظاهرة، مثل استخدام الوقود الأحفوري والأنشطة الصناعية والزراعية التي تزيد من انبعاثات الغازات الدفيئة. كما يشمل التغيرات المناخية الطبيعية التي تحدث على المدى الطويل.[4]

---

[1] نادية ليتيم، "التغيرات المناخية (الأسباب، التداعيات المستقبلية وآليات التكيف)"، **مجلة الدراسات الحقوقية**. العدد الأول. 2022، ص، 351.

[2] رجاء وحيد دويدري، **البيئة: مفهومها العلني وعمقها الفكري التراثي**. دمشق: دار الفكر، 2004، ص، 66.

[3] المناخ العالمي (2010–2016)، **المنظمة العالمية للأرصاد الجوية**. منشورات المنظمة، رقم 16، ص، 3.

[4] المناخ، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، متحصل عليه **https://www.unfccc.int**، تاريخ الاطلاع 17 فيفري 2025 على الساعة 10:00.

وعرفت التغيرات المناخية وفقا لما أورده الفريق الحكومي الدولي المعني بالمناخ (GIEC)، على أنها جميع أشكال التحولات التي يمكن رصدها إحصائيا والتي قد تستمر لفترات زمنية طويلة تمتد لعقود، وتكون ناتجة عن التفاعلات الداخلية بين مكونات النظام المناخي، وقد أسهمت التقارير الصادرة عن هذا الفريق في بلورة إجماع علمي واسع النطاق بشأن ظاهرة التغير المناخي حيث خلصت إلى أن الغالبية العظمى من التحولات المناخية التي شهدها العالم خلال الخمسين سنة الماضية تعود أساسا إلى الأنشطة البشرية بنسبة تجاوزت ال90٪ كما أن بعض الباحثين يصفون التغير المناخي بأنه التحول الحاصل في الشروط والعوامل المناخية والذي ينتج بالدرجة الأولى عن تدخل الإنسان من خلال إطلاق كميات هائلة من غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي وهو ما يرتبط بشكل وثيق بالتطور الصناعي وارتفاع معدلات التنمية سواء في الدول المتقدمة أو النامية نتيجة لأنشطة بشرية تلحق أضرارًا بالبيئة، خصوصا تلك المرتبطة باستخدام الوقود وتطور الصناعات.[1]

المطلب الثاني: أسباب التغيرات المناخية

لقد شكلت ظاهرة التغيرات المناخية محور اهتمام متزايد من قبل العلماء والباحثين في مختلف أنحاء العالم، إذ لم تعد مجرد مسألة بيئية معزولة، بل أصبحت قضية عالمية تهم الكوكب بأسره وقد سعى المختصون إلى دراستها من زوايا متعددة في محاولة لفهم أبعادها وتحديد سبل التكيف معها. ويجمع أغلب المهتمين بالشأن البيئي على أن أسباب هذه الظاهرة تتراوح بين ما هو طبيعي وما هو ناتج عن تدخل الإنسان، مما يعقد من طرق التعامل معها ويزيد من خطورة آثارها المحتملة على مستقبل البشرية.[2]

أولا: الأسباب البشرية

1. **الأنشطة الصناعية واستخدام الطاقة الأحفورية:** تُعد الأنشطة الصناعية من أبرز العوامل البشرية المؤثرة في التغيرات المناخية فمنذ الثورة الصناعية شهد العالم تصاعدا كبيرا في معدلات استخدام الوقود الأحفوري، مثل الفحم، النفط والغاز الطبيعي لتلبية متطلبات النمو الاقتصادي المتسارع، وقد أدى هذا الاستخدام المكثف إلى انبعاث كميات ضخمة من غازات الدفيئة في الغلاف الجوي مما ساهم

[1] محمد بلاق، "مشكلة تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**. العدد السابع. 2016، ص، 275.

[2] حسين الشمري، "التغير المناخي وأثره على درجة حرارة العراق"، **مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية**. العدد الثالث عشر. 2013، ص، 16.

في رفع درجة حرارة الأرض وحدوث اختلالات بيئية عميقة وتلعب هذه الغازات دورا في احتباس الحرارة داخل الغلاف الجوي وهي ظاهرة طبيعية في أصلها غير أن تراكمها المفرط بسبب النشاط الصناعي أدى إلى تضخيم هذا الأثر بحيث أصبح أحد العوامل المحركة الرئيسية للتغيرات المناخية، فقد باتت درجات الحرارة تعرف ارتفاعًا مستمرا وأصبحت الظواهر الجوية المتطرفة أكثر تكرارا وحدة مما يعكس هشاشة التوازن البيئي أمام النشاط الإنساني غير المنظم.[1]

2. **استنزاف الثروة الغابية وتقلص المساحات الخضراء:** تلعب الغابات دورا محوريا في النظام البيئي، فهي تعمل كمصافي طبيعية تمتص ثاني أكسيد الكربون وتفرز الأوكسجين كما تساهم في تنظيم المناخ وتعد موطنا لتنوع بيولوجي غني إلا أن استغلال الإنسان غير الرشيد لها من خلال القطع الجائر للأشجار وتوسيع الرقعة العمرانية والزراعية على حسابها قد أدى إلى تدهور غطائها النباتي بوتيرة متسارعة وقد ساهم تراجع الغطاء الغابي في تقليص قدرة الطبيعة على امتصاص الغازات الملوثة مما أدى إلى تراكمها في الجو وزيادة التأثيرات السلبية للتغير المناخي كما أن تقلص الغابات ساهم في تسريع وتيرة التصحر وارتفاع درجات الحرارة خصوصا في المناطق التي كانت تعرف اعتدالا مناخيا بفعل وفرة الغطاء النباتي.[2]

3. **النمو الحضري غير المنظم وتزايد وسائل النقل:** فيمكن القول أنه من الأسباب الأخرى التي تسهم في تفاقم التغيرات المناخية النمو الحضري المتسارع والذي يتم غالبا دون مراعاة للمعايير البيئية فالتوسع العمراني غير المخطط له يستهلك مساحات خضراء واسعة ويزيد من الطلب على الطاقة والمياه مما يرفع من حجم الانبعاثات الملوث، إلى جانب ذلك فإن قطاع النقل الذي يعتمد بشكل كبير على الوقود الأحفوري يعتبر أحد أكبر مصادر انبعاث غازات الدفيئة وخاصة ثاني أكسيد الكربون ومع ازدياد عدد المركبات الخاصة ووسائل النقل الجماعي أصبح هذا القطاع من العوامل الأساسية في اضطراب التوازن المناخي.[3]

4. **سوء إدارة النفايات وأساليب الزراعة المكثفة:** تؤثر أساليب الزراعة الحديثة والإدارة غير الفعالة للنفايات تأثيرا بالغًا في المناخ حيث تساهم الزراعة الصناعية في إطلاق غاز الميثان من الماشية

[1] نادية ليتيم، **مرجع سابق**، ص – ص، 358–360.

[2] نادية ليتيم، **دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث**. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2016، ص، 77.

[3] **المرجع نفسه**، ص، 80.

وأكسيد النيتروز من الأسمدة وهما من الغازات التي تفوق تأثيراتها الحرارية تأثير ثاني أكسيد الكربون كما تؤدي ممارسات الحرق الزراعي وإزالة الغابات لتوسيع الأراضي الزراعية إلى تفاقم المشكلة، أما النفايات فإن تراكمها ومعالجتها بطرق بدائية يؤدي إلى انبعاث غازات ضارة خاصة عند تحلل النفايات العضوية الأمر الذي يزيد من تركيز الغازات في الغلاف الجوي.[1]

ثانيا: الأسباب الطبيعية

يُعتبر المناخ نتاجا لتفاعل معقد بين مكونات متعددة تشمل الغلاف الجوي والغلاف الأرضي (سواء اليابسة أو المسطحات المائية بجميع حالاتها)، إضافة إلى الغلاف الحيوي الذي يضم النبات والحيوان، وبما أن هذه المكونات تتداخل عبر عمليات داخلية وخارجية معقدة فإن نظام المناخ يتسم بطابع ديناميكي يصعب ضبطه وفي ضوء هذا التعقيد يرى بعض العلماء والباحثين أن ظاهرة تغير المناخ ولا سيما ارتفاع درجات الحرارة على كوكب الأرض تعود في أساسها إلى عوامل طبيعي ورغم وجود تباين في تحديد هذه العوامل بدقة إلا أنه يمكن إجمال أبرز الأسباب الطبيعية فيما يلي:

1. **تأثير أشعة الشمس:** يعد الإشعاع الشمسي من العوامل الجوهرية التي تؤثر على توازن النظام المناخي على كوكب الأرض حيث تعتبر الشمس المصدر الرئيسي للطاقة التي تغذي الغلاف الجوي وتؤثر بشكل مباشر في درجات الحرارة، حركة الرياح وتوزيع الكتل الهوائية وتشير العديد من الدراسات إلى أن التقلبات التي تطرأ على النشاط الشمسي سواء من حيث شدة الإشعاع أو عدد البقع الشمسية تساهم في تغير درجات الحرارة العالمية على مدى فترات زمنية طويلة، وفي هذا السياق يرى بعض الباحثين أن فترات الهدوء أو النشاط المكثف للشمس يمكن أن تترك آثارا محسوسة على المناخ حتى دون تدخل بشري فعلى سبيل المثال سجل خلال العصور السابقة حدوث فترات باردة نتيجة لانخفاض النشاط الشمسي، مثل ما يعرف بـ"العصر الجليدي الصغير" في أوروبا الذي ارتبط بانخفاض ملحوظ في عدد البقع الشمسية خلال القرن السابع عشر، وعليه فإن اعتبار التقلبات الشمسية عاملا طبيعيا في تفسير التغيرات المناخية خاصة في ظل وجود أدلة تاريخية تدعم هذا التوجه وهو ما يفرض على السياسات

[1] أنيسة غزلون، "الطاقات المتجددة والتغيير المناخي (الجانب القانوني)"، **أطروحة دكتوراه.** (قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2018)، ص، 50.

البيئية أخذ هذه المتغيرات بعين الاعتبار عند رسم استراتيجيات التكيف مع التغير المناخية وعدم الاقتصار فقط على العوامل البشرية.[1]

2. **التغيرات الطبيعية في المياه:** تشكل المحيطات أحد الركائز الأساسية في تنظيم المناخ على سطح الأرض حيث تلعب دورا محوريا في امتصاص وتوزيع الحرارة كما تساهم في نقل التيارات البحرية التي تؤثر بشكل مباشر في الأحوال المناخية لمناطق شاسعة من العالم وفي هذا الإطار يبرز عامل التغير في ملوحة مياه المحيطات بوصفه أحد العوامل الطبيعية التي تؤثر في بنية المناخ واستقراره ويعود هذا التغير أساسا إلى ظاهرة ذوبان الكتل الجليدية التي تتكرر بصفة دورية في المناطق القطبية مما يؤدي إلى تدفق كميات كبيرة من المياه العذبة نحو المحيطات، ويؤدي هذا التدفق إلى انخفاض درجة ملوحة المياه في بعض المناطق وهو ما يحدث خللا في كثافتها وفي أنماط حركة التيارات البحرية خاصة تلك التي تعتمد على توازن دقيق بين الحرارة والملوحة فيما يعرف بـ"الدوران الحراري الملحي " (Thermohaline circulation)هذا الخلل وإن بدا محدود الأثر في البداية، إلا أنه على المدى البعيد يمكن أن يفضي إلى تغييرات محسوسة في توزيع الحرارة بين القارات، مما يُسهم في تغيرات مناخية موسعة، مثل اضطراب أنماط الأمطار أو ارتفاع درجات الحرارة في بعض المناطق دون غيرها.[2]

3. **الدورات المناخية الممتدة:** من بين الاتجاهات العلمية التي تحاول تفسير التغيرات المناخية خارج إطار النشاط البشري نجد الطرح القائل بوجود "دورات مناخية طبيعية" تمر بها الأرض بشكل منتظم يطلق على هذه الظاهرة في بعض الأبحاث مصطلح "الاهتزازات المناخية الدورية"، وهي تعني تكرر أنماط مناخية معينة خلال فترات زمنية محددة قد تكون قصيرة كالدورة اليومية المرتبطة بتعاقب الليل والنهار أو متوسطة كالاهتزاز السنوي الناتج عن تغير الفصول، أو حتى طويلة تمتد إلى عقود وقرون كما هو الحال في بعض التغيرات المرتبطة بتبدلات الغلاف الجليدي أو تحولات في ميل محور الأرض

[1] Thierry Dudok de Wit, « L'Activité Solaraire Influence-t-Elle Le Réchauffement Climatique ? », The Conversation, 11 octobre 2018, disponible sur : **http://theconversation.com/lactivite-solaire-influence-t-elle-le-rechauffement-climatique-104682**, consulté le 17 février 2025, à 10h00.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، **التغيرات المناخية (الأسباب والمخاطر)**. الجزائر: دار الخلدونية، ط 2، 2017، ص، 40.

ودورانها، ويذهب أصحاب هذا الاتجاه إلى أن المناخ بطبيعته ليس ثابتا بل يخضع لتذبذبات دورية ناتجة عن تفاعلات داخلية ضمن النظام الأرضي مثل تحركات التيارات البحرية أو تغيرات في الغطاء النباتي، أو حتى انبعاثات بركانية طبيعية قد تساهم في حجب أشعة الشمس لفترات معينة كما يضاف إلى هذه الاهتزازات ما يُعرف بـ"الدورات الشمسية"، والتي تتراوح بين نشاط شمسي مرتفع ومنخفض ويعتقد أن لها دورا غير مباشر في التأثير على المناخ الأرضي.[1]

4. **الانفجارات البركانية:** تلعب البراكين دورا بارزا في إعادة تشكيل التوازن المناخي خاصة حين تحدث انفجارات هائلة تقذف بكميات ضخمة من الرماد والغازات وعلى رأسها ثاني أكسيد الكبريت إلى طبقات الجو العليا هذه الغازات تكوّن طبقة من الجزيئات الدقيقة تعرف بالـ "هباء الجوي" تعمل على حجب جزء من أشعة الشمس، مما يؤدي إلى انخفاض درجة حرارة الأرض مؤقتا، وقد سجل التاريخ أمثلة عديدة على هذا التأثير أبرزها انفجار بركان "تامبورا" عام 1815، والذي أدى إلى ما عُرف بـ"السنة بدون صيف" في أوروبا وأميركا الشمالية وعلى الرغم من أن هذا التأثير يكون في العادة مؤقتاً إلا أن تكرار الانفجارات على مدى زمني معين قد يؤدي إلى تأثير تراكمي يسهم في إحداث اضطرابات مناخية محسوسة.[2]

وقد شهد العالم بين عامي 2015 و2020 عدداً من الثورات البركانية القوية التي كان لها تأثير ملحوظ على البيئة والمجتمعات من أبرزها نشاط بركان سينابونغ في إندونيسيا والذي تكرر على مدار هذه السنوات وأدى إلى دمار واسع وتهجير السكان إلى جانب بركان أغونغ الذي تسبب في تعطيل الطيران وإجلاء آلاف الأشخاص كما عرف بركان دي فوغو في غواتيمالا انفجاراً مدمرا سنة 2018 أودى بحياة المئات، وشهدت جزر هاواي نشاطاً لافتاً لبركان كيلاويا سنة 2018 تسبب في خسائر مادية واسعة، أما كراكاتوا الصغير، فقد أدى انفجاره في 2018 إلى حدوث تسونامي مميت ولم يكن بركان إتنا الإيطالي أقل نشاطاً، حيث تسبب في زلزال عنيف سنة2018، في حين بدأ بركان لا سوفرير نشاطه في أواخر 2020

[1] موج فهد علي، "قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015"، **رسالة ماجستير**. (جامعة الشرق الأوسط، 2017)، ص، 17.

[2] عبد الحكيم ميهوبي، **مرجع سابق**. ص، 42.

وأدى إلى إجلاء آلاف السكان، هذه الثورات تعكس مدى تأثير النشاط البركاني الطبيعي في تغير المناخ المحلي والعالمي وتبرز دور العوامل الطبيعية في زعزعة توازن النظام البيئي.[1]

المطلب الثالث: التأثيرات العالمية للتغيرات المناخية

أولا: المساس بالتنوع البيولوجي

حيث يتجلى أثره في التغير التدريجي أو المفاجئ في الظروف المناخية التي تؤطر الحياة على الأرض مثل ارتفاع درجات الحرارة وتزايد وتيرة موجات الجفاف، الفيضانات وذوبان الكتل الجليدية كل هذه الظواهر تفضي إلى تقليص النطاقات الجغرافية للأنواع مما يؤدي إلى اضطراب دورات حياتها وانخفاض معدلات التكاثر والبقاء خاصة لدى الأنواع المستوطنة أو ذات القدرة المحدودة على التكيّف البيئي، إن اختلال سلاسل الغذاء وتفكك الشبكات الغذائية يعد أحد أهم مظاهر التأثيرات الإيكولوجية للتغير المناخي حيث تنتقل الأنواع نحو خطوط عرض أو ارتفاعات مختلفة بحثا عن ظروف مناخية أكثر ملائمة مما يؤدي إلى نشوء أنماط تداخل بيولوجي غير مسبوقة قد تتسبب في تفشي الأنواع الغازية وتراجع الأنواع المحلية.[2]

وعلى المستوى الإيكولوجي* ، يؤثر التغير المناخي على البنى الوظيفية للنظم البيئية من خلال تقويض قدرتها على تقديم خدماتها الأساسية مثل تثبيت الكربون، حفظ التربة، تجديد المياه الجوفية وتنقية الهواء هذا التدهور في الأداء الإيكولوجي لا يقتصر أثره على الطبيعة فحسب بل يمتد ليهدد الأمن الغذائي، الصحة العامة والتنمية المستدامة للبشر خاصة في المناطق الهشة بيئيا واجتماعيا.[4]

---

[1] "**رصد النشاط البركاني للفترة بين 2015و 2020**"، برنامج سميثسونيان للمراقبة البركانية Smithsonian Volcano Program، متحصل عليه **https://www.volcano.si.edu**، تاريخ الاطلاع 16 فيفري 2025 على الساعة 13:00.

[2] جمال العايب، "التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والجزائرية"، **رسالة ماجستير**. (قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2006)، ص، 18.

* **الإيكولوجيا، أو علم البيئة (Ecology)**، هو فرع من فروع علم الأحياء يهتم بدراسة العلاقات المتبادلة بين الكائنات الحية وبيئاتها، بما في ذلك التفاعلات بين الكائنات الحية نفسها ومع العناصر غير الحية في محيطها يهدف هذا العلم إلى فهم كيفية توزيع الكائنات الحية وتلاؤمها مع بيئاتها المختلفة بالإضافة إلى دراسة تدفقات الطاقة والمواد داخل النظم البيئية. متحصل عليه **https://jineoloji.eu/ar/2017/04/13**، تاريخ الاطلاع 18 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[4] تقرير التنمية البشرية: محاربة تغيير المناخ، **برنامج الأمم المتحدة الإنمائي**. نيويورك، 2007، ص، 8.

ثانيا: التأثير على صحة الإنسان والمساس بالأمن الغذائي

تنصرف الآثار أيضا إلى صحة الإنسان بشكل مباشر وعميق حيث يؤدي تغيّر المناخ إلى خلق بيئة مواتية لانتشار الأمراض المعدية لاسيما تلك المنقولة بالنواقل مثل الملاريا وحمى الضنك نتيجة توسّع نطاق الحشرات الناقلة بفعل ارتفاع درجات الحرارة وتغير أنماط الأمطار كما تساهم موجات الحر المتكررة في زيادة معدلات الإجهاد الحراري والأزمات القلبية في حين يؤدي تدهور نوعية الهواء إلى تفاقم أمراض الجهاز التنفسي خاصة لدى الفئات الهشة كالأطفال وكبار السن وعلى الصعيد الغذائي تتأثر القدرة على توفير غذاء كاف وآمن إذ تلحق التغيرات المناخية الضرر بأنظمة الزراعة والإنتاج من خلال تقلب الأمطار الجفاف،

والفيضانات مما يضعف إنتاجية المحاصيل ويقلص فرص الوصول إلى الغذاء لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة وينجم عن ذلك ارتفاع مستويات سوء التغذية واتساع الفجوة الغذائية بين المجتمعات.[1]

والأمن الغذائي بات اليوم قضية عالمية وأكدت مجموعة البنك الدولية في عدة تقارير لاسيما تقرير ديسمبر لعام 2019 أن تغير المناخ لم يعد يهدد الصحة العالمية بل الأمن الغذائي على المستوى الدولي.[2]

ثالثا: التأثير على الاقتصاد

تعد الآثار الاقتصادية لتغيّر المناخ في الدول النامية قضية محورية حيث تواجه هذه الدول تحديات جسيمة في مواجهة تداعيات التغيرات المناخية بسبب محدودية الموارد والقدرات المؤسسية إذ تشير التقارير إلى أن الدول الأكثر فقرا قد تتكبد اليوم خسائر اقتصادية تصل إلى 1% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويا بينما قد تصل هذه الخسائر في بعض الدول الجزرية الصغيرة إلى 20% من ناتجها المحلي الإجمالي سنويًا بحلول عام 2050، علاوة على ذلك تؤثر التغيرات المناخية على قطاعات حيوية مثل الزراعة والسياحة مما يزيد من معدلات الفقر ويؤثر سلبا على النمو الاقتصادي خاصة عند الدول التي تملك

[1] أليف سيواري، "التغير المناخي وآثاره على مستقبل البشر"، **المجلة العربية**. الطبعة الثالثة عشرة. مارس 2015، ص، 74.

[2] الأمن الغذائي وتأثيره على المناخ، تقرير البنك الدولي، متحصل عليه **https://www.albankaldawli.org**، تاريخ الاطلاع 18 فيفري 2025 على الساعة 10:00.

مصادر دخل محدودة لها علاقة مباشرة بالطبيعة ما يجعل قضية تغير المناخ بالنسبة لها جوهر انهيار نظامها الاقتصادي[1].

[1] الأثار الاقتصادية للتغير المناخي، **تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات 2020 إلى 2025**، متحصل عليه **https://www.imf.org**، تاريخ الاطلاع 18 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

خلاصة الفصل الأول

بالنظر إلى أهمية الدور المتنامي الذي باتت تضطلع به المنظمات الدولية في مواجهة التحديات البيئية المعاصرة استلزم موضوعنا الوقوف على جملة من المعطيات المفاهيمية والتنظيمية ومن هذا المنطلق اقتضت دراستنا بداية المرور على الجانب المفاهيمي المتصل بهيئة الأمم المتحدة من حيث التعريف والنشأة والهيكل العام مع التركيز على أبرز الأجهزة والهيئات الفرعية التابعة لها ذات الصلة بالشأن البيئي قصد تبيان مدى تداخل الأبعاد المؤسسية للأمم المتحدة مع المسائل البيئية العالمية بينما خصصنا المبحث الثاني من هذا الفصل إلى تناول التغيرات المناخية كظاهرة بيئية دولية، فقمنا بتعريفها والوقوف على أسبابها المتعددة سواء الطبيعية منها أو الناتجة عن النشاط البشري، كما استعرضنا أهم الآثار المترتبة عنها على مختلف الأصعدة لاسيما البيئية والاقتصادية والإنسانية عموما وعليه فإن هذا الفصل يعد تمهيدا نظريا لا غنى عنه لفهم السياق الذي تتبلور ضمنه تدخلات الأمم المتحدة في إدارة هذه القضية الحيوية.

الفصل الثاني

في ظل تفاقم التحديات البيئية العالمية، برزت هيئة الأمم المتحدة كفاعل محوري في التصدي لقضية التغيرات المناخية انطلاقا من مسؤوليتها الأخلاقية والدولية في ضمان استدامة الموارد الطبيعية وحماية مستقبل البشرية وسنسعى من خلال هذا الفصل إلى فهم الكيفية التي تطورت بها مساهمة الهيئة الأممية في هذا المجال مركزين على الديناميكيات الجديدة التي أحدثتها اتفاقية باريس في المسار الدولي لمكافحة تغير المناخ وعلى الأدوار المؤسسية التي تبنتها برامج الأمم المتحدة المتخصصة والصناديق التمويلية الموجهة نحو العدالة المناخية كما نسعى لاستكشاف العلاقة التفاعلية بين هذه الهيئات والمنظمات غير الحكومية بما يعزز من فرص التغيير الفعلي والحوكمة المناخية لعالمية.

المبحث الأول: دور الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية باريس

تعد اتفاقية باريس أهم محطة فاصلة في تاريخ التعاون الدولي لمواجهة التغيرات المناخية فقد شكلت نقطة تحول في طبيعة الالتزامات المناخية من خلال انتقال المجتمع الدولي من التعهدات الطوعية المحدودة إلى التزامات أكثر شمولا تقوم على المشاركة الجماعية والشفافية في التنفيذ وفي هذا الإطار برزت هيئة الأمم المتحدة كجهة محورية في دعم مسار الاتفاقية من خلال ما توفره من آليات مؤسسية وقانونية تسعى إلى ضمان احترام الالتزامات وتعزيز قدرات الدول على التكيّف مع آثار التغير المناخي.

المطلب الأول: اتفاقية باريس وتداعياتها

سبق وأشرنا بأن اتفاقية باريس للمناخ 2015 علامة فارقة في الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ حيث تهدف الاتفاقية إلى وضع إطار قانوني شامل لمواجهة التحديات المناخية من خلال التزام الدول بالحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل العصر الصناعي مع السعي لعدم تجاوز 1.5 درجة مئوية، يعتمد هذا الهدف على مبدأ المشاركة العالمية حيث تقدم كل دولة مساهماتها الطوعية للتخفيف من انبعاثات الغازات الدفيئة والتكيف مع الآثار المناخية.

أولا: الجهود الدولية الممهدة لاتفاقية باريس للتغير للمناخ

بعد الاعتراف الدولي بفشل الالتزام ببروتوكول كيوتو أصبح من الواجب إنشاء اتفاقية ملزمة لجميع الدول وبدأ التفكير بين أطراف الاتفاقية الإطارية بشأن المناخ وعلى ذلك عقدت عدة مؤتمرات.

1- المؤتمرات المنشأة لاتفاقية باريس للمناخ

أ- مؤتمر كوبنهاغن

عقد مؤتمر كوبنهاغن للمناخ (COP15) في الفترة من 6 إلى 18 ديسمبر 2009، وشارك فيه أكثر من 190 دولة، بينها 65 رئيس دولة لمناقشة مستقبل المناخ العالمي وارتكز المؤتمر على مجموعة من المبادئ أبرزها احترام حقوق الإنسان وكرامة الشعوب وأهمية احترام البيئة باعتبارها أساس البقاء مع التأكيد على أن استخدام الموارد الطبيعية يجب أن يكون مستداما لتحقيق التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية كما شدد المؤتمر على حق الشعوب في السيادة وتقرير مصيرها منتقدا احتكار الموارد من قبل الشركات العابرة للقارات والمؤسسات المالية العالمية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبار أن هذه الهيمنة تهمش المنتجين الأساسيين من عمال وفلاحين وصيادين ودعا المؤتمر إلى بناء مجتمعات يتمتع فيها الإنسان بجميع حقوقه دون أن يهدر مستقبل الأجيال القادمة واعتبر التضامن الإنساني الطريق الوحيد لحماية المناخ وكوكب الأرض من الدمار[1].

والتوصل إلى اتفاق كوبنهاغن شكل أبرز نتائج المؤتمر حيث تضمن بنودا غير ملزمة هدفها الحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض بدرجتين مئويتين مقارنة بما كانت عليه في عصر ما قبل الصناعة وإنشاء صندوق مالي لمساعدة الدول الفقيرة في مواجهة التغير المناخي لكنه لم يتضمن أهدافا ملزمة أو مواعيد محددة مما قلل من تأثيره العملي.[2]

ب- مؤتمر كانكون

عقد مؤتمر كانكون حول التغير المناخي في مدينة كانكون بالمكسيك خلال الفترة من 29 تشرين الثاني (نوفمبر) إلى 10 كانون الأول (ديسمبر) عام 2010 وشارك فيه نحو 15 ألف شخص من ممثلي الحكومات وخبراء البيئة والمنظمات غير الحكومية ورجال الأعمال والإعلاميين يمثلون حوالي 193 دولة، وخلال الجلسة الافتتاحية حث الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون ممثلي الدول على الاتفاق على

[1] منصور عبد السلام، **التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام**. القاهرة: دار النهضة العربية، 2010، ص، 200.

[2] دور اتفاق كوبنهاغن، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ، **مرجع سابق**.

خطوات عملية لمكافحة الاحتباس الحراري دون انتظار التوصل إلى اتفاق شامل نظرا لخطورة الوضع المناخي.[1]

وقد هدف المؤتمر إلى ما يلي:

- تقليل الانبعاثات المسببة للتغير المناخي من أجل منع ارتفاع خطير في درجات حرارة الأرض حيث حذر العلماء من أن درجات الحرارة قد ترتفع في القرن الحادي والعشرين بضع درجات مئوية مما يؤدي إلى اضطرابات مناخية حادة تهدد الحياة، كذوبان الجليد، ارتفاع منسوب مياه البحار، الجفاف، زحف الصحاري، موجات الحر، الفيضانات وحرائق الغابات.
- مناقشة سبل توفير التمويل اللازم للتعامل مع الكوارث الناتجة عن الارتفاع المستمر في درجات الحرارة.
- السعي للتوصل إلى حلول ترضي مختلف الأطراف خصوصا الدول الصناعية الكبرى مثل الولايات المتحدة التي كانت ترفض الالتزام الجاد بخفض انبعاثات الغازات الدفيئة خاصة غاز ثاني أكسيد الكربون.

وقد اختُتم المؤتمر باعتماد مجموعة من القرارات تحت اسم "اتفاق كانكون" تهدف إلى مساعدة الدول على التوجه نحو مستقبل منخفض الانبعاثات وكان من أبرز هذه القرارات إنشاء "الصندوق الأخضر للمناخ" وتم الاتفاق على آلية تمويله.[2]

ج- مؤتمر ديربان

عقد مؤتمر الأطراف السابع عشر في ديربان جنوب إفريقيا عام 2011 وتركزت أعماله على البحث عن حلول جديدة لمرحلة ما بعد انتهاء المرحلة الأولى من بروتوكول كيوتو ومحاولة تحديد فترة التزام ثانية.

ومن أبرز نتائج المؤتمر:

[1] محمد بلاق، "مشكلة تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر: ماذا بعد قمة باريس"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**. العدد السابع. 2016، ص، 279.

[2] موج فهد علي، **مرجع سابق**، ص، 51.

- موافقة الاتحاد الأوروبي على وضع التزاماته الحالية لتخفيض الانبعاثات ضمن إطار قانوني ملزم في سياق بروتوكول كيوتو وهو مطلب رئيسي للدول النامية.
- تقرر أن تنتهي المرحلة الثانية من كيوتو عام 2012 وتبدأ المفاوضات بشأن اتفاق قانوني جديد يشمل جميع الدول في عام 2015 على أن يبدأ تنفيذ هذا الاتفاق بحلول عام 2020.
- الاتفاق على تشغيل الصندوق الأخضر للمناخ رغم عدم التوصل إلى اتفاق بشأن آلية تمويله.
- اتخاذ قرار بشأن العمل التعاوني طويل الأجل بموجب الاتفاقية الإطارية.

ومع ذلك فقد هذه النتائج اعتبرت غير كافية لحل مشكلة تغير المناخ بشكل شامل نظرا لأن الدول الأطراف في كيوتو لا تمثل سوى 15٪ من الانبعاثات العالمية بينما الدول الملوثة الكبرى مثل الولايات المتحدة، الصين، الهند وروسيا بقيت خارج أي إطار قانوني ملزم لخفض انبعاثاتها.[1]

بالإضافة لما سبق ذكره كانت هناك مؤتمرات ساهمت في التمهيد للوصول لاتفاقية باريس أبرزها مؤتمر الدوحة الأطراف الثامن عشر عام 2012 بقطر في محاولة لإيجاد حلول مؤقتة بعد انتهاء مدة الالتزام الأول لكيوتو، بالإضافة لمؤتمر وارسو ببولندا عام 2013 ومن أبرز نتائجه إنشاء إطار وارسو للمبادرة المعززة لخفض الانبعاثات، كما عقد مؤتمر ليما في البيرو عام 2014 وقد استطاع وضع حجر الأساس من أجل بدء اتفاقية باريس.[2]

ثانيا: دور الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اعتماد اتفاقية باريس

توجت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر الأطراف باعتماد اتفاق باريس في 12 ديسمبر 2015 وذلك بعد تمديد أشغال المؤتمر ليوم إضافي عن الموعد المقرر بالنظر إلى الأهمية البالغة لهذا الحدث، ونظرا لأهمية هذه الدورة وما تمخض عنها من نتائج سنقوم بتقديم ملخص لأشغالها بالإضافة إلى تحليل لأبرز الجوانب القانونية المتعلقة باعتماد اتفاق باريس.

[1] عبد القادر رزقين، قويدر شعشوع، "الحماية القانونية الدولية للمناخ"، **مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية**. العدد السادس. 2019، ص، 260.

[2] موج فهد علي، **مرجع سابق**، ص، 54.

عقدت الدورة الحادية والعشرون لمؤتمر أطراف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ في باريس (فرنسا) خلال الفترة الممتدة من 30 نوفمبر إلى 11 ديسمبر 2015 بمشاركة ما يزيد على 36000 شخص من بينهم 9400 من مسؤولي الحكومات و23600 من مندوبي هيئات ووكالات الأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى 3700 من ممثلي وسائل الإعلام، وتركزت أعمال المؤتمر على دفع المفاوضات الخاصة بنتائج باريس بما في ذلك اتفاق ملزم قانونيا والقرارات ذات الصلة بهدف تنفيذ المهام والالتزامات التي تم تحديدها في مؤتمر ديربان بجنوب إفريقيا خلال الدورة السابعة عشرة حيث تم تكليف الفريق العامل بإعداد بروتوكول أو أداة قانونية أخرى أو نتيجة متفق عليها لها قوة قانونية تنطبق على جميع الأطراف بموجب الاتفاقية الإطارية.[1]

بدأ الفريق العامل أعماله يوم الأحد 29 نوفمبر أي قبل يوم من انطلاق المؤتمر بهدف البدء في المفاوضات الفنية وفي اليوم الموالي الإثنين 30 نوفمبر افتتح الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند اجتماعا ضم أكثر من 150 من رؤساء الدول والحكومات من أجل خلق إرادة سياسية للتوصل إلى الاتفاق المنشود، وقد أشار إلى أن نتائج باريس ستكون ناجحة إذا استطاعت رسم مسار موثوق للحد من ارتفاع درجة حرارة الأرض إلى أقل من درجتين مئويتين مع السعي إلى عدم تجاوز 1.5 درجة مئوية إذا أمكن من خلال استجابة جماعية من جميع الدول دون استثناء، وخلال الأسبوع الأول ركز الفريق العامل المعني بديربان على تعزيز العمل المشترك وشكل فريق اتصال لمعالجة القضايا الشاملة والبنود غير المتعلقة بنصوص الاتفاق كما أنشأ مجموعات منبثقة لصياغة نصوص مواد الاتفاق ومسودة القرارات ذات الصلة بما في ذلك القرار المتعلق بالفترة التي تبدأ من عام 2020.[2]

ثالثا: أهداف اتفاقية باريس للمناخ 2015

بالرجوع إلى المادة 2 من اتفاقية باريس 2015 تضمنت هذه المادة ثلاثة أهداف رئيسية جاءت على النحو التالي:

[1] الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف لاعتماد اتفاقية باريس، اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/climatechange/un-climate-conferences**، تاريخ الاطلاع 25 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[2] عبد القادر رزقين، **مرجع سابق**، ص، 264.

- الحد من ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، ومواصلة الجهود للحد من ارتفاع درجة الحرارة إلى 1.5 درجة مئوية وقد أُدرج هذا الهدف نظرا لما لذلك من دور كبير في تقليل المخاطر والتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ، بما فيها الكوارث البيئية وارتفاع مستويات البحار.
- زيادة القدرة على التكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ وتعزيز القدرة على الصمود دون التأثير على إنتاج الأغذية وذلك من خلال تعزيز التنمية منخفضة انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما لا يهدد الأمن الغذائي ويأخذ في الاعتبار الأولويات الوطنية.
- تحقيق تدفقات مالية تتماشى مع مسار منخفض لانبعاثات غازات الدفيئة وتنمية قادرة على الصمود أمام تغير المناخ ويشمل ذلك توجيه الاستثمارات والتمويل نحو المشاريع والمبادرات التي تدعم أهداف المناخ وتقلل من الاعتماد على الأنشطة ذات الانبعاثات المرتفعة.[1]

واعتبر اتفاق باريس أحدث صك دولي في مجال التغير المناخي وقد عكس إلى حد كبير العناصر الأساسية المطلوبة عند تحديد الهدف الطويل الأجل للتصدي لهذه الظاهرة يتمثل الهدف الرئيسي للاتفاق في تعزيز الاستجابة العالمية للتهديد الذي يشكله تغير المناخ وذلك من خلال الحد من ارتفاع متوسط درجات الحرارة العالمية إلى ما دون درجتين مئويتين فوق مستويات ما قبل الحقبة الصناعية مع بذل الجهود لحصر هذا الارتفاع في حدود 1.5 درجة مئوية، وقد تناولت المواد من 4 إلى 6 بالإضافة إلى المادة 11 من الاتفاق هذه الغاية بالتفصيل إذ تشكل مجتمعة حجر الزاوية في الإطار القانوني المنظم لمجال المناخ وتبدأ المادة 4 ببيان هدف التخفيف الشامل، الذي يتعين على جميع الأطراف تحقيقه من خلال جهود جماعية تهدف إلى الوصول لهدف الحد من ارتفاع درجة الحرارة على المدى الطويل كما ورد في المادة 2 من الاتفاق.[2]

[1] اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ، متحصل عليه **https://unfccc.int/sites/default/files/english_paris_agreement.pdf**، تاريخ الاطلاع 18 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[2] محمد رحموني، القضايا الرئيسية لتصميم نظام قانوني دولي فعال لحماية المناخ، **مجلة الدراسات الحقوقية**. العدد الثاني. 2020، ص، 313.

وأخيرا يمكن القول ان اتفاقية باريس بشأن تغير المناخ قد انحرفت عن مسار بروتوكول كيوتو الذي كان يقوم على التقسيم الثنائي بين الدول إذ تبنت نهجا مميزا يقوم على توزيع الالتزامات بشكل أكثر شمولًا بين جميع الأطراف مستندة في ذلك إلى الفقرة 1 من المادة 4 من الاتفاقية الإطارية بشأن تغير المناخ وعند النظر إلى التحضيرات المطولة التي قامت بها الدول الأعضاء في الاتفاقية الإطارية على مدار سنوات كان من المتوقع أن تثمر هذه الجهود عن اتفاقية بمعايير جديدة ومختلفة عن سابقتها تساهم في إيجاد حلول فعالة لمشكلة التغير المناخي وتسعى كذلك إلى التقريب بين وجهات النظر المتباينة بين الدول النامية والمتقدمة التي طالما اختلفت في جولات المفاوضات السابقة ولا سيما في بروتوكول كيوتو.[1]

المطلب الثاني: آليات هيئة الأمم المتحدة في تنفيذ اتفاقية باريس

بعد اعتماد اتفاقية باريس ودخولها حيز التنفيذ جاء دور الأمم المتحدة لدعم الأهداف فبرزت هيئات أممية متخصصة تعمل على دعم أهدافها فهناك هيئات تسعى إلى التنسيق والمتابعة مثل أمانة اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ (UNFCCC) التي تشرف على العملية التفاوضية وهيئات تنفيذية مثل مؤتمر الأطراف العامل كاجتماع للأطراف في اتفاقية باريس (CMA) الذي يتخذ القرارات الملزمة، كما توجد هيئات تمويلية مثل الصندوق الأخضر للمناخ الذي يدعم المشاريع المناخية وهيئات فنية مثل لجنة بناء القدرات التي تساعد الدول النامية على الوفاء بالتزاماتها في حين تتولى هيئات الرقابة والتقييم مثل إطار الشفافية المعزز مهمة مراقبة تنفيذ المساهمات المحددة دوليا وهكذا تشكل هذه المنظومة المتكاملة من الآليات الأممية البنية التحتية اللازمة لتحقيق أهداف الاتفاقية رغم ما تواجهه من تحديات عملية.

أولا: آلية التنفيذ والامتثال لاتفاق باريس:(PAICC)

تمثل آلية التنفيذ والامتثال أحد أعمدة اتفاق باريس الأساسية لضمان تطبيقه الفعلي والشفاف من قبل جميع الأطراف وقد أنشئت هذه الآلية بموجب المادة 15 من الاتفاق وتدار من خلال هيئة تعرف باسم "لجنة تنفيذ اتفاق باريس"، وهي هيئة فرعية دائمة ومستقلة، وتهدف اللجنة إلى تعزيز التنفيذ والامتثال بطريقة غير خصامية وغير عقابية وتسترشد بمبادئ الشفافية، الإنصاف وعدم التمييز بين الدول فهي لا تفرض العقوبات بل تسعى إلى دعم الأطراف في التغلب على التحديات التي تواجهها في تطبيق التزاماتها المناخية سواء من خلال التقييم أو تقديم التوصيات أو تسهيل الوصول إلى الدعم الفني والمالي، وتتكون اللجنة من

[1] Harald Winkler, **What Factors Influence Mitigation Capacity**. 2007, p, 692.

12 خبيرا يتم انتخابهم على أساس التوازن الجغرافي والخبرة الفنية ومراعاة التنوع بين الدول المتقدمة والنامية وتعرض تقاريرها سنويًا أمام مؤتمر الأطراف (COP) مما يعزز مبدأ الرقابة الجماعية والشفافية بين الدول.[1]

ثاني: آلية الائتمان الكربوني

تجد آلية الائتمان الكربوني أساسها في المادة 6 من اتفاق باريس حيث تنص الفقرة 2 منها على تمكين الأطراف من التعاون الطوعي في تنفيذ مساهماتها المحددة وطنيا من خلال نقل نتائج التخفيف المنقولة دوليا (ITMOs) شريطة احترام قواعد المحاسبة البيئية وضمان عدم العد المزدوج وتتيح هذه الفقرة للدول التي تحقق تخفيضات أكبر من أهدافها أن تنقل الفائض إلى دول أخرى تحتاج إلى تلك التخفيضات لتحقيق أهدافها المناخية أما الفقرة 4 من ذات المادة فتنشئ آلية سوقية جديدة تشرف عليها هيئة تابعة لمؤتمر الأطراف تهدف إلى المساهمة في التخفيف من تغير المناخ ودعم التنمية المستدامة وذلك عبر تمويل مشاريع منخفضة الكربون في الدول النامية وإصدار أرصدة قابلة للتداول تمكن الدول الأخرى من الوفاء بالتزاماتها وتعد هذه الآلية امتدادا لآلية التنمية النظيفة في بروتوكول كيوتو ولكن مع معايير أكثر صرامة في الشفافية والمحاسبة البيئية والطموح المناخي[2].

ثالثا: آلية تحقيق الشفافية

تعد آلية الشفافية والاستعراض العالمي (Global Stocktake) من الركائز الأساسية لتنفيذ اتفاقية باريس حيث تهدف إلى تقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاقية وفقا للمادة 14 من الاتفاقية إذ يلزم الأطراف بإجراء استعراض شامل ومنهجي كل خمس سنوات، بدءا من عام 2023 لتقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاقية ويشمل هذا التقييم مجالات التخفيف من آثار تغير المناخ، التكيف وكذا وسائل التنفيذ والدعم، ويستند في ذلك إلى أفضل العلوم المتاحة حيث يعتبر هذا الاستعراض آلية لتقييم التقدم الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاقية، وتتكون آلية الاستعراض العالمي من ثلاث مراحل رئيسية:

[1] اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن المناخ، **مرجع سابق**.

[2] Kleinman Center for Energy Policy, Will Carbon Offsets Under the Paris Agreement Be Different?, September 2024, available at **https://kleinmanenergy.upenn.edu/,** accessed February 26, 2025, at 14:00 PM.

-جمع وتحضير المعلومات : تتضمن هذه المرحلة جمع البيانات من تقارير الأطراف الوطنية والتقارير العلمية ومساهمات الأطراف في التخفيف والتكيف بالإضافة إلى مداخلات من أصحاب المصلحة الآخرين.

-التقييم الفني : إذ تجرى حوارات فنية شاملة بمشاركة الأطراف والهيئات المنشأة والمنتديات والخبراء لمناقشة التقدم المحرز وتحديد الفرص لتعزيز الجهود لعلاج النقائص.

-الرسائل السياسية: تستخدم نتائج التقييم الفني لتوجيه السياسات المستقبلية بما في ذلك تحديث وتعزيز مساهمات الأطراف الوطنية وتعزيز التعاون الدولي في مجال العمل المناخي.[1]

المطلب الثالث: تحديات تنفيذ اتفاقية باريس

رغم الرؤية المبشرة التي بدت عليها الاتفاقية وخاصة أنها جاءت حاملة أهداف تعالج النقائص والثغرات التي عرفها بروتوكول كيوتو إلا أن انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاقية عام 2017، أي بعد أقل من سنتين على الاتفاقية ألقى بظلاله على الجهود الدولية برمتها في هذا المجال خاصة وأن الولايات المتحدة من أكبر الدول المسؤولة عن هذه المشكلة وقد تعهدت بتخفيضات قياسية في الانبعاثات الكربونية وبذل المزيد من الجهود وتقديم الدعم دوليا في سبيل تحقيق أهداف الاتفاقية ورغم عودتها مجددًا في عام 2021، بعد وصول جو بايدن إلى الرئاسة في الولايات المتحدة فإن الاتفاقية مازالت تواجهه تحديات حقيقية فالموقعون عليها كانوا مطالبين بتقديم "خرائط الطريق" الخاصة بدولهم والتي أطلق عليها رسميا "المساهمات المحددة وطنيا" في خريف 2020، وعلى الرغم من منحهم عامًا إضافيًا بسبب جائحة كورونا إلا أن التنفيذ ما يزال صعبًا جدًا بالنسبة إلى معظم الدول.[2]

وبالرجوع لعدة تقارير منشورة نجد أن الأمم المتحدة في سبيل تنفيذ بنود الاتفاقية والوصول لجوهر ما ترمي إليه تواجهها عدة مشاكل وتحديات.

أولا: التحديات المالية

[1] Global Stocktake, (UNFCCC), Available at: **https://unfccc.int/topics/global-stocktake** Accessed February 26, 2025, 14:00 PM.

[2] محمد أبوغزله، الجهود الدولية لمواجهة ظاهرة التغيرات المناخية والحاجة إلى التزامات أقوى في التنفيذ، **منشورات ترينذز للبحوث والاستشارات**، متحصل عليه **https://trendsresearch.org/ar/insight/**، تاريخ الاطلاع 26 فيفري 2025 على الساعة 12:00

1- عدم كفاية التمويل المناخي للدول النامية

ففي عام 2009 تعهدت الدول المتقدمة بتوفير مئة مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 لمساعدة الدول النامية في جهودها للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره ومع ذلك لم يتحقق هذا الهدف إلا في عام 2022 حيث تم توفير 115.9 مليار دولار وكان الجزء الأكبر منها على شكل قروض موجهة بشكل رئيسي إلى الدول ذات الدخل المتوسط بينما حصلت الدول منخفضة الدخل على حصة صغيرة فقط وهذا ينافي الهدف الأول المتفق عليه.

2- فجوة التمويل في التكيف مع تغير المناخ

حيث تظهر تقارير الأمم المتحدة أن التمويل المخصص للتكيف مع تغير المناخ غير كاف بشكل كبير إذ تقدّر احتياجات الدول النامية للتكيف بما يتراوح بين 215 و387 مليار دولار سنويا في حين أن التمويل الحالي يقل بكثير عن هذا المستوى على سبيل المثال في عام 2022 بلغ التمويل المخصص للتكيف 32.4 مليار دولار فقط مما يترك فجوة تمويلية تتراوح بين 194 و366 مليار دولار سنويا.[1]

3- هيمنة القروض على التمويل المناخي

فأكثر من 60% من التمويل المناخي يقدم على شكل قروض مما يزيد من أعباء الديون على الدول النامية على سبيل المثال في عامي 2019 و2020 تم تقديم أكثر من 384 مليار دولار كقروض بينما بلغ التمويل المقدم كمنح فقط 36 مليار دولار، هذا النهج يثقل كاهل الدول الفقيرة ويحد من قدرتها على الاستثمار في مشاريع التكيف والتخفيف من الأعباء في ظل عجز ميزانياتها أساسا.[2]

4- عدم كفاية الإصلاحات في النظام المالي الدولي

حيث وصف الأمين العام للأمم المتحدة النظام المالي الدولي الحالي بأنه "قصير النظر ومعرض للأزمات" مشيرا إلى أنه لا يلبي احتياجات الدول النامية في مواجهة تحديات تغير المناخ، إذ تواجه 52 دولة نامية مشاكل ديون حادة مما يعيق قدرتها على الاستثمار في التكيف والتخفيف، ودعا الأمين العام إلى إصلاحات

---

[1] التمويل المناخي، **هيئة الأمم المتحدة**، متحصل عليه -**https://www.un.org/en/climatechange/raising-ambition/climate-finance**، تاريخ الاطلاع 26 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[2] مريم لوكال، جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي، **مجلة العلوم الإنسانية**. العدد الثالث. 2020، ص، 54.

شاملة في المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لجعل التمويل أكثر عدالة وفعالية.[1]

ثانيا: التحديات السياسية

1- انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس وتأثيره على الالتزام الدولي

في 1 يونيو 2017 أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب انسحاب الولايات المتحدة من اتفاقية باريس للمناخ معتبرا أنها تقيد الاقتصاد الأمريكي، ودخل الانسحاب حيّز التنفيذ رسميا في 4 نوفمبر 2020 وقد شكل ذلك ضربة قوية للجهود العالمية لمكافحة تغير المناخ خاصة وأن الولايات المتحدة تعد ثاني أكبر مصدر لانبعاثات غازات الدفيئة في العالم، وأدى هذا القرار إلى زعزعة الثقة في الاتفاقية وأعطى مبررا لبعض الدول للتقاعس عن التزاماتها لكن في 19 فبراير 2021 أعادت إدارة الرئيس جو بايدن الولايات المتحدة إلى الاتفاقية مما أعاد الأمل في استعادة الثقة على المستوى الدولي.[2]

2- الانقسام بين الدول المتقدمة والدول النامية حول المسؤوليات والتمويل

تعاني مفاوضات المناخ من انقسامات حادة بين الدول المتقدمة والدول النامية خاصة فيما يتعلق بمبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" فالدول النامية تطالب الدول المتقدمة بتحمل مسؤولياتها التاريخية في التسبب بتغير المناخ وتوفير التمويل اللازم للتكيف والتخفيف وفي المقابل تحاول بعض الدول المتقدمة تقليص التزاماتها أو إعادة تفسير هذا المبدأ مما يثير توترات ويعيق التقدم في المفاوضات.[3]

3- تأثير جماعات الضغط لصناعة الوقود الأحفوري على السياسات المناخية

تعد جماعات الضغط التي تمثل مصالح شركات النفط والغاز والفحم من أبرز العقبات السياسية في تنفيذ اتفاقية باريس، فمن خلال تمويل الحملات السياسية والتأثير على الرأي العام ودعم تقارير تشكك في أهمية التغير المناخي تمارس هذه الجماعات ضغوطا قوية على صانعي القرار في العديد من الدول لا سيما الدول الصناعية الكبرى، حيث تلجأ هذه الجماعات إلى عرقلة تبني السياسات البيئية الصارمة مثل فرض الضرائب على الكربون أو الحد من استخراج الوقود الأحفوري أو الانتقال إلى الطاقة المتجددة، وقد

[1] تقرير الأمم المتحدة بشأن التمويل المناخي، **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] مريم لوكال، **مرجع سابق**، ص، 56.

أشارت تقارير عدة إلى أن ممثلين عن شركات كبرى للنفط حضروا مؤتمرات المناخ بصفة "مراقبين" وهو ما اعتبره نشطاء بيئيون تضاربا واضحا في المصالح.[1]

ثالثا: التحديات التقنية

1- بطء تطوير ونقل التكنولوجيا منخفضة الانبعاثات

رغم التقدم في بعض المجالات إلا أن وتيرة تطوير ونقل التكنولوجيا منخفضة الانبعاثات لا تزال غير كافية لتحقيق أهداف اتفاقية باريس، حيث يشير تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن التكنولوجيا منخفضة الانبعاثات لا تُطور أو تنشر بالسرعة أو النطاق اللازمين لتحقيق أهداف الاتفاقية هذا التأخير يُعزى إلى نقص التمويل وضعف البنية التحتية وغياب التعاون الدولي الفعال.[2]

2- غياب معايير موحدة لقياس الانبعاثات وتبادل أرصدة الكربون

حيث تعد الشفافية والدقة في قياس الانبعاثات وتبادل أرصدة الكربون من الركائز الأساسية لتنفيذ اتفاقية باريس ومع ذلك يفتقر السوق العالمي للكربون إلى معايير موحدة مما يعيق التقدم، وفي عام 2025 أطلقت مبادرة "بروتوكول البيانات المفتوحة للكربون (CDOP) "بالتعاون مع أكثر من 30 منظمة بهدف توحيد البيانات وتعزيز الشفافية والموثوقية في أسواق الكربون في انتظار ما تصبوا إليه هذه الخطوة.[3]

رابعا: ضعف القدرات التقنية في الدول النامية

[1] تقرير حول جماعات الضغط لصناعة الوقود الأحفوري وتأثيرها على السياسات المناخية، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)**، متحصل عليه **https://www.unep.org/resources/report/fossil-fuel-lobbying-and-climate-policy**، تاريخ الاطلاع 27 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[2] الابتكار التكنولوجي من أجل اتفاقية باريس، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، متحصل عليه **https://unfccc.int/.../57440a5fa1244fd8b8cd13eb4413b4f6.pdf**، تاريخ الاطلاع 27 فيفري 2025 على الساعة 11:00.

[3] Levi McAllister, How CDOP and SBTi are redefining global carbon market standards, January 2025, retrieved **https://www.reuters.com/legal/legalindustry/how-cdop-sbti-are-redefining-global-carbon-market-standards-2025-04-30/,** accessed February 27, 2025, at 11:00.

تواجه الدول النامية تحديات كبيرة على الصعيد التقني تحول دون تحقيق أهدافها المناخية المنصوص عليها في اتفاقية باريس، ومن أبرز هذه التحديات النقص الحاد في الموارد التكنولوجية الحديثة وغياب البنى التحتية المناسبة لرصد الانبعاثات وجمع البيانات المناخية وتحليلها بشكل علمي دقيق، كما تعاني هذه الدول من محدودية في عدد الكفاءات البشرية المؤهلة في مجالات التكنولوجيا الخضراء مثل الطاقات المتجددة، الزراعة الذكية وأنظمة النقل المستدام حتى عندما تتوفر المعدات التقنية فإن نقص التدريب والدعم الفني يجعل من الصعب تشغيلها وصيانتها بالشكل المطلوب. هذا الضعف التقني ينعكس مباشرة على قدرة الدول النامية على إعداد تقاريرها الدورية المطلوبة وفق الاتفاقية أو تحديث مساهماتها المحددة وطنياً (NDCs) وهو ما يؤدي إلى فجوات في الشفافية والمصداقية على المستوى الدولي علاوة على ذلك يخلق هذا الوضع نوعا من الاعتماد غير المتكافئ على الدول المتقدمة مما يحد من استقلالية الدول النامية في وضع وتنفيذ سياساتها المناخية، ولمواجهة هذا التحدي تؤكد الأمم المتحدة على ضرورة نقل التكنولوجيا بشكل عادل وشامل وتوفير الدعم المالي والتقني لتعزيز بناء القدرات المؤسسية والفنية في هذه الدول وتعد "آلية التكنولوجيا" التابعة لاتفاقية باريس إحدى المبادرات الرامية إلى تقليص هذا الفارق، لكنها لا تزال بحاجة إلى دعم سياسي ومالي أقوى لتحدث تأثيرا فعليا.[1]

المبحث الثاني: برامج الأمم المتحدة للتكيف مع التغيرات المناخية

لم يقتصر دور هيئة الأمم المتحدة في مكافحة التغيرات المناخية على صياغة الاتفاقيات والإشراف على تنفيذها فحسب بل تجاوز ذلك إلى اعتماد مجموعة من البرامج والآليات التنفيذية والتمويلية التي تساهم بشكل فعال في دعم جهود الدول خاصة النامية منها في التكيف مع التغير المناخي والتخفيف من آثاره وتترجم هذه المبادرات التزام المنظمة الأممية بمرافقة الدول في مسارها البيئي من خلال تعزيز القدرات التقنية وتوفير التمويلات اللازمة وقد ساهمت هذه البرامج في ترسيخ بعد عملي للعمل المناخي ما جعلها ركيزة أساسية ضمن منظومة الحوكمة البيئية العالمية.

المطلب الأول: صندوق المناخ الأخضر

[1] Key Aspects of the Paris Agreement, **United Nations Framework Convention on Climate Change (UNFCCC)**, published at : **https://unfccc.int/most-requested/key-aspects-of-the-paris-agreement**, accessed 28 February 2025, at 11:00.

صندوق المناخ الأخضر هو آلية تمويل دولية تأسست في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ ويعد أداة رئيسية لدعم جهود الدول النامية في مواجهة التحديات البيئية الناتجة عن تغير المناخ، ويهدف الصندوق إلى تمكين هذه الدول من تنفيذ سياسات فعالة في مجال خفض الانبعاثات الغازية والتكيف مع آثار التغيرات المناخية مع تركيز خاص على الفئات الأكثر هشاشة كالدول الجزرية الصغيرة والدول ذات الاقتصادات الضعيفة ويجسد الصندوق بعدا إنسانيا وأخلاقيا في العمل المناخي من خلال تعزيز العدالة المناخية وتكافؤ الفرص في الوصول إلى التمويل بما يضمن تنمية مستدامة وشاملة تراعي كرامة الإنسان وحق الأجيال القادمة في بيئة سليمة.

أولا: المحطات التاريخية التي مر بها صندوق المناخ الأخضر

لقد مر صندوق المناخ الأخضر بعدة محطات مفصلية منذ نشأة فكرته إلى غاية تفعيله العملي ففي سنة 2009 طرحت لأول مرة فكرة إنشاء الصندوق خلال المؤتمر الخامس عشر للأطراف في قمة كوبنهاغن (COP15)، حيث برزت الحاجة إلى آلية تمويل عادلة تدعم الدول النامية في جهودها لمواجهة التغير المناخي، وفي سنة 2010 تم الإعلان الرسمي عن تأسيس الصندوق خلال المؤتمر السادس عشر للأطراف في كانكون (COP16)، كما شهدت سنة 2011 اعتماد الأداة الرئيسية التي تنظم عمل الصندوق خلال المؤتمر السابع عشر للأطراف في ديربان (COP17) حيث تم التأكيد على أن الصندوق سيكون الأداة التشغيلية الأساسية للمنظومة المالية لاتفاقية الأمم المتحدة بشأن تغيّر المناخ ويعمل تحت إشراف مؤتمر الأطراف، وفي عام 2013 عينت السيدة هالة شيخ روحو من تونس كأول مديرة تنفيذية للصندوق وتم اختيار مدينة سونغدو (Songdo) في كوريا الجنوبية كمقر دائم له كما تم تشكيل مجلس الإدارة بتمثيل متوازن بين الدول المتقدمة والدول النامية تجسيدا لمبدأ العدالة والمساواة في الحوكمة، وبين عامي 2013 و2014 صدرت قرارات مهمة من مجلس الإدارة هدفت إلى جعل الصندوق جاهزا للانطلاق في أداء مهامه وقد توجت هذه المرحلة بتوفير الموارد الأساسية للصندوق عبر تعهدات تجاوزت 10 مليارات دولار أمريكي للفترة بين 2014–2018، وفي مارس 2015 اتخذ مجلس الإدارة المجتمع في زامبيا أولى قراراته لتمويل مشاريع ميدانية كما تم اعتماد أول دفعة من الكيانات المخولة بالنفاذ المباشر إلى الصندوق.[1]

ثانيا: أهداف صندوق المناخ الأخضر

[1] تقرير دليل المراحل الرئيسية للنفاذ إلى الصندوق الأخضر للمناخ، **مرصد الصحراء والساحل**. 2019، ص، 07.

1- تعزيز قدرات الدول النامية في الاستثمار المناخي

يهدف الصندوق إلى تمكين الدول النامية من قيادة تخطيط وتنفيذ الاستثمارات المناخية بفعالية، ويشمل ذلك دعم تطوير القدرات المؤسسية وتعزيز التخطيط الاستراتيجي وتوفير التمويل اللازم لترجمة الطموحات المناخية الوطنية إلى استثمارات ملموسة، ويعتبر برنامج الاستعداد والدعم التحضيري للصندوق أداة رئيسية في هذا السياق حيث يُعد أكبر برنامج لبناء القدرات المناخية عالميا.

2- تحفيز التحول المنهجي نحو تنمية منخفضة الانبعاثات ومرنة مناخيا

يسعى الصندوق إلى دعم التحولات المنهجية في القطاعات الرئيسية مثل الطاقة، النقل، الزراعة واستخدام الأراضي من خلال تمويل مشاريع التي تساهم في تقليل الانبعاثات وتعزيز القدرة على التكيف مع تغير المناخ، ويركز الصندوق على دعم الابتكار وتوسيع نطاق الحلول الناجحة وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتحقيق تأثير واسع النطاق.

3- توسيع نطاق التمويل المناخي من خلال الشراكات والتحفيز

يعمل الصندوق على تعبئة موارد مالية إضافية من مصادر متعددة بما في ذلك القطاع الخاص من خلال تقديم أدوات تمويلية مرنة وتخفيف المخاطر وتحفيز الاستثمارات في المشاريع المناخية، ويهدف الصندوق إلى مضاعفة تأثير تمويله من خلال الشراكات الاستراتيجية وتعزيز التنسيق مع المؤسسات المالية الأخرى وتوسيع نطاق الوصول إلى التمويل المناخي.

4- تعزيز الوصول العادل والمنصف إلى التمويل المناخي

يولي الصندوق اهتماما خاصا لضمان وصول الدول النامية وخاصة الأكثر ضعفا إلى التمويل المناخي بشكل عادل ومنصف، يشمل ذلك تبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية وتقديم الدعم الفني والمؤسسي للدول النامية لتسهيل تقديم المشاريع والحصول على التمويل اللازم.[1]

[1] تمويل صندوق المناخ الأخضر، تقرير صندوق المناخ الأخضر، متحصل عليه **www.greenclimate.fund**، تاريخ الاطلاع 28 فيفري 2025 على الساعة 11:30.

ثالثا: آليات تمويل صندوق المناخ الأخضر

يعتمد صندوق المناخ الأخضر في تمويله على مساهمات متعددة المصادر أبرزها التعهدات المالية المقدمة من الدول المتقدمة الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيّر المناخ وتقدم هذه المساهمات على شكل منح أو قروض ميسرة أو مساهمات في رأس المال مما يعكس التزام هذه الدول بدعم جهود التكيف والتخفيف في البلدان النامية كما يستقبل الصندوق مساهمات اختيارية من كيانات سيادية أخرى إضافة إلى مساهمات القطاع الخاص والمؤسسات غير الحكومية ما يضمن تنوع مصادر التمويل واستدامتها.[1]

1- أدوات تمويل الصندوق

يوفر الصندوق حزمة متنوعة من الأدوات المالية التي تصمم لتلبية متطلبات المشاريع المناخية المتنوعة، وتشمل هذه الأدوات المنح التي تخصص عادة لبناء القدرات أو تمويل دراسات الجدوى والمبادرات الاجتماعية غير الربحية والقروض الميسرة التي تستخدم في تمويل المشاريع ذات العائد المالي مع مراعاة محدودية موارد الدول النامية كما تشمل الأدوات المالية الضمانات التي تهدف إلى تقليل المخاطر الاستثمارية والاستثمارات في رأس المال التي تمكن الصندوق من المشاركة المباشرة في المشاريع ما يعزز من استدامتها على المدى الطويل.[2]

2- تقديم المشاريع والحصول على التمويل

تتم عملية التقديم للحصول على تمويل من الصندوق من خلال كيانات معتمدة تتعاون مع السلطات الوطنية المعينة في الدول النامية، وتمر هذه العملية بعدة مراحل تبدأ بتطوير فكرة المشروع وإعداد مقترح مفصل يتضمن الأهداف الميزانية، خطة التنفيذ، والتأثيرات المناخية المتوقعة، ويلي ذلك تقييم داخلي من قبل أمانة الصندوق للتأكد من التوافق مع المعايير الفنية والبيئية المعتمدة ثم يعرض المقترح على مجلس

[1] **المرجع نفسه.**

[2] رحموني محمد، الحماية القانونية الدولية للمناخ بين النص والتطبيق. **أطروحة دكتوراه.** (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلعباس، 2020)، ص، 116.

إدارة الصندوق للموافقة النهائية بعد ذلك يتم تنفيذ المشروع وفقا للاتفاقات المتفق عليها مع متابعة وتقييم دوري لضمان الفاعلية.

3- مشاركة القطاع الخاص في التمويل

يلعب القطاع الخاص دورا متزايد الأهمية في منظومة تمويل صندوق المناخ الأخضر حيث يوفر الصندوق أدوات مصممة خصيصا لتحفيز هذا النوع من الشراكة مثل الضمانات والاستثمارات في رأس المال التي تقلل من حجم المخاطر وتشجع المستثمرين على الدخول في المشاريع المناخية كما يسعى الصندوق إلى دعم الابتكار عبر تمويل المبادرات الخاص في مجالات التكنولوجيا النظيفة والبنية التحتية المستدامة والزراعة الذكية مناخيا وهو ما يفتح المجال أمام بناء شراكات استراتيجية بين القطاعين العام والخاص ما يعزز من فاعلية المشاريع وتأثيرها التنموي.[1]

رابعا: تأثير الصندوق الأخضر على الدول النامية

1 -التأثيرات الإيجابية

1-1 تحفيز الاقتصاد الأخضر

من خلال تمويل مشاريع الطاقة الشمسية الزراعة المستدامة وتدوير النفايات حيث يساهم الصندوق في خلق وظائف جديدة وتحقيق تنمية بيئية.

1-2 تعزيز القدرة على التكيف

قدم الصندوق دعما مباشرا لإنشاء بنية تحتية قادرة على مقاومة الكوارث المناخية مما قلل من الخسائر البشرية والمادية في بعض الدول المعرضة للخطر.

1-3 نقل التكنولوجيا والمعرفة

[1] إسماعيل مخفي، "الحماية القانونية والدولية للمناخ". **أطروحة دكتوراه**. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019)، ص، 77.

بفضل التمويل الموجه نحو البحث والتطوير تمكنت عدة دول من تبني تقنيات جديدة في الزراعة إدارة المياه والطاقة النظيفة.

4-1تشجيع الحوكمة البيئية

فرض الصندوق معايير شفافة وإشراك المجتمعات المحلية في اتخاذ القرار مما ساعد على تحسين إدارة الموارد.

2 -التحديات والصعوبات

1-1 صعوبة الوصول إلى التمويل

تعاني بعض الدول من تعقيدات إدارية وبيروقراطية تعيقها عن تقديم مشاريع تستوفي شروط الصندوق.

1-2 عدم عدالة التوزيع

يلاحظ أن بعض الدول النامية استفادت أكثر من غيرها خاصة الدول ذات البنية التحتية المؤسساتية الأقوى رغم أن الأصل أن الدول الأضعف هي الأجدر بأن تكون لها الحصة الأكبر.

1-3 التبعية التمويلية

هناك تخوف من أن تؤدي الاعتمادية على تمويل خارجي إلى تراجع في الجهود الذاتية في مواجهة التغير المناخي.

1-4 ضعف المتابعة والتقييم

أحيانا لا يتم تقييم المشاريع الممولة بالشكل الكافي مما يصعب قياس أثرها الحقيقي.[1]

المطلب الثاني: برنامج الأمم المتحدة(UNEP)

[1] صندوق المناخ الأخضر، **مرجع سابق**.

أولا: التعريف بالبرنامج

هو الجهاز الرئيسي للمنظمة وقد أنشئ للمسائل المتعلقة بالبيئة ويتكون هذا البرنامج من مجلس إدارة وهو هيئة حكومية تضع سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة وهو مسؤول عن التعاون الدولي بين الحكومات في مجال البيئة وتوجيه الأنشطة والأولويات المحددة في هذا المجال ومتابعة حالة البيئة في العالم، يعتبر هذا البرنامج بمثابة الضمير البيئي لمنظمة الأمم المتحدة، حيث يعتبر من أهم الإنجازات التي ترتبت عن مؤتمر ستوكهولم المنعقد بالسويد سنة1972، بدعوة من الجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة، وعرف قرار الجمعية العامة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه: " الترتيب المؤسسي الدائم في منظومة الأمم المتحدة لحماية وتحسين البيئة الإنسانية"، ويتخذ هذا البرنامج نيروبي مقرا له، وهو يقوم بجمع البيانات العلمية ذات العلاقة بالبيئة وتوفير المعلومات الإيكولوجية للحكومات والجمهور بهدف حماية البيئة.[1]

ثانيا: وظائف البرنامج

ينقسم البرنامج إلى ثلاث أقسام رئيسية أحدهما يتعلق بالتقييم البيئي والذي يتناول نظام الرصد العالمي والنظام الدولي الشامل للمعلومات والموارد والثاني خاص ببرنامج رصد الأرض الذي يوفر التحذيرات المبكرة بشأن الأخطار البيئية أما الثالث فيشمل التربية والتدريب البيئي والقوانين البيئية الدولية ويضطلع برنامج الأمم المتحدة بمجموعة من الوظائف من بينها :

- تقديم الدعم إلى مسؤول جنس برنامج الأمم المتحدة للبيئة
- تنسيق البرامج البيئية داخل منظومة الأمم المتحدة
- تقديم المشورة بشأن صياغة وتنفيذ البرامج البيئية
- تأمين تعاون المجتمعات العلمية والمهنية الأخرى من جميع أخبار العالم
- تقدم المشورة بشأن التعاون الدولي في مجال البيئة
- تقديم مقترحات حول التخطيط متوسط وطويل المدى للأمم المتحدة.[2]

[1] رياض صلاح أبو العطا، **حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام**. ط 3. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009، ص، 101.

[2] راتب السعود، **الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية)**. عمّان: مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2011، ص، 211.

ثالثا: سياسة برنامج الأمم المتحدة للبيئة

تركز سياستها على وجه الخصوص على النقاط التالية:

- دعم الدول ذات الاقتصاد الضعيف: حيث يعمل برنامج الأمم المتحدة على دعم الدول ذات الاقتصاد الضعيف في مجال البيئة من خلال مجموعة من السياسات والاستراتيجيات الهادفة إلى تحقيق تنمية مستدامة وشامل، حيث يركز البرنامج على تعزيز القدرات الوطنية لتلك الدول في إدارة الموارد الطبيعية ومساعدتها على التكيف مع التغيرات المناخية والحد من الفقر البيئي كما يوفر الدعم المالي والفني لتنفيذ مشاريع بيئية مبتكرة وييسر وصول هذه الدول إلى التمويل الدولي من خلال آليات مثل مرفق البيئة العالمي وصندوق المناخ الأخضر، كما يحرص البرنامج على دمج الأبعاد البيئية في السياسات الوطنية لتلك الدول مع التركيز على حماية التنوع البيولوجي وضمان الأمن المائي والغذائي ومواجهة الكوارث البيئية مما يعزز قدرتها على الصمود وتحقيق التنمية المستدامة .
- الصحة الإنسانية البيئية: وهذا عن طريق وضع خطط مستقبلية وحلول لمواجهة كافة الكوارث الطبيعية والمعوقات الإنسانية التي تؤثر على البيئة تنعكس سلبا على حياة الإنسان وصحته.
- الرقابة الشاملة: حيث يهدف البرنامج لتطوير نظم التقويم البيئي وتجميع وتقدير الحقائق العلمية الضرورية لوضع قواعد التنظيم البيئي الفعال.[1]

المطلب الثالث: التعاون بين منظمة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية في الحد من التغيرات المناخية

في ظل التحولات العميقة التي يشهدها المجتمع الدولي خلال القرن الحالي أصبحت المنظمات غير الحكومية فاعلا أساسيا وشريكا لا غنى عنه لكل من الحكومات الوطنية والمنظمات الدولية الحكومية فقد برز دورها بشكل متزايد نتيجة التطورات التي عرفتها العلاقات الدولية والتحولات الكبرى في السياسات العالمية مما أتاح لها مساحة أوسع للتأثير والمشاركة في معالجة القضايا العالمية، وقد بدأت هذه المنظمات في الظهور مع نهاية القرن التاسع عشر غير أن نموها الحقيقي وتطورها المؤثر تحقق خلال القرن العشرين

[1] ليندة خنيش، **مرجع سباق**. ص، 387.

خاصة بعد تأسيس منظمة الأمم المتحدة التي شجعت على انخراط هذه المنظمات في العمل الدولي ومنحتها صفة استشارية ما أضفى عليها طابعا مؤسساتيا معترفا به عالميا.[1]

تعددت مجالات اهتمام المنظمات غير الحكومية غير أن أبرزها يتمثل في حماية البيئة ومكافحة التغير المناخي فقد أولت هذه المنظمات أهمية قصوى للتحديات البيئية الناجمة عن التلوث، الكوارث الطبيعية والتأثيرات السلبية المتزايدة للتكنولوجيا الحديثة على البيئة لا سيما مع التسارع الكبير في وتيرة التطور في شتى الميادين ومن هنا أصبح لهذه المنظمات دور محوري في تعزيز الوعي البيئي، اقتراح السياسات ومراقبة تنفيذ الالتزامات البيئية على المستوى العالمي، كما تعددت صور هذه المنظمات.

أولا: نماذج عن المنظمات غير الحكومية في مجال البيئة

1- منظمة السلام الأخضر (Greenpeace)

تعد منظمة السلام الأخضر من أبرز المنظمات البيئية غير الحكومية على مستوى العالم، تأسست سنة 1971 وتهدف إلى حماية البيئة من الأخطار التي تهددها بسبب الأنشطة الصناعية والتجارب النووية حيث تقوم بحملات سلمية للضغط على الحكومات والشركات الكبرى للتقليل من التلوث وتركز في عملها على قضايا مثل التغير المناخي، إزالة الغابات، الصيد الجائر والتلوث البحري تعتمد على التبرعات الفردية ولا تقبل تمويلا حكوميا للحفاظ على استقلاليتها.

2- منظمة أصدقاء الأرض (Friends of the Earth)

هي منظمة بيئية دولية تأسست سنة 1969 وتضم شبكة من الجمعيات المحلية في أكثر من 70 بلدا وتهدف إلى حماية البيئة وتحقيق العدالة البيئية والاجتماعية وتتبنى مقاربة شاملة تدمج بين الحقوق البيئية وحقوق الإنسان تركز أنشطتها على التغير المناخي، استخدام الطاقة المتجددة، الحفاظ على الموارد الطبيعية وحماية المجتمعات الضعيفة من آثار المشاريع الصناعية الكبرى.[2]

3- الصندوق العالمي للطبيعة (WWF)

[1] علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث. **مجلة الفكر**. العدد الرابع عشر، [د.س.ن]، ص، 626.

[2] صباح العشاوي، **المسؤولية الدولية عن حماية البيئة**. الجزائر: دار الخلدونية، 2010، ص، 131.

تأسس الصندوق العالمي للطبيعة سنة 1961 ويعد من أكبر المنظمات البيئية غير الحكومية في العالم، يعمل على الحفاظ على التنوع البيولوجي ومكافحة الصيد غير المشروع وتقليل التلوث الناتج عن الأنشطة البشرية كما يدعم برامج لحماية الأنواع المهددة بالانقراض مثل النمور والفيلة ويشجع على استخدام الموارد الطبيعية بشكل مستدام كما يعرف بحملته الرمزية "ساعة الأرض" التي تدعو العالم إلى إطفاء الأنوار ساعة كل سنة للفت الانتباه لقضية المناخ.

4- التحالف العالمي من أجل العدالة المناخية (Global Climat Justice Alliance)

يضم هذا التحالف عددا كبيرا من الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية التي تدعو إلى تحقيق العدالة المناخية خاصة فيما يتعلق بالفجوة بين الدول الغنية التي تسببت أكثر في التلوث والدول الفقيرة التي تتحمل عواقبه، ويركز التحالف على ضمان توزيع عادل للموارد، نقل التكنولوجيا النظيفة وتقديم الدعم المالي للدول المتضررة من التغير المناخي مع التأكيد على احترام حقوق الإنسان في السياسات البيئية.[1]

ثانيا: أساليب المنظمات غير الحكومية في مساندة الأمم المتحدة لحماية المناخ

1- أساليب الدعم

1-1 تكوين اتحادات لحماية المناخ

يتجلى أحد أساليب دعم المنظمات غير الحكومية في مجال المناخ من خلال انضمام عدد كبير من الشركات إلى منظمات بيئية بهدف وضع أهداف خاصة بها لتقليص انبعاثات الغازات الدفيئة وقد تجسد ذلك في مبادرة منظمة الشراكة DuPont التي وضعت خطة تهدف إلى تقليص انبعاثات الولايات المتحدة بنسبة تصل إلى 96% مقارنة بمستويات عام 1990 وهو هدف طموح يفوق بكثير النسبة التي أقرها بروتوكول كيوتو للولايات المتحدة والتي لا تتجاوز 8% وقد عبرت هذه الشركات متعددة الجنسيات عن إدراكها لأهمية بروتوكول كيوتو كخطوة أولى من قبل المجتمع الدولي نحو حماية المناخ مؤكدين في الوقت ذاته أنه لا يوجد تعارض بين تحقيق النمو الاقتصادي وحماية البيئة.

[1] **المرجع نفسه**، ص، ص، 131، 132.

2-1 إنشاء مواقع إلكترونية

وتعد هذه الطريقة من بين أبرز الأساليب التي تعتمدها المنظمات غير الحكومية للتوعية بمخاطر تغير المناخ ومواجهته وتكمن مهمة هذه المواقع في نشر الوعي حول مشروعات الطاقة المتجددة وسبل استخدامها بكفاءة إلى جانب الترويج لفكرة الانتقال نحو اقتصاد منخفض الانبعاثات وشرح آليات تطبيق مخططات الكربون للحد من التلوث بالإضافة إلى حماية التنوع البيولوجي والموارد الطبيعية والمناطق البحرية والساحلية، وتبرز فرنسا كواحدة من الدول التي تحتضن عددا كبيرا من هذه المنظمات من بينها شبكة (Action Climat)التي تعنى بالحد من ظاهرة الاحتباس الحراري وتمثل المنظمات غير الحكومية ضمن شبكة (CAN) الدولية كما تشمل أيضًا جمعية (En changement climatique) المتخصصة في إعداد ونشر تقارير حول قضية تغير المناخ وتضم في عضويتها خبراء من المجلس الاقتصادي والاجتماعي وأكاديمية العلوم والتكنولوجيا وأكاديمية العلوم الأدبية والسياسية، هذا إلى جانب جمعية Action) (Carboneالتي تنشط في تمويل المشاريع الموجهة للحفاظ على الغابات والنظم الزراعية وتعزيز كفاءة الطاقة والاعتماد على الطاقات المتجددة.[1]

3-1 مشاركة خبرتها في مجال البيئة مع الدول

تلعب المنظمات غير الحكومية دورا محوريا وفعالا في مجال المناخ ويعود ذلك أساسا إلى ما تتمتع به من مصداقية وفعالية ميدانية بالإضافة إلى مساهمتها الكبيرة في إعداد الدراسات والأبحاث والتقارير العلمية الدقيقة التي تغطي مختلف جوانب القضايا المناخية، كما أن تعاونها مع بعض الهيئات الرسمية كأمانة اتفاقية تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي ساعد في تعزيز نشر الأبحاث ذات الطابع العلمي والقانوني والاقتصادي مما ساهم في دعم تنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة ويعد دمج هذه المعطيات في عملية اتخاذ القرار السياسي أحد أبرز أدوار هذه المنظمات، ويبرز في هذا السياق الاتحاد الدولي للمحافظة على البيئة كمثال بارز حيث يقدم دعما فنيا وتشريعيا لعدد من الدول في مجال الإدارة البيئية من ذلك

[1] سفيان قوق، دور المنظمات غير الحكومية في حماية المناخ. **مجلة البحوث القانونية والاقتصادية**. العدد الثاني. 2021، ص، 151.

مساهمته في إعداد مشروع قانون حماية البيئة سنة 1996 بمقاطعة ألبرتا/كندا إلى جانب مشاريع مماثلة في بلدان أخرى.[1]

2- أساليب الضغط

2-1 مراقبة امتثال الدول للالتزامات المناخية

تقوم المنظمات غير الحكومية بدور "المراقب والحارس" في مجال حماية البيئة بوجه عام والمناخ بوجه خاص من خلال التنبيه إلى التجاوزات البيئية ورصدها وتباشر هذه المنظمات نشاطات دولية متعددة تؤثر بشكل ملموس على اتخاذ القرار السياسي داخل الدول إلى درجة تمكنها من فرض رقابة فعلية على البيانات البيئية الدولية ومتابعة مدى التزام الدول بتنفيذ الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومن الأمثلة البارزة على هذا الدور مساهمتها في مراقبة تنفيذ اتفاقية تغير المناخ وبروتوكول كيوتو حيث خولت هذه المنظمات من قبل مؤتمر الأطراف بالإبلاغ عن الممارسات المضرة بالبيئة إلى اللجنة المعنية بالامتثال التي تتولى تقييم مدى احترام الدول لالتزاماتها وتحديد العواقب القانونية عند الإخلال بها، وتقوم شبكة عمل المناخ (CAN)بدور أساسي في هذا السياق من خلال مراقبة الإجراءات المتخذة بموجب بروتوكول كيوتو، وتقديم تحليلات واقتراحات عملية تشمل آليات مالية واقتصادية تهدف إلى الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري، وبفضل تخصصها وخبرتها تملك هذه المنظمات وسائل متقدمة للاطلاع على البيانات والتواصل مع الجهات الفاعلة والخبراء في مجال تغير المناخ ما يمكّنها من اقتراح مشاريع قوانين بيئية ودعم الدول في دراستها كما تعمل كقوة ضغط فعالة تسعى لتعديل قواعد العمل الدولية بما يخدم حماية المناخ.

2-2 إقامة دعاوى قضائية ضد الحكومات

بما أن المنظمات غير الحكومية لا تمتلك الشخصية القانونية الدولية وبالتالي لا تستطيع رفع دعاوى قضائية على مستوى المحاكم القضائية الدولية كمحكمة العدل الدولية مثلا فإنها تلجأ أحيانا إلى القضاء الوطني من خلال رفع دعاوى ضد الحكومات التي تتسبب في تفاقم ظاهرة الاحتباس الحراري.[2]

[1] عمر الكيش عدنان مفتاح، "التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس والتغيير المناخي". **أطروحة دكتوراه**. (كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2016)، ص، 219.

[2] سفيان قوق، **مرجع سابق**. ص، ص، 153، 154.

خلاصة الفصل الثاني

سبق وأن تبين لنا الدور الكبير الذي لعبته هيئة الأمم المتحدة في التصدي لظاهرة التغيرات المناخية حيث لم تكتف بالمواقف السياسية والنداءات بل أنشأت جملة من المبادرات والبرامج التي انبثقت عنها مؤسسات وآليات تنفيذية وتمويلية تسعى لتحقيق انتقال بيئي عادل ومستدام في هذا الفصل استعرضنا أهم هذه المبادرات، بداية من اتفاقية باريس وما حملته من التزامات جماعية وصولا إلى برامج الأمم المتحدة المتخصصة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وما يقدّمه من دعم تقني ومؤسسي للدول وكذلك الصندوق الأخضر للمناخ (GCF) كأداة رئيسية لتعبئة الموارد المالية الموجهة نحو مشاريع التخفيف والتكيّف، كما توقفنا عند آليات التعاون بين هذه الأجهزة والمنظمات غير الحكومية ودورها في تعزيز تنفيذ الاتفاقيات الدولية من خلال الرقابة والمشاركة والتوعية.

الفصل الثالث

بعد الاطلاع على مختلف الآليات التي اعتمدتها منظمة الأمم المتحدة في التعامل مع قضية التغيرات المناخية سواء من خلال إبرام الاتفاقيات الدولية أو وضع البرامج والسياسات البيئية الشاملة تبرز ضرورة الانتقال إلى مرحلة أكثر تحليلا ونقدا تهدف إلى تقييم فعالية هذه الجهود ومدى استجابتها للتحديات المناخية المتسارعة التي يشهدها العالم فقد أظهرت التجربة الدولية أن تعدد المبادرات لا يعني بالضرورة تحقيق نتائج ملموسة ما لم تكن هذه المبادرات مصحوبة بإرادة دولية حقيقية وبتنسيق فعال بين مختلف الفاعلين وفي مقدمتهم منظمة الأمم المتحدة بصفتها الفاعل المؤسساتي الأبرز على الساحة الدولية.

وانطلاقا من ذلك يسعى هذا الفصل إلى معالجة جملة من الإشكالات المتعلقة بأداء المنظمة في هذا المجال من خلال تحليل أنماط تدخلاتها ومدى قدرتها على التكيف مع التحولات المناخية والضغوط الجيوسياسية والاقتصادية المحيطة كما سيتم التطرق إلى التحديات التي تعترض سبيل المنظمة في أداء مهامها، سواء كانت تنظيمية، مالية أو ناتجة عن ضعف التزامات الدول الأعضاء وسنحاول في هذا السياق إبراز مواطن القوة والقصور في التجربة الأممية مع تقديم مقترحات وتوصيات قد تساهم في تعزيز دور الأمم المتحدة مستقبلا خاصة في ظل الحاجة الماسة إلى حوكمة مناخية دولية قائمة على التضامن والعدالة والفعالية.

المبحث الأول: الإنجازات الرئيسية لمنظمة الأمم المتحدة في إدارة التغيرات المناخية

سبق وعلمنا بأن الأمم المتحدة تسعى إلى التصدي لظاهرة التغيرات المناخية من خلال وضع أطر دولية واتفاقيات ملزمة تهدف إلى الحد من آثار هذه الظاهرة على الإنسان والبيئة، غير أن فعالية هذه المساعي تبقى محل تساؤل عندما يتعلق الأمر بمدى تحقيق الأهداف المعلنة على أرض الواقع ويظهر ذلك من خلال تقييم مدى نجاح المنظمة في الحد من الانبعاثات الغازية التي تعد المسبب الرئيس للاحتباس الحراري ومدى دعمها لجهود التكيف في الدول النامية التي تواجه تحديات مضاعفة فضلا عن جهودها في تعزيز الوعي البيئي بين مختلف فئات المجتمعات ويكتسي هذا التقييم أهمية خاصة في ظل استمرار تفاقم آثار التغير المناخي مما يجعل من الضروري الوقوف على مواطن القوة والضعف في الدور الأممي من أجل تعزيز فعاليته وتوجيهه نحو نتائج أكثر عدالة.

المطلب الأول: دور الأمم المتحدة في الحد من الانبعاثات

أصبح من الثابت علميا أن تجنب أسوأ سيناريوهات التغير المناخي يتطلب إجراءات جريئة وسريعة للحد من الانبعاثات الغازية بهدف إبقاء ارتفاع درجة حرارة الأرض دون 1.5 درجة مئوية مقارنة بمستويات ما قبل الثورة الصناعية وتشير تقارير الأمم المتحدة دائما إلى أن" الحفاظ على مناخ صالح للعيش يستدعي إسناد الالتزامات بخفض الانبعاثات بإجراءات عملية وذات مصداقية"[1]، وفي هذا الإطار تلعب الأمم المتحدة دورا محوريا في قيادة الجهود الدولية للحد من الانبعاثات من خلال دفع الدول إلى الالتزام بأهداف اتفاق باريس للمناخ الذي ينص على خفض الانبعاثات بنسبة 45% بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2050 ومع استمرار ارتفاع درجة حرارة الأرض بمعدل مقلق تجاوز 1.1 درجة تزداد الحاجة إلى مساءلة الدول وتفعيل آليات المراقبة والدعم الفني والمالي التي تقودها المنظمة الأممية ويشكل تقييم هذا الدور ضرورة لفهم مدى فاعلية الأمم المتحدة في تحويل الالتزامات البيئية إلى واقع ملموس يحمي كوكب الأرض للأجيال القادمة، وقد وضح تقرير البنك الدولي بالتعاون مع هيئة الأمم عدة خطوات من أجل خفض الانبعاثات.

أولا: الآليات المساهمة في خفض الانبعاثات

الخطوة الأولى: التخطيط طويل الأمد لتحقيق مستقبل منخفض الانبعاثات

يشدد تقرير البنك الدولي على أهمية تبني الحكومات لرؤية استراتيجية بعيدة المدى تركز على تحقيق الهدف النهائي المتمثل في خفض الانبعاثات إلى مستويات صفرية بدلا من الاقتصار على تحقيق أهداف مرحلية قصيرة الأجل، فالتخطيط المبكر والبعيد المدى يمكّن الدول من وضع الأسس السليمة للتنمية المستقبلية ويجنّبها الوقوع في فخ الاستثمارات غير المستدامة التي قد تفقد قيمتها في ظل السياسات العالمية الصارمة المتوقعة بشأن الحد من انبعاثات الكربون، ومن أبرز الأمثلة على ذلك اعتماد نهج عمراني مستدام عند تصميم المدن بحيث تدمج فيها وسائل النقل العام الفعالة وهو أمر حيوي خصوصا في قارتي إفريقيا وآسيا، حيث يتزايد النمو الحضري بوتيرة متسارعة كما يسلط التقرير الضوء على أهمية الاستثمار في البحث العلمي والتكنولوجيا المستقبلية التي سيعتمد عليها العالم خلال العقود القادمة في السياق ذاته يحذر التقرير من المخاطر المرتبطة بما يسمى "الأصول العالقة" مثل محطات الفحم التي قد تضطر الحكومات إلى

[1] هيئة الأمم المتحدة، **مرجع سابق.**

إخراجها من الخدمة مبكرا لتتوافق مع التزاماتها المناخية مما يحدث تحولا في المفاضلة بين الوقود الأحفوري ومصادر الطاقة النظيفة فعلى سبيل المثال تشير التقديرات إلى أن محطات الكهرباء العاملة بالوقود الأحفوري والتي تم إنشاؤها في عام 2012 ستصدر نحو 19 مليار طن من ثاني أكسيد الكربون طوال عمرها التشغيلي المقدر بأربعين عاما وهو ما يفوق الانبعاثات السنوية لكافة المحطات المماثلة العاملة في ذلك العام من جهة أخرى أكدت ماريان فاي كبيرة الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي لشؤون تغير المناخ أن الهدف الأساسي يتمثل في الوصول إلى انبعاثات صافية صفرية بحلول عام 2100 مما يتطلب تحولات جذرية في البنية الاقتصادية والمكانية للمجتمعات ويبين التقرير أن تحقيق هذا الهدف ليس مستحيلا بل يمكن أن يتم في إطار من النمو الاقتصادي المخطط جيدا من خلال التركيز على أربعة محاور أساسية، أولها التحول التدريجي من الاعتماد على الوقود الأحفوري في توليد الطاقة إلى تبني مصادر نظيفة منخفضة الكربون، وثانيها الاستفادة من هذا التحول في تعميم الطاقة النظيفة وزيادة إمكانية الوصول إليها، أما المحور الثالث فيكمن في تعزيز كفاءة استخدام الطاقة بما يساهم في تقليص الطلب، بينما يتمثل المحور الرابع في المحافظة على سلامة مصارف الكربون الطبيعية عبر الإدارة المستدامة للغابات والأراضي لضمان امتصاص الانبعاثات المتبقية وتخزينها يضاف إلى ذلك أن العديد من التدابير التي يمكن للحكومات اتخاذها اليوم مثل تطوير النقل العام وتحسين كفاءة الطاقة لا تساهم فقط في خفض الانبعاثات بل توفر أيضا منافع فورية على مستوى التخفيف من التلوث وتوفير الطاقة.[1]

ثانيا: نجاعة الاتفاقيات الدولية والتعاون متعدد الأطراف في تقليص الانبعاثات العالمية

1- دور اتفاق باريس

جاء اتفاق باريس ليحل محل بروتوكول كيوتو معتمدا نهجا أكثر شمولية ومرونة فقد التزمت جميع الدول بغض النظر عن مستوى تطورها بوضع أهداف وطنية لخفض الانبعاثات تعرف باسم "المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) "ورغم أن الاتفاق لا يفرض التزامات قانونية ملزمة إلا أنه يعتمد على آليات الشفافية والمراجعة الدورية لتحفيز الدول على تحقيق أهدافها، ومع ذلك تشير الدراسات إلى أن الأهداف الحالية للمساهمات الوطنية غير كافية لتحقيق الهدف المنشود للاتفاق وهو الحد من ارتفاع درجة الحرارة

[1] خفض الانبعاثات الكربونية: ثلاث خطوات نحو مستقبل خالٍ من الكربون، **مجموعة البنك الدولي**. متحصل عليه **https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2015/05/11/decarbonizing-development-zero-carbon-future**، تاريخ الاطلاع 15 أفريل 2025 على الساعة 08:33.

العالمية إلى أقل من درجتين مئويتين مع السعي للحد من الارتفاع إلى 1.5 درجة مئوية فوفقا لتقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) فإن الالتزامات الحالية قد تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة بمقدار 2.7 درجة مئوية بحلول نهاية القرن ما لم تتخذ إجراءات إضافية وجذرية.[1]

2- التعاون الدولي

في سياق الجهود العالمية للحد من الانبعاثات الغازية يعتبر التعاون متعدد الأطراف أحد الأعمدة الأساسية التي تستند إليها الاتفاقيات الدولية خصوصا في ظل تفاوت الإمكانيات الاقتصادية والتقنية بين الدول المتقدمة والدول النامية حيث ان التغير المناخي لا يعرف حدودا جغرافية والانبعاثات الصادرة في دولة معينة تؤثر على النظام المناخي العالمي ككل ما يفرض على المجتمع الدولي العمل بروح جماعية قائمة على التضامن والمصلحة المشتركة، وقد أدركت الأمم المتحدة هذا الأمر مبكرا فأسست منصات لتشجيع الدول على التعاون من خلال تمويل المبادرات المناخية المشتركة وتوفير فرص لتبادل المعرفة ونقل التكنولوجيا النظيفة ومع ذلك فإن التعاون لا يقتصر فقط على المساعدات المالية بل يشمل أيضا تقاسم البيانات المناخية ودعم القدرات الوطنية وبناء الثقة السياسية بين الأطراف، ومن أبرز الأمثلة على ذلك "الصندوق الأخضر للمناخ" الذي أنشئ كأداة رئيسية لتمويل مشاريع المناخ في الدول النامية كما سبق واشرنا ورغم تعهد الدول المتقدمة بتقديم 100 مليار دولار سنويا بحلول عام 2020 إلا أن الوصول إلى هذا الهدف بقي محل نقاش وخلاف في ظل التقاعس في توفير التمويل المناخي ما هدد ثقة الدول النامية في نظام التعاون الدولي واضعف خطة خفض الانبعاثات عالميا.[2]

من جانب آخر تواجه بعض الدول النامية صعوبات مؤسسية وبنيوية تجعلها غير قادرة على الاستفادة الكاملة من آليات الدعم الدولي ما يستدعي توفير مساعدات تقنية وإدارية موازية لضمان استيعاب التمويل واستغلاله بفعالية إن التعاون المناخي الناجح لا يقاس فقط بحجم التمويل بل بمدى انسجامه مع السياقات المحلية وتوافقه مع السياسات الوطنية للدول المستفيدة، علاوة على ذلك فإن التعاون بين دول الجنوب بدأ يشق طريقه كآلية مكملة للتمويل التقليدي حيث أصبحت بعض الدول النامية الكبرى مثل الصين

[1] أليف سيواري، **مرجع سابق**. ص، 100.

[2] Nicholas Stern, The Economics of Climate Change, Grantham Research Institute on Climate Change and the Environment, August 2020, available at: **https://www.lse.ac.uk/granthaminstitute/publication/the-economics-of-climate-change-the-stern-review/**, accessed 16 April 2025 at 12:12 p.m.

والهند والبرازيل تقدم مساعدات تكنولوجية وفنية للدول الأقل نموا ما يعزز الاستقلالية ويقلل من التبعية للدول الصناعية، ورغم هذا التقدم تبقى هناك حاجة ماسة لإصلاح آليات الحوكمة العالمية في ملف المناخ وتطوير مؤسسات التعاون لتكون أكثر عدالة وتمثيلًا لمصالح جميع الأطراف لا سيما أن الدول النامية هي الأكثر تضررا من التغير المناخي رغم مسؤوليتها التاريخية المحدودة عن الانبعاثات.[1]

المطلب الثاني: دور الأمم المتحدة في تحسين القدرة على التكيف في الدول النامية

أولا: سياسة الأمم المتحدة تجاه الدول النامية

تعد سياسة الأمم المتحدة التنموية من أبرز السياسات الدولية التي تهدف إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة في مختلف أنحاء العالم لاسيما في الدول النامية التي تواجه تحديات اقتصادية واجتماعية وبيئية متداخلة لقد تأسست هذه السياسة على مبادئ التعاون الدولي وتكافؤ الفرص واحترام سيادة الدول مع التركيز على بناء القدرات الوطنية وتحقيق العدالة الاجتماعية ومن خلال برامجها المتنوعة تسعى الأمم المتحدة إلى تحسين مؤشرات التنمية البشرية ودعم الإصلاح المؤسسي وتعزيز الحوكمة الرشيدة والحد من الفقر والبطالة وهي أهداف تشكل في مجملها جوهر الرؤية التنموية للأمم المتحدة منذ إعلان الألفية حتى خطة التنمية المستدامة لعام 2030.[2]

1- دعم الاقتصاد الأخضر والتنمية المستدامة

في سياق تحول السياسات التنموية إلى مسارات أكثر تكاملا تبنت الأمم المتحدة منذ تسعينيات القرن العشرين مفهوم "الاقتصاد الأخضر" كأحد البدائل الرئيسة لتحقيق التنمية المستدامة لا سيما في الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط حيث يهدف الاقتصاد الأخضر إلى تحقيق النمو الاقتصادي دون التسبب في تدهور بيئي مع ضمان الاستدامة الاجتماعية والعدالة في توزيع الموارد وتقوم الأمم المتحدة عبر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) بتقديم الدعم الفني والمادي لتلك

[1] Harriet Bulkeley, Accomplishing Climate Governance. **Cambridge University Press**, British publishing house, 2015, p, 66.

[2] عباسي طلال، يخلف العربي، دور البرامج الإنمائية للأمم المتحدة في القضاء على الفقر، **مجلة أوراق اقتصادية**. العدد الثالث. ديسمبر 2018، ص، 166.

الدول لاعتماد سياسات خضراء ترتكز على تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءة استخدام الموارد وتشجيع الابتكار البيئي المحلي.[1]

ومن خلال مبادرات مثل "الشراكة من أجل الاقتصاد الأخضر" (PAGE) تعمل الأمم المتحدة مع الحكومات على دمج أهداف التنمية المستدامة في الخطط الاقتصادية الوطنية من خلال مراجعة السياسات الاقتصادية والبيئية وإعادة توجيه الاستثمارات العامة والخاصة نحو قطاعات منخفضة الانبعاثات الكربونية وتمثل هذه المقاربة نقلة نوعية في السياسة التنموية الأممية حيث لم تعد التنمية تقاس فقط بمؤشرات النمو الاقتصادي بل بمدى توافق هذا النمو مع حماية البيئة والتقليل من الفجوات الاجتماعية، وقد أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بنقل التكنولوجيا النظيفة إلى الدول النامية وتطوير البنية التحتية المستدامة لا سيما في مجالات النقل والطاقة والمياه كما ساهمت في خلق آليات تمويل جديدة مثل "الصندوق الأخضر للمناخ" الذي يدعم تنفيذ مشاريع خضراء في الدول الأقل دخلا وتشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن الاستثمار في الاقتصاد الأخضر يخلق وظائف أكثر استدامة على المدى الطويل مقارنة بالأنشطة التقليدية كثيفة الكربون مما يعزز القدرة الاقتصادية والاجتماعية لتلك الدول.[2]

2- مواجهة آثار التغير المناخي وبناء القدرة على التكيف

تمثل مواجهة التغير المناخي أحد أعمدة السياسة البيئية للأمم المتحدة خاصة بالنظر إلى هشاشة الدول ذات الدخل المنخفض والمتوسط أمام الكوارث المناخية مثل الفيضانات وموجات الجفاف وارتفاع درجات الحرارة ولهذا شرعت الأمم المتحدة في تنفيذ برامج بناء القدرات المناخية والتي تهدف إلى تعزيز قدرة هذه الدول على التكيف من خلال تحسين نظم الإنذار المبكر وتطوير الزراعة الذكية مناخيا وتعزيز الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، وتدير الأمم المتحدة من خلال ذراعها المعني بالتغير المناخي (UNFCCC)عملية التفاوض الدولي التي أفضت إلى اتفاق باريس سنة 2015 حيث تعهدت الدول بتخفيض انبعاثاتها الكربونية وبناء استراتيجيات وطنية للتكيف وقد تمثل الدور الأممي هنا في ضمان عدالة مناخية حيث تم تخصيص تمويل خاص للدول الفقيرة باعتبارها الأكثر تضررا رغم أنها الأقل مساهمة في

[1] Green Economy and Sustainable Development, **United Nations Environment Programme (UNEP)**. Nairobi, Kenya, 2021.

[2] Investing in a Resilient Future, **Green Climate Fund (GCF)**. South Korea, 2023, retrieved from: **https://www.greenclimate.fund**, accessed 17 April 2025 at 17:53 p.m.

الانبعاثات وبموجب ذلك تم تمويل مشاريع ميدانية في إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية تركز على بناء مقاومة المجتمعات المحلية للظواهر المناخية القصوى، كما تقدم الأمم المتحدة الدعم في إعداد الخطط الوطنية للتكيف (NAPs) وتدريب الكوادر الوطنية على تحليل المخاطر البيئية وإنشاء أطر تشريعية وطنية تضمن التكامل بين السياسات المناخية والاقتصادية ويتجلى هذا في التعاون مع المؤسسات الحكومية ومراكز البحث والمجتمع المدني في إطار ما يعرف بـ"النهج التشاركي" الذي يعزز الاستدامة المحلية للتدخلات المناخية.[1]

3- تحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 ذات البعد البيئي

تشكل أجندة التنمية المستدامة 2030 التي تبنتها الأمم المتحدة سنة 2015 إطارا شاملا يتضمن 17 هدفا و169 غاية منها عدد كبير موجه لحماية البيئة وتحقيق التوازن المناخي ومن أبرز هذه الأهداف المياه النظيفة والصرف الصحي، الطاقة النظيفة وبأسعار معقولة، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، والحياة على اليابسة. وتهدف بجملها إلى معالجة التدهور البيئي وتوفير حلول دائمة تحافظ على الموارد للأجيال القادمة، وتدعم الأمم المتحدة تحقيق هذه الأهداف عبر ما يسمى "آليات المتابعة الوطنية" حيث تطلب من الدول تقديم تقارير دورية حول مدى التقدم وتساعدها على تطوير مؤشرات محلية لقياس الأداء البيئي كما تقدم الدعم الفني لملائمة السياسات الوطنية مع الأهداف الأممية وتعمل على إشراك المجتمعات المحلية في صياغة وتنفيذ المشاريع البيئية إدراكا لأهمية إشراك الفئات المتأثرة في صنع القرار البيئي.[2]

إن التركيز على أهداف البيئة ضمن الأجندة الأممية يعكس إدراكا عميقا للعلاقة الوثيقة بين البيئة والتنمية ويؤكد أن الاستدامة لم تعد خيارا إضافيا بل جزءا لا يتجزأ من السياسات التنموية ولهذا فإن الأمم المتحدة لا تقدم فقط الإطار النظري لهذه الأهداف بل توفر الموارد والدعم التنفيذي للدول التي تواجه تحديات في تطبيقها وخاصة تلك ذات الدخل المنخفض.[3]

---

[1] عباسي طلال، يخلف العربي، **مرجع سابق**. ص، 167.

[2] Transforming Our World: the 2030 Agenda for Sustainable Development, **United Nations**. New York, 2015.

[3] The Sustainable Development Goals Report 2023, **United Nations Department of Economic and Social Affairs (UNDESA)**. New York, 2023. Retrieved from: **https://unstats.un.org/sdgs/report/2023**, accessed 17 April 2025 at 23:19.

ثانيا: آليات دعم الدول النامية في التكيف البيئي

1- الآليات الاقتصادية لدعم التكيف البيئي

تشكل الآليات الاقتصادية أحد أهم الدعائم الأساسية التي تعتمد عليها الدول النامية في سعيها لتعزيز قدرتها على التكيف مع التغيرات المناخية المتسارعة وفي هذا الإطار عملت الأمم المتحدة وشركاؤها الدوليين على تطوير منظومة تمويلية مرنة ومتكاملة تستجيب لحاجيات هذه الدول سواء على مستوى البنية التحتية أو على صعيد تحسين قدرات المجتمعات المحلية ومن أبرز هذه الأدوات التمويلية يبرز الصندوق الأخضر للمناخ كأداة رئيسة لاتفاقية باريس للمناخ حيث يمول مشاريع التكيف والتخفيف من آثار التغير المناخي في الدول النامية شريطة أن تراعى هذه المشاريع مبادئ التنمية المستدامة والمساواة وعدم الإضرار بالبيئة أو السكان المحليين.[1]

وتعد مبادرة الاقتصاد الأخضر للأمم المتحدة نموذجا فعالا للشراكات الاقتصادية الرامية إلى مساعدة الدول النامية على الانتقال إلى أنماط إنتاج واستهلاك منخفضة الانبعاثات وأكثر مرونة مناخيا وتؤكد تقارير التنمية المستدامة أن الاستثمار في البنية التحتية المقاومة للمناخ مثل السدود أنظمة الري الحديثة والمشاريع الزراعية الذكية مناخيا يساهم في تعزيز صمود المجتمعات الفقيرة ويقلل من حجم الخسائر الناتجة عن الكوارث المناخية المتكررة.[2]

كما تعمل آليات تمويلية أخرى مثل مرفق البيئة العالمية وصندوق التكيف على تقديم الدعم المالي والتقني للمشاريع التي تستهدف التكيف مع آثار المناخ في قطاعات الزراعة، المياه والطاقة المتجددة وتبرز التجارب الدولية الناجحة أهمية التخطيط المالي طويل الأمد وتنويع مصادر التمويل وتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص كعناصر أساسية لاستدامة هذه الجهود.[3]

---

[1] Investing in a Resilient Future, **Green Climate Fund**. South Korea, 2023.

[2] Green Economy and Sustainable Development, **United Nations Environment Programme (UNEP)**. Nairobi, Kenya, 2021.

[3] Climate Change Adaptation Strategies in Developing Countries, **United Nations Development Programme (UNDP)**. New York, 2020.

2- الآليات السياسية والمؤسساتية

تلعب الآليات السياسية دورا محوريا في تفعيل السياسات المناخية في الدول النامية إذ تمثل الإطار التنظيمي الذي تنبثق منه الخطط الوطنية للتكيف البيئي وفي هذا السياق تضطلع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بدور محوري في مساعدة هذه الدول على إعداد "الخطط الوطنية للتكيف" وهي وثائق استراتيجية تحدد الأولويات الوطنية في مجال التكيف وتضع خريطة طريق واضحة للتنفيذ والتنسيق بين الجهات، وآليات المتابعة والتقييم.[1]

تساهم برامج الأمم المتحدة وعلى رأسها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بناء قدرات المؤسسات الحكومية من خلال تقديم الدعم التقني وتنظيم ورشات عمل ودورات تدريبية لفائدة الموظفين في وزارات البيئة، التخطيط والمالية كما تساعد هذه البرامج في تطوير أطر قانونية وتنظيمية تمكن من إدماج التغير المناخي في السياسات العامة والخطط التنموية، ومن جهة أخرى فإن تعزيز مبادئ الحوكمة البيئية كالشفافية، المسائلة والمشاركة المجتمعية يعد من المتطلبات الأساسية لنجاح آليات التكيف السياسي لأنه من دون مؤسسات قوية وقادرة على التنسيق بين مختلف الفاعلين تظل الجهود مشتتة وغير فعالة وتبرز تجارب بعض الدول النامية مثل رواندا وكوستاريكا كيف يمكن لإصلاح السياسات والاعتماد على نهج تشاركي أن يُعزز من فعالية استجابات التكيف المناخية.[2]

ثالثا: الآليات الاجتماعية

تمثل الآليات الاجتماعية بعدا أساسيا في جهود التكيف المناخي حيث إن إشراك المجتمعات المحلية في بلورة وتنفيذ المشاريع المناخية يعزز من فعاليتها ويضمن استدامتها فالمعرفة المحلية والممارسات التقليدية تشكل موردا مهما في تحديد أولويات التكيف على المستوى القاعدي خاصة في البيئات الريفية التي تعتمد على الزراعة والموارد الطبيعية.[3]

---

[1] مصادر التمويل المناخي، **تقرير UNFCCC سنة 2021**. متحصل عليه **https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-and-overview-of-climate-finance-flows**، تاريخ الاطلاع 10 أفريل على الساعة 16:00.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] Empowering Local Communities for Climate Change Adaptation. **United Nations Development Programme (UNDP).** New York, 2021.

وتشير الدراسات إلى أن المجتمعات التي تتمتع بدرجة عالية من الترابط الاجتماعي والتضامن تكون أكثر قدرة على التكيف مع الكوارث المناخية مثل الفيضانات، الجفاف وارتفاع درجات الحرارة ولهذا فإن دعم الهياكل المجتمعية مثل الجمعيات التعاونية ومنظمات المجتمع المدني يعد أمرا حاسما في استراتيجيات التكيف الاجتماعي، وفي هذا الإطار تشكل برامج التوعية والتعليم البيئي أداة فاعلة لرفع الوعي المجتمعي حول المخاطر المناخية وتشجيع التغيير السلوكي نحو أنماط أكثر استدامة كما أن تمكين النساء والشباب وإشراكهم في عمليات التخطيط والتنفيذ يساهم في بناء شبكات دعم محلية قادرة على الاستجابة السريعة للكوارث المناخية وتقديم حلول مبتكرة تناسب السياق المحلي، وتوصي المنظمات الدولية كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية بضرورة دمج البعدين الغذائي والصحي في خطط التكيف من خلال دعم الزراعة الذكية مناخيا وتحسين الخدمات الصحية وتوفير مياه الشرب النظيفة خاصة للفئات الهشة التي تعاني من الفقر والهشاشة البيئية.[1]

المطلب الثالث: دور الأمم المتحدة في زيادة الوعي البيئي العالمي

أولا: آليات نشر الوعي البيئي العالمي

1- الآليات المؤسساتية المعتمدة ضمن منظومة الأمم المتحدة

اعتمدت الأمم المتحدة مجموعة من المؤسسات والهيئات ذات الطابع البيئي ضمن بنيتها التنظيمية كان الهدف منها ليس فقط إدارة السياسات البيئية بل كذلك نشر الثقافة البيئية ومن أبرز هذه الهيئات برنامج الأمم المتحدة للبيئة (PNUE) الذي أُنشئ سنة 1972 حيث يقوم بإعداد تقارير دورية عن الوضع البيئي العالمي ويوفر قواعد بيانات علمية تساعد في اتخاذ القرار كما يعمل على التنسيق بين الجهود الدولية في مجالات التوعية البيئية، بالإضافة إلى اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة التي تعنى بمتابعة تنفيذ مقررات مؤتمر ريو 1992 وتقوم بدعم خطط العمل الوطنية التي تدمج التثقيف البيئي ضمن السياسات التنموية، كما يعد مجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة والذي أدرج منذ عام 2021 حاملا شعار "الحق في بيئة

[1] Social Dimensions of Climate Change Adaptation in Rural Areas, **FAO**. Rome.2022

نظيفة وصحية ومستدامة" من أبرز هذه الهياكل التي وسعت من أفق تدخل أجهزة الأمم المتحدة في تعزيز الوعي البيئي على أساس قانوني وحقوقي.[1]

2- الآليات التربوية والتثقيفية

أولت الأمم المتحدة أهمية خاصة للمجال التربوي في مقاربتها لقضية الوعي البيئي إيمانا منها بأن بناء جيل واع بالقضايا البيئية يمثل حجر الزاوية في تحقيق الاستدامة وقد تجلى هذا التوجه من خلال دمج التعليم من أجل التنمية المستدامة في المناهج الدراسية بإشراف من منظمة اليونسكو، التي أطلقت "عقد التعليم من أجل التنمية المستدامة" (2005–2014) والذي ركز على تعزيز القيم البيئية في المقررات التربوية في شتى المراحل التعليمية، بالإضافة لإصدار أدلة تربوية ومنهجيات تعليمية موجهة للمعلمين تساعدهم على تبسيط المفاهيم البيئية المعقدة للأطفال والناشئة، بأسلوب علمي يتلاءم مع السياقات المحلية، وكذا تشجيع البحوث الجامعية ذات الصلة بالبيئة من خلال دعم الجامعات والتمويل المشروط لمشاريع بحثية تستهدف قضايا التلوث، التغير المناخي وإدارة النفايات.[2]

3- الآليات الإعلامية والاتصالية

حيث لجأت الأمم المتحدة إلى الإعلام كوسيلة استراتيجية لنشر رسائلها البيئية مستفيدة من تطور وسائط التواصل الجماهيري والرقمي ومن أبرز أدواتها إحياء المناسبات البيئية الدولية مثل يوم البيئة العالمي (5 جوان)، يوم المياه العالمي ويوم الأرض والتي يتم خلالها تنظيم أنشطة تثقيفية وبث وثائقيات بيئية، حملات نظافة وغرس بمشاركة مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام كما يتم توجيه الإعلام العالمي بإصدار نشرات دورية وتقارير وإعلانات بيئية تهدف إلى تحسيس الرأي العام بالمخاطر المحدقة بالبيئة كما هو الشأن بالنسبة لتقارير "توقعات البيئة العالمية" و "تقرير فجوة الانبعاثات"، بالإضافة إلى استثمار المنصات الرقمية خصوصا مواقع التواصل الاجتماعي من خلال حملات موجهة تركز على سلوك الفرد اليومي كالحد من استهلاك البلاستيك ترشيد الطاقة وتشجيع التنقل النظيف.[3]

---

[1] الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، قرار رقم 13/48 صادر عن **مجلس حقوق الإنسان**، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/climatechange/un-climate-conferences**، تاريخ الاطلاع 7 أفريل 2025 الساعة 20:00.

[2] فتيحة سعيد، البحث العلمي كمدخل للتنمية البيئية. **مجلة المعرفة**. العدد الثاني. 2017، ص، 113.

[3] محمد ساسي، الإعلام البيئي في الاستراتيجية الأممية. **مجلة الإعلام الجديد**. العدد الأول. 2021، ص، 233.

4- التعاون والشراكة الدولية

إذ تشكل الشراكة إحدى الركائز التي تعتمدها الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى توسيع دائرة الوعي البيئي وتتمثل هذه الآليات أساسا في بناء شراكات مع منظمات المجتمع المدني الدولية والوطنية حيث تمنح هذه الأخيرة وضعية "عضو استشاري" لدى عدة أجهزة أممية بما يتيح لها المشاركة في إعداد السياسات البيئية، أيضا إطلاق برامج مشتركة مع الجهات المانحة ومؤسسات القطاع الخاص لتطبيق مشاريع بيئية ميدانية تهدف إلى التوعية مثل برنامج "المدن المستدامة" و "المدارس الخضراء" وكذا تنظيم مؤتمرات دولية تجمع بين صناع القرار الأكاديميين الفاعلين في المجتمع المدني ووسائل الإعلام للبحث في التحديات البيئية وتقديم حلول توعوية مبتكرة.[1]

ثانيا: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في نشر الوعي البيئي

1- ضعف الإرادة السياسية في بعض الدول الأعضاء

تعد الإرادة السياسية عاملا حاسما في تنفيذ أي مشروع توعوي بيئي إلا أن العديد من الدول وخصوصا تلك التي تعتمد في اقتصاداتها على الموارد الملوثة كالنفط أو التي تعاني من أزمات داخلية تبدي فتورا واضحا تجاه التزاماتها البيئية هذا الضعف ينعكس سلبا على تطبيق الاستراتيجيات الأممية ويقلص من مدى وصولها إلى المجتمعات المحلية، وغالبا ما تتذرع هذه الدول بأن قضايا البيئة لا تشكل أولوية أمام التحديات التنموية أو الأمنية ما يجعل الالتزام بخطط التوعية البيئية أمرا ثانويا في سياساتها الوطنية.[2]

2- التفاوت في القدرات المؤسسية والمالية بين الدول

يعتبر التفاوت الكبير بين الدول في قدراتها التقنية والمالية عائقا جوهريا أمام تطبيق آليات التوعية البيئية بشكل فعال، فبينما تملك بعض الدول بنى تحتية تعليمية وإعلامية قوية تعاني أخرى من هشاشة هذه المنظومات مما يصعب من استيعاب وتكييف السياسات الأممية فبرامج التثقيف البيئي تتطلب تدريبا للكوادر

[1] أحمد الزهرة، الحوكمة التشاركية في المجال البيئي. **مجلة القانون والتنمية**. العدد السابع. 2022، ص، 89.

[2] دليلة بوحوش، التربية البيئية في السياسات الدولية. **مجلة العلوم الاجتماعية**. العدد الاول. جوان 2019، ص، 402.

دعما للوسائل البيداغوجية والقدرة على المتابعة والتقييم وهي أمور تغيب عن كثير من الدول النامية مما يضعف فعالية الجهود الأممية فيها.[1]

3- تحديات ثقافية واجتماعية

تواجه الأمم المتحدة تحديات ثقافية حقيقية أثناء محاولتها تعميم خطاب الوعي البيئي فالفوارق الحضارية والدينية والعادات الاجتماعية قد تؤثر على فهم واستيعاب الرسائل البيئية أو حتى رفضها فمثلا في بعض المجتمعات ينظر إلى الاستهلاك المكثف كرمز للرخاء مما يتناقض مع مفاهيم الاستهلاك المسؤول والتقشف البيئي التي تنادي بها الأمم المتحدة، كما أن استخدام مصطلحات علمية مجردة لا تترجم غالبا إلى لغات محلية بسيطة قد يخلق فجوة معرفية بين الخطاب الأممي والواقع الشعبي لدى الدول.[2]

4- ضعف مشاركة المجتمع المدني في بعض المناطق

رغم اعتماد الأمم المتحدة بشكل كبير على منظمات المجتمع المدني كشريك في نشر الوعي البيئي إلا أن هذه المنظمات تعاني من ضعف التنظيم أو من تضييقات سياسية في كثير من الدول ما يحد من فعالية دورها، وفي بعض السياقات تغيب الثقافة التطوعية البيئية ما يجعل إشراك الأفراد في حملات التوعية البيئية أمرا صعبا خصوصا في المجتمعات التي تعاني من مشاكل معيشية مزمنة، كما أن بعض الجمعيات البيئية المحلية تفتقر إلى التكوين والتدريب الكافي مما يجعلها عاجزة عن تنفيذ مشاريع مستدامة في مجال التثقيف البيئي.[3]

5- التأثير المحدود في السياسات الإعلامية الوطنية الداخلية

رغم الاستثمارات الكبيرة التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال الإعلام البيئي إلا أن تأثيرها يظل محدودا في بعض السياقات فوسائل الإعلام المحلية في عدد من الدول لا تولي أهمية كافية للمواضيع البيئية مفضلة التركيز على القضايا السياسية والاقتصادية، كما أن غياب التنسيق بين المؤسسات الإعلامية الوطنية ومكاتب الأمم المتحدة يضعف من قوة الرسائل التوعوية ويفقدها صداها الاجتماعي، هذا بالإضافة

[1] محمد ساسي، **مرجع سابق**. ص، 235.

[2] ليلى أبو زهرة، البيئة والتنمية في السياسات الاقتصادية. **مجلة الاقتصاد الأخضر**. العدد الأول. 2021، ص، 88.

[3] حنان كمال، دور الجمعيات البيئية في الجزائر. **مجلة البيئة والتنمية المستدامة**. العدد الثالث. 2022، ص، 55.

إلى أن بعض وسائل الإعلام قد تكون خاضعة لجهات ترفض خطاب الأمم المتحدة ما يجعل الرسائل البيئية عرضة للتشويه أو التعتيم.[1]

المبحث الثاني: التحديات التي تواجه الأمم المتحدة في التعامل مع التغيرات المناخية

رغم الجهود الحثيثة التي تبذلها الأمم المتحدة من خلال مؤسساتها وآلياتها المختلفة لمواجهة أزمة التغيرات المناخية إلا أن الواقع يظهر وجود جملة من التحديات والعقبات التي تعيق فعاليتها وتقلل من قدرتها على لعب دورها كمؤطر دولي محوري في هذا المجال فمنذ تأسيس اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن التغير المناخي سنة 1992 عملت المنظمة على تنظيم مؤتمرات الأطراف (COP) لتنسيق الجهود العالمية إلا أن التنفيذ العملي للقرارات ظل رهين عدة عوامل تعيق التقدم المنشود وتشمل هذه التحديات جوانب مالية، قانونية، سياسية ومؤسساتية تعكس التفاوت الكبير في المسؤوليات والقدرات بين الدول المتقدمة والدول النامية وتبرز أيضا محدودية أدوات الضغط والتنسيق الأممية في ظل المصالح المتضاربة وعليه فإن فهم هذه التحديات يعد أمرا ضروريا لتقييم نجاعة الدور الأممي واقتراح السبل الكفيلة بتعزيزه.

المطلب الأول: التحديات المالية

تعد التحديات المالية من أبرز العقبات التي تواجه الأمم المتحدة في جهودها لمكافحة التغيرات المناخية تتجلى هذه التحديات على وجه الخصوص في قصور التمويل وعدم تحقيق الالتزامات المالية المتفق عليها دوليا .

أولا: قصور التمويل الموجه للتغيرات المناخية

يعد القصور في التمويل المناخي من أبرز العوائق التي تعترض جهود الأمم المتحدة والدول النامية في التكيف مع آثار التغير المناخي والتخفيف من حدته، فبالرغم من إنشاء عدد من آليات التمويل مثل صندوق المناخ الأخضر وصندوق التكيف إلا أن الفجوة بين الاحتياجات الحقيقية والموارد المتاحة آخذة في الاتساع وقد أشار تقرير صادر عن برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن الاحتياجات المالية السنوية للتكيف فقط في الدول النامية تتجاوز 300 مليار دولار بحلول عام 2030 في حين أن التمويل الحالي لا يتجاوز 21 مليار دولار سنويا مما يضع هذه الدول في مأزق حقيقي يهدد أمنها البيئي والاقتصادي، ويزداد القصور سوءا بسبب طبيعة التمويل المتوفر حيث يخصص جزء كبير منه في شكل قروض بدلا من المنح

[1] سعيد فتيحة، الوعي البيئي والمجتمع. **مجلة العلوم الاجتماعية**، العدد التاسع. جوان 2019، ص، 201.

ما يثقل كاهل الدول الفقيرة بالديون كما تعاني العديد من الدول من صعوبة الوصول إلى التمويل المناخي بسبب التعقيدات الإدارية والإجراءات البيروقراطية.[1]

ثانيا: عدم التزام الدول المتقدمة بالتعهدات المالية المناخية

من أبرز التحديات المالية الأخرى التي تواجه الأمم المتحدة هو إخفاق الدول المتقدمة في الوفاء بالتزاماتها المالية، ففي مؤتمر كوبنهاغن للمناخ سنة 2009 تعهدت هذه الدول بتوفير 100 مليار دولار سنويا لصالح الدول النامية بحلول عام 2020 إلا أن هذا الهدف لم يحقق في الوقت المحدد ولم يوف به بالكامل حتى الآن ما يثير شكوكا حول مصداقية الالتزامات الدولية، كما أن جزءا من الأموال المعلنة على أنها "تمويل مناخي" هي في الواقع مجرد إعادة توجيه لتمويل إنمائي سابق دون أن يضيف أي قيمة مالية جديدة هذا النوع من "التحايل الإحصائي" يقوض الشفافية ويضعف الثقة بين الشمال والجنوب العالميين مما يهدد التضامن الدولي اللازم لمواجهة أزمة مناخية عالمية.[2]

ثالثا: التوزيع غير العادل للتمويل المناخي بين الدول

حتى عند توفر التمويل فإن توزيعه الجغرافي والوظيفي ليس عادلا حيث تشير تقارير الأمم المتحدة إلى أن أقل من 25% من التمويل المناخي يصل إلى القارة الإفريقية رغم كونها من أكثر المناطق تضررا من التغيرات المناخية أما الدول الجزرية الصغيرة فهي تتلقى أقل من 2% من إجمالي التمويل المناخي ما يعكس فجوة في العدالة المناخية وتوزيع الموارد وتجدر الإشارة إلى أن التمويل المتاح يذهب أساسا لمشاريع "التخفيف" مثل الطاقات المتجددة بينما يتم تهميش مشاريع "التكيف" رغم أهميتها في الدول الفقيرة التي تحتاج إلى دعم لصد الفيضانات والتعامل مع الجفاف وتأمين مصادر مياه الشرب والغذاء وغيرها من هذه المشاكل التي تشهدها الدول النامية خاصة.

[1] تقرير فجوة التكيف لسنة 2023، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**. متحصل عليه **https://www.unep.org/resources/adaptation-gap-report-2023**، تاريخ الاطلاع 15 أفريل على الساعة 14:00.

[2] عبد الحكيم العربي، العدالة المناخية بين الواقع والمأمول. **مجلة دراسات البيئة والتنمية المستدامة. العدد العاشر.** ديسمبر 2022، ص، 219.

رابعا: ضعف الحوكمة والشفافية في آليات التمويل المناخي

من التحديات البنيوية التي تعرقل فاعلية التمويل المناخي هو غياب الحوكمة الرشيدة والشفافية في إدارة هذه الأموال فهناك نقص واضح في البيانات الموثوقة حول كيفية استخدام الأموال وغياب آليات رقابة ومحاسبة فعالة على مستوى الصناديق المناخية وهو ما أدى إلى شكاوى متكررة من سوء التسيير وعدم الكفاءة في التنفيذ، كما أن العديد من الجهات الفاعلة في الدول النامية كالمجتمع المدني والسلطات المحلية لا تشارك بشكل فعال في قرارات تخصيص التمويل مما يخلق فجوة بين الاحتياجات الفعلية والبرامج الممولة على أرض الواقع.[1]

خامسا: غياب آليات تمويل مستدامة ومبتكرة

تعاني الأمم المتحدة من غياب أدوات تمويل بديلة ومستدامة ففي ظل التحديات الاقتصادية العالمية وتراجع المساعدات التنموية يصبح من الضروري تطوير آليات مبتكرة لتمويل المناخ مثل مقايضة الديون مقابل المناخ وفرض ضرائب دولية على الكربون أو على المعاملات المالية وإشراك القطاع الخاص في تمويل المشاريع المناخية، غير أن هذه الآليات ما تزال في مراحلها الأولية وتواجه عقبات قانونية وسياسية إضافة إلى رفض بعض الدول الصناعية الكبرى لتطبيق ضرائب مناخية دولية بحجة تهديدها للنمو الاقتصادي.[2]

المطلب الثاني: تأثير النزاعات الدولية على السياسات المناخية

تلقي الصراعات والتوترات العالمية بظلالها السلبية على جهود التعاون الدولي لمعالجة التغيرات المناخية حيث تعيق النزاعات المستمرة في بعض مناطق العالم مثل أزمات الشرق الأوسط أو الحرب الروسية الأوكرانية التنسيق الفعّال بين القوى الكبرى مما يضعف العمل الجماعي الدولي في مواجهة التحديات البيئية المتصاعدة، ويمكن حصر بعض آثار النزاعات الدولية على المناخ فيما يلي:

أولا: الأثر الاقتصادي للنزاعات الدولية على السياسات المناخية

تعد النزاعات الدولية من أبرز العوامل التي تربك السياسات المناخية العالمية نظرا لما تفرضه من إعادة توزيع للأولويات الوطنية حيث يتم تحويل الموارد الاقتصادية الهائلة من الاستثمار في الطاقة النظيفة

[1] آليات تمويل المناخ، **مرجع سابق.**

[2] عبد الحكيم العربي، **مرجع سابق.** ص، 220.

والبنية التحتية البيئية إلى دعم المجهودات العسكرية والأمنية فمع اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية اضطرت العديد من الدول الأوروبية إلى التراجع عن التزاماتها المناخية وعادت لتفعيل محطات الفحم الحجري وتعزيز واردات الغاز الطبيعي المسال ما أدى إلى ارتفاع غير مسبوق في الانبعاثات الكربونية وتشير الدراسات إلى أن هذا الانعكاس لم يكن مؤقتا فقط بل أدى إلى تغييرات بنيوية في استراتيجيات الطاقة لدى الدول المتأثرة وهو ما يؤثر سلبا على أهداف اتفاق باريس للمناخ.[1]

علاوة على ذلك تتأثر الاقتصادات النامية والضعيفة بشدة إذ تفقد الدعم الدولي لبرامجها المناخية بسبب تراجع المانحين وانشغالهم بالنزاعات يلاحظ أن الأزمات الإنسانية الناتجة عن النزاعات تجعل من الصعب على الدول بناء خطط مستدامة لمواجهة تغير المناخ إذ تكون الأولوية لتأمين الغذاء، الماء والسلامة العامة لا لحماية البيئة.[2]

ثانيا: تأثير النزاعات على الإنتاجية الزراعية والأمن الغذائي

تتسبب النزاعات في تدمير مساحات واسعة من الأراضي الزراعية وتعطيل سلاسل التوريد وتهجير الملايين من المزارعين ما يؤدي إلى انخفاض حاد في الإنتاج الغذائي ففي بلدان مثل سوريا واليمن والسودان أدت الصراعات المسلحة إلى انهيار القطاع الزراعي تماما مما نتج عنه أزمات غذائية حادة وفي نيجيريا يُشكل النزاع بين المزارعين والرعاة والمجموعات المتطرفة تهديدا مباشرا للإنتاج الزراعي حيث يقدر أن أكثر من 31 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي، هذه النزاعات إلى جانب تغير المناخ تضاعف من مخاطر الجفاف، نقص المياه، وتآكل التربة وبالتالي تؤثر على قدرة الدول على توفير غذاء كاف ومستدام لشعوبها وقد حذرت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (FAO) من أن استمرار النزاعات سيجعل الوصول إلى الأمن الغذائي أمرا بعيد المنال لا سيما في الدول التي تعاني أصلا من هشاشة اقتصادية ومناخية.

---

[1] "Geopolitical Conflict Impedes Climate Change Mitigation" ،**Nature Reviews Earth & Environment**. 2025. published at: **https://www.nature.com/articles/s44168-025-00224-7,** accessed 16 April 2025, at 10:00.

[2] Climate Investment Funds and Fragile States. **World Bank**. 2023, published at: **https://documents1.worldbank.org/curated/en/099071924093036614/pdf/P180367-3fd353c3-e8a3-477f-987e-f37c1b5a9457.pdf**, accessed 16 April 2025, at 15:00.

ثالثا: تصاعد معدلات التلوث الجوي والبيئي بسبب النزاعات

تشكل الأنشطة العسكرية في أوقات النزاع أحد أبرز مصادر التلوث الجوي حيث تؤدي استخدامات الأسلحة الثقيلة وتفجيرات البنى التحتية إلى إطلاق كميات ضخمة من الغازات السامة والجسيمات الدقيقة في الجو فالحرب في أوكرانيا على سبيل المثال أنتجت انبعاثات كربونية هائلة تُقدّر بـ230 مليون طن من مكافئ ثاني أكسيد الكربون ما يعادل الانبعاثات السنوية لدولة مثل هولندا، كما أن الهجمات على المنشآت الصناعية والنفطية تؤدي إلى تسربات كيميائية خطيرة وتدهور في نوعية الهواء وزيادة خطر الإصابة بالأمراض التنفسية ويزداد الوضع سوءا في ظل غياب الرقابة البيئية وانهيار المؤسسات الحكومية أثناء الحروب، ويلاحظ أن المناطق المتأثرة بالنزاعات تسجل دائما معدلات أعلى من التلوث الجوي مقارنة بالمناطق المستقرة ما يدل على العلاقة السببية المباشرة بين الحرب وتدهور البيئة.[1]

رابعا: تهديد البنية التحتية البيئية والتوازن الجغرافي لكوكب الأرض

حيث أن أحد أخطر آثار النزاعات على المدى البعيد هو التدمير الممنهج للبنى التحتية البيئية مثل شبكات الصرف الصحي، محطات توليد الطاقة المتجددة، شبكات المياه، والغابات فعلى سبيل المثال في قطاع غزة أدت الضربات المتكررة إلى شلل تام في منظومات الصرف الصحي مما أجبر السلطات المحلية على تصريف أكثر من 130,000 متر مكعب من المياه العادمة في البحر يوميا مما أحدث كارثة بيئية تطال البحر الأبيض المتوسط بأكمله، وهذا التدمير لا يخلف فقط آثارا محلية بل يؤثر على التركيبة الجغرافية لكوكب الأرض إذ تهدم الموائل الطبيعية للكائنات الحية، تُقطع الغابات، تغير مجاري الأنهار وتلوث البحيرات والمياه الجوفية كما أن إعادة بناء هذه البنى التحتية يتطلب تمويلا هائلا لا يتوفر في غالب الأحيان بسبب استمرار العنف أو الحصار.[2]

[1] محمد مالك كمونه، التغيرات المناخية وتأثيرها في النزاعات الدولية. **المجلة السياسية الدولية**. العدد 55. بغداد، ص، 109.

[2] **المرجع نفسه.**

المطلب الثالث: التحديات السياسية بين الدول الكبرى والدول النامية

أولا: المسؤولية التاريخية في التلوث البيئي

تعتبر المسؤولية التاريخية في التلوث البيئي واحدة من القضايا الأساسية التي تثير التوتر بين الدول المتقدمة والدول النامية في إطار إدارة التغيرات المناخية، حيث تقوم هذه المسؤولية على فكرة أن الدول المتقدمة قد ساهمت بشكل أكبر في الانبعاثات التي تسببت في تغير المناخ بسبب مراحل التصنيع السريعة التي شهدتها على مدى القرن الماضي من ناحية أخرى الدول النامية لا تعتبر نفسها مسؤولة بشكل كبير عن هذه الانبعاثات خاصة أنها لم تشارك في التصنيع الضار بالبيئة في نفس الوقت.

1- تاريخ الانبعاثات الصناعية

منذ بداية الثورة الصناعية في القرن التاسع عشر بدأت الدول المتقدمة وخاصة الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية في استخدام الوقود الأحفوري بكثرة مما أدى إلى تزايد انبعاثات الغازات الدفيئة في الغلاف الجوي وبتقدير بعض الدراسات فإن الدول المتقدمة ساهمت بما يقارب من 75% من الانبعاثات العالمية خلال القرنين الماضيين مما جعلها تتحمل النصيب الأكبر من المسؤولية البيئية.[1]

2- وضع الدول النامية

على النقيض تماما فإن الدول النامية لم تبدأ عمليات التصنيع على نطاق واسع إلا في منتصف القرن العشرين وبذلك تشعر بأنها غير مسؤولة عن الآثار السلبية للتلوث الذي شهدته الأرض ويركز الخطاب الدولي في هذا السياق على ضرورة تقديم الدعم المالي والتقني من الدول المتقدمة لمساعدة الدول النامية على مكافحة التغير المناخي.[2]

[1] محمد سعيد الوهيب، **مبادئ العدالة المناخية**. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018، ص، 47.

[2] عبد الله بن صالح السلمي، **الاقتصاد البيئي والتغير المناخي**. السعودية: دار نشر جامعة الملك سعود، 2019، ص، 18.

3- الأدلة القانونية والسياسية على المسؤولية التاريخية

في الكثير من الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغير المناخي (UNFCCC) وبروتوكول كيوتو تم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية للدول المتقدمة في التلوث البيئي وقد أُدرج هذا المبدأ في إطار العدالة المناخية التي تدعو إلى تقسيم عادل للعبء بناء على من ساهم أكثر في المشكلة.[1]

4- الانعكاسات على سياسات التغير المناخي

في المفاوضات الدولية الخاصة بتغير المناخ يطالب الدول النامية الدول المتقدمة بتحمل جزء أكبر من المسؤولية من خلال تمويل مبادرات التكيف والتخفيف من آثار التغيرات المناخية كما يشمل هذا نقل التكنولوجيا الخاصة بالطاقة النظيفة والحد من الانبعاثات بالمقابل تنتقد الدول المتقدمة هذا المبدأ معتبرة أنه يعيق النمو الاقتصادي ويُؤثر على قدرتها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة.[2]

ثانيا: التفاوت في تنفيذ الالتزامات المتفق عليها

رغم الاتفاق الدولي على ضرورة التصدي للتغيرات المناخية إلا أن التفاوت في الالتزامات بين الدول المتقدمة والدول النامية يعد من أبرز الإشكاليات التي أثارت جدلا واسعا في المفاوضات المناخية إذ تحمل الدول الصناعية خصوصا تلك التي حققت مستويات عالية من التصنيع منذ الثورة الصناعية المسؤولية التاريخية عن الجزء الأكبر من انبعاثات الغازات الدفيئة، بناء عليه كانت الاتفاقيات الدولية بدءا من اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لعام 1992 تستند إلى مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" حيث تتحمل الدول المتقدمة العبء الأكبر في خفض الانبعاثات وتقديم الدعم المالي والتقني للدول النامية في المقابل ترى الدول النامية أن فرض التزامات مماثلة عليها يهدد مساراتها التنموية خاصة في ظل محدودية مواردها وأنها ضحية للسياسات الصناعية الخاطئة التي انتهجتها الدول المتقدمة لعقود هذا التفاوت لا يعكس فقط اختلافا في القدرة الاقتصادية والتقنية بل أيضا في الأولويات السياسية والاحتياجات الاجتماعية مما جعل من تحقيق التوازن في الالتزامات المناخية تحديا جوهريا لا يزال قائما إلى اليوم.[3]

---

[1] الاتفاقية الإطارية للأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، **مرجع سابق**.

[2] أحمد مصطفى الرفاعي، دور الدول المتقدمة في مواجهة التغيرات المناخية. **مجلة الدراسات البيئية**. العدد الثامن عشر، 2021، ص، 343.

[3] محمد الطاهر البشير، **القانون الدولي وتغير المناخ**. ط 2، مصر: دار الجامعات للنشر، 2017، ص، 121.

ثالثا: الاختلاف حول مبدأ العدالة المناخية وأثره على فعالية الاتفاقات الدولية

يعد مبدأ العدالة المناخية من أكثر المفاهيم إثارة للجدل في مفاوضات المناخ الدولية حيث يعبر عن السعي لتحقيق التوازن بين الحق في التنمية الاقتصادية للدول النامية وبين المسؤولية التاريخية للدول المتقدمة عن التسبب في معظم انبعاثات الغازات الدفيئة ومع أن هذا المبدأ وجد طريقه ضمن الخطابات السياسية والبيئية إلا أن الاختلاف العميق حول تفسيره وتطبيقه يعد من أبرز التحديات السياسية التي تعرقل فعالية الاتفاقات الدولية في مجال المناخ، حيث تطالب الدول النامية وفي مقدمتها الصين والهند ودول إفريقيا بضرورة الاعتراف بمسؤولية الدول الصناعية عن التدهور البيئي العالمي وضرورة أن تتحمل العبء الأكبر في جهود التخفيف والتكيف بل وتقديم دعم مالي وتقني مستدام وترى هذه الدول أن فرض التزامات مناخية صارمة عليها دون مراعاة ظروفها التنموية هو إجحاف بيئي غير عادل خصوصا وأن شعوبها لا تزال تعاني من الفقر وضعف البنية التحتية. في المقابل ترى بعض الدول المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة أن مفهوم العدالة المناخية يتم استخدامه كذريعة من قبل بعض الاقتصادات الصاعدة للتنصل من الالتزامات المناخية رغم أنها أصبحت من بين المساهمين الرئيسيين في الانبعاثات العالمية وتدعو إلى تجاوز المفهوم التقليدي للمسؤولية التاريخية واعتماد مقاربة تركز على الانبعاثات الحالية والمستقبلية دون التقسيم الثنائي الصارم بين "متقدم" و "نامٍ"، هذا التباين في الرؤى جعل من الصعب التوصل إلى اتفاقات دولية فعالة وشاملة وأدى في كثير من الأحيان إلى تأجيل القرارات المصيرية أو الاكتفاء بتعهدات غير ملزمة مما يضعف قدرة المجتمع الدولي على مواجهة التحدي البيئي الأكبر في العصر الحديث.[1]

رابعاً: تضارب المصالح السياسية بين الدول وتأثيرها على الالتزامات المناخية

إن التعامل الدولي مع قضية التغيرات المناخية لا يمكن فصله عن السياق الجيوسياسي والاقتصادي العالمي، حيث تؤثر توازنات القوى الدولية وتضارب المصالح الاقتصادية تأثيرا بالغا على فعالية القرارات المناخية لا سيما في ما يتعلق بالتزامات خفض الانبعاثات وتقاسم أعباء التمويل والتكنولوجيا فالدول الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، الصين وروسيا كثيرا ما تتخذ مواقف من الاتفاقيات البيئية بناء على حسابات استراتيجية تتجاوز البعد البيئي لتشمل الحفاظ على النمو الاقتصادي، التفوق الصناعي والمكانة الجيوسياسية. فالولايات المتحدة على سبيل المثال انسحبت من اتفاق كيوتو عام 2001 بزعم أن

[1] العدالة المناخية ومفاوضات الأمم المتحدة لتغير المناخ، **تقرير استراتيجي للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.** الدوحة، 2020، ص-ص، 28-20.

الاتفاق لا يلزم الدول النامية وعلى رأسها الصين والهند بأي التزامات بخفض الانبعاثات رغم أنها تشهد نموا صناعيا متسارعا قد يجعلها من بين المساهمين الرئيسيين في التلوث العالمي وبررت ذلك بأن تحميل الاقتصاد الأمريكي أعباء تخفيض الانبعاثات بينما تترك هذه الدول دون التزامات مماثلة يشكل خطرا على التنافسية الصناعية الأمريكية ويهدد سوق العمل فيها أما الصين فهي وإن قبلت لاحقا الانضمام إلى اتفاق باريس إلا أنها أصرت على اعتماد مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتفاوتة" الذي يميز في الالتزامات بين الدول المتقدمة والدول النامية مما يبرز تعقيد المشهد التفاوضي المناخي بسبب التفاوت في المصالح والأولويات الاقتصادية، وقد أدى هذا التضارب إلى تقويض فعالية الكثير من المبادرات البيئية العالمية حيث أصبحت الاتفاقيات الدولية في كثير من الأحيان رهينة الحسابات السياسية والمصالح الاقتصادية لا سيما في فترات النزاع التجاري أو التوترات السياسية الكبرى وبذلك فإن الصراعات الجيوسياسية تعيق الوصول إلى توافق عالمي شامل وملزم بشأن التغير المناخي ما يهدد مصداقية النظام البيئي الدولي ويبطئ من تحقيق الأهداف المناخية المنشودة.[1]

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة في قضية التغيرات المناخية

تسعى الأمم المتحدة دائما لتوجيه الجهود الدولية لمكافحة التغيرات المناخية وتعزيز التعاون بين الدول في مواجهة التحديات البيئية العالمية من خلال استراتيجيات متكاملة تسعى المنظمة إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة مع التركيز على إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للحد من آثار التغير المناخي سنعرض في هذا المبحث التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة في هذا المجال عبر ذكر مجموعة من السياسات والآليات التي تهدف إلى تحقيق أهداف المناخ وتعزيز التعاون الدولي لضمان استدامة البيئة للأجيال القادمة.

المطلب الأول: مخططات الأمم المتحدة في قضية التغيرات المناخية لما بعد 2025

أولا: تعزيز الطموح المناخي من خلال تحديث المساهمات المحددة وطنيا (NDCs)

من بين أهم الآليات التي تعتمدها الأمم المتحدة لمواجهة التغيرات المناخية في مرحلة ما بعد 2025 تأتي عملية تحديث المساهمات المحددة وطنيا (NDCs) كأداة محورية لتعزيز الطموح المناخي العالمي، وتعني هذه المساهمات التزامات كل دولة بخفض انبعاثاتها من الغازات الدفيئة والتكيف مع تأثيرات المناخ

[1] **المرجع نفسه**. ص-ص، 22-24.

وهي جزء من اتفاق باريس لعام 2015 وقد نص الاتفاق على أن تقوم كل دولة بتقديم مساهمة وطنية جديدة كل خمس سنوات على أن تكون أكثر طموحا من سابقتها فيما يُعرف بمبدأ "التحسين التصاعدي ."

بحلول عام 2025 ستكون الدول مطالبة بتقديم دورة جديدة من المساهمات (NDCs) تغطي الفترة من 2031 إلى 2035 وهو ما يمثل لحظة حاسمة في المسار المناخي العالمي إذ تظهر التقارير العلمية أن الإجراءات الحالية غير كافية للوصول إلى هدف الحد من الاحترار إلى أقل من 1.5 درجة مئوية ولهذا تعمل الأمم المتحدة عبر أمانة الاتفاقية الإطارية بشأن التغيرات المناخية (UNFCCC) على دعم الدول تقنيا وفنيا في إعداد مساهماتها الجديدة بشكل يتماشى مع التوصيات العلمية ومعايير الشفافية[1].

كما تعزز الأمم المتحدة آلية التقييم العالمي وهي عملية تجرى كل خمس سنوات لتقييم مدى التقدم المحرز عالميا في تحقيق أهداف اتفاق باريس وتوفر توجيهات للدول حول كيفية تحسين مساهماتها، وقد أجري أول تقييم عالمي في مؤتمر COP28 في دبي سنة 2023 وكان من أبرز نتائجه التأكيد على ضرورة تسريع التحول من الوقود الأحفوري إلى الطاقة النظيفة[2].

تشجع الأمم المتحدة كذلك على إشراك مختلف فئات المجتمع في إعداد المساهمات الوطنية بما في ذلك الشباب والمجتمع المدني والقطاع الخاص لضمان شمولية السياسات المناخية وتطبيقها بشكل عادل وفعال، كل هذه الإجراءات تأتي في إطار خطة شاملة تقودها الأمم المتحدة للوصول إلى انبعاثات صفرية خلال العقود المقبلة وتعد تحديثات الـ NDCs ركيزة أساسية في هذا التوجه لأنها تظهر بوضوح مستوى التزام الدول وإرادتها السياسية في التصدي لأزمة المناخ[3].

ثانيا: تحقيق الحياد الكربوني العالمي بحلول 2050

يُعدّ الحياد الكربوني أحد الأهداف الاستراتيجية الكبرى التي تبنتها الأمم المتحدة لما بعد 2025 حيث تسعى إلى تقليل صافي الانبعاثات العالمية من الغازات الدفيئة إلى مستوى الصفر بحلول منتصف القرن هذا الهدف لا يعني إلغاء جميع الانبعاثات وإنما موازنتها من خلال إزالة ما يعادلها من الغلاف الجوي سواء عبر الغابات أو تقنيات احتجاز الكربون، وقد أكدت الأمانة العامة للأمم المتحدة أن بلوغ الحياد

[1] المساهمات المحددة وطنيًا بموجب اتفاق باريس، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، متحصل عليه **https://unfccc.int/sites/default/files/convarabic.pdf**، تاريخ الاطلاع 17 أفريل على الساعة 21:00.

[2] تقرير التقييم العالمي لمؤتمر COP28، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، 2023، ص، 17.

[3] الملخص الموجّه لصانعي السياسات، **التقرير السادس للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، 2023، ص،8.

الكربوني هو شرط أساسي للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية عند 1.5 درجة مئوية وهو السقف الذي وضعه اتفاق باريس كحد لتفادي الآثار الكارثية للتغيرات المناخية لذلك أطلقت الأمم المتحدة "تحالف الطموح الصفري" وهو تجمع يضم الدول والمدن والشركات الكبرى والمؤسسات المالية التي تعهدت بتحقيق الحياد الكربوني في آجال مختلفة لكن جميعها تقع ضمن أفق 2050.[1]

ضمن هذا الإطار طُلب من الدول الأعضاء وضع استراتيجيات وطنية طويلة الأمد لخفض الانبعاثات كما تعمل الأمم المتحدة على دعم الدول النامية فنيا وتمويليا لإعداد وتنفيذ هذه الخطط خاصة في ظل الفوارق التنموية بين الشمال والجنوب العالمي، ومع بروز تكنولوجيا الطاقة المتجددة والهيدروجين الأخضر والابتكارات في مجال إزالة الكربون تؤمن الأمم المتحدة أن تحقيق الحياد الكربوني لم يعد حلما بعيدا بل هدفا واقعيا بشرط توفر الإرادة السياسية والتعاون الدولي العادل وقد جرى التأكيد على هذا الالتزام في مؤتمرات المناخ الأخيرة خاصة COP26 في غلاسكو و COP28في دبي حيث طالبت الأمم المتحدة الدول الكبرى بمضاعفة جهودها وتقليص دعمها للوقود الأحفوري.[2]

ويتوقع أن تكون العقود المقبلة حاسمة في رسم ملامح الاقتصاد العالمي حيث سيتحول العالم تدريجيا نحو نماذج إنتاج واستهلاك منخفضة الكربون مما يجعل تحقيق الحياد الكربوني ليس فقط ضرورة بيئية بل أيضا فرصة اقتصادية وتكنولوجية.

ثالثا: توسيع التمويل المناخي للدول النامية

يمثل التمويل المناخي أحد الأعمدة الأساسية في استراتيجية الأمم المتحدة لمكافحة التغيرات المناخية بعد عام 2025 خصوصا فيما يتعلق بدعم الدول النامية على التكيف مع آثار التغير المناخي والانتقال نحو اقتصاد منخفض الكربون، وقد أقر اتفاق باريس بأن مسؤولية تمويل العمل المناخي تقع بشكل رئيسي على عاتق الدول الصناعية المتقدمة باعتبارها الأكثر مساهمة تاريخيا في الانبعاثات.[3]

حددت الأمم المتحدة سقفا مبدئيا قدره 100 مليار دولار سنويا منذ عام 2020 كتمويل من الدول المتقدمة لصالح الدول النامية إلا أن التقارير أظهرت أن هذا الرقم لم يتحقق فعليا بالقدر المطلوب ما دفع المجتمع

[1] تحقيق صافي انبعاثات صفري بحلول عام 2050، هيئة الأمم المتحدة، **مرجع سابق**.

[2] الاستراتيجيات الوطنية طويلة الأمد للتنمية منخفضة الانبعاثات، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، تقرير 2022، ص-ص، 13-20.

[3] **المرجع نفسه**.

الدولي إلى المطالبة بإطار تمويلي جديد لما بعد 2025 خلال مؤتمر COP28 (دبي 2023) بدأت المفاوضات لصياغة هذا الإطار والذي من المتوقع أن يتضمن زيادة الالتزامات المالية بشكل كبير وربط التمويل بمستوى الطموح المناخي للدول المستفيدة.[1]

يشمل التمويل المناخي محورين أساسيين وهما التمويل من أجل التخفيف لدعم مشاريع الطاقات المتجددة، النقل النظيف والكفاءة الطاقوية وكذا التمويل من أجل التكيف لدعم البنية التحتية المقاومة للمناخ، الأمن الغذائي. والأنظمة الصحية، وقد أنشأت الأمم المتحدة أدوات تمويل متعددة كما سبق الإشارة كالصندوق الأخضر للمناخ، صندوق التكيف ومرفق البيئة العالمية.[2]

كما بدأت في إدماج البنوك التنموية الدولية والقطاع الخاص في منظومة التمويل المناخي من خلال آليات التمويل المختلط، مما يسمح بمضاعفة أثر التمويلات العامة، وتهدف هذه الجهود إلى تجاوز مجرد الالتزامات الرمزية والدخول في مرحلة التنفيذ الفعلي للمشاريع خاصة في الدول الهشة التي تعاني من التغيرات المناخية رغم ضعف مساهمتها في الانبعاثات وهكذا فإن مستقبل العدالة المناخية يتوقف بدرجة كبيرة على مدى فعالية وتضامن منظومة التمويل العالمية التي تقودها الأمم المتحدة.[3]

رابعا: تعزيز آليات الرصد والتقييم العالمي لمدى التقدم المناخي

من أبرز مخططات الأمم المتحدة لما بعد 2025 في مواجهة التغيرات المناخية هو تعزيز أنظمة الرصد والتقييم والمتابعة الشاملة للتأكد من مدى التزام الدول بتعهداتها المناخية وخاصة تلك المتعلقة بالمساهمات المحددة وطنيا (NDCs) وخطط الحياد الكربوني، وقد أطلقت الأمم المتحدة ضمن إطار اتفاق باريس آلية "التقييم العالمي الشامل" وهي مراجعة دورية تجرى كل خمس سنوات لتقييم التقدم العالمي

[1] دليل برمجة الصندوق الأخضر للمناخ، الصندوق الأخضر للمناخ، متحصل عليه **https://ar.irm.greenclimate.fund**، تاريخ الاطلاع 18 أفريل على الساعة 09:00.

[2] **المرجع نفسه.**

[3] التمويل المناخي المقدم والمعبأ من قبل الدول المتقدمة، **تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، 2023، ص 25.

الجماعي نحو تحقيق أهداف الاتفاق خصوصا فيما يتعلق بخفض الانبعاثات، التكيف ووسائل التنفيذ كالتمويل والتكنولوجيا وبناء القدرات.[1]

وقد عقد أول تقييم من هذا النوع في مؤتمر COP28 بدبي سنة 2023 وأظهر فجوات كبيرة بين الطموحات المناخية الحالية والمسار المطلوب لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية، ومن بين أدوات التقييم الأخرى التي تسعى الأمم المتحدة لتطويرها لما بعد 2025 نظام شفاف للإبلاغ عن الانبعاثات والتقدم الوطني يعتمد على تقديم تقارير دورية دقيقة وموحدة من طرف الدول يتم التحقق منها دولياً من قبل خبراء مستقلين واستعمال مؤشرات مناخية عالمية موحدة تساعد في قياس الأداء المناخي بمصداقية عبر مختلف القطاعات (الطاقة النقل، الصناعة، الزراعة....الخ)، وتعزيز القدرات التقنية والإحصائية للدول النامية في ما يخص قياس ورصد الانبعاثات والتكيف مع آثار المناخ من خلال مبادرات تدريب وتمويل مخصصة.[2]

كما تسعى الأمم المتحدة إلى رقمنة نظم الرصد باستخدام الأقمار الصناعية وتقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات الضخمة من أجل تعزيز الدقة والسرعة في تتبع التغيرات المناخية والتصرفات البيئية للدول والفاعلين غير الحكوميين على حد سواء، كل هذه الآليات لا تهدف فقط إلى المحاسبة بل إلى تعزيز الشفافية والثقة الدولية وتحفيز الدول على تحسين سياساتها المناخية من خلال مقارنة الأداء ومشاركة الخبرات.[3]

المطلب الثاني: وضع أهداف محدثة وآليات جديدة للحد من الانبعاثات

أولا: التحول نحو الطاقة النظيفة والمتجددة

أصبح التحول إلى الطاقة النظيفة هدفا محوريا في التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة في مواجهة التغير المناخي تدرك المنظمة الأممية أن استمرار الاعتماد على الوقود الأحفوري من نفط وفحم وغاز يؤدي

[1] تقرير تجميع التقييم العالمي (النتائج الأساسية)، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/cop27-what-you-need-know**، تاريخ الاطلاع 18 أفريل على الساعة 22:00.

[2] مؤشرات لمتابعة التقدم المناخي، **تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، متحصل عليه **https://www.ipcc.ch/languages-2/arabic/**، تاريخ الاطلاع 18 أفريل على الساعة 23:00.

[3] تقرير فجوة الانبعاثات، **برنامج الأمم المتحدة للبيئة**، متحصل عليه **https://www.unep.org/ar/alakhbar-walqss/alkhtab/thlatht-ashhr-mn-aldblwmasyt-albyyyt-almkthft**، تاريخ الاطلاع 20 أفريل 2025 الساعة 18:00.

إلى تسارع الاحترار العالمي وما يرافقه من آثار بيئية واجتماعية واقتصادية مدمرة ولهذا فإن الدعوة إلى التحول الطاقوي لم تعد مجرد توصية بل غدت التزاما دوليا.[1]

في هذا السياق تدعم الأمم المتحدة التوسع في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الكتلة الحيوية والطاقة الكهرومائية باعتبارها مصادر منخفضة أو معدومة الانبعاثات وقد تم في السنوات الأخيرة إطلاق عدد من المبادرات العالمية على غرار التحالف الدولي للطاقة الشمسية بقيادة الهند وفرنسا والذي يهدف إلى تسهيل وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيا النظيفة وتوفير التمويل لمشاريع الطاقات المتجددة، كما أشارت الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) في تقاريرها إلى أن التحول السريع نحو الطاقة المتجددة يمكن أن يسهم في خفض الانبعاثات بنسبة تصل إلى 70% في القطاعات الصناعية بحلول عام 2050، لكن التحدي الأكبر يتمثل في إزالة الكربون من أنظمة الطاقة وهذا يتطلب إجراءات جريئة تشمل إلغاء الإعانات الموجهة للوقود الأحفوري وتحفيز الاستثمار في البحث العلمي لإنتاج طاقات نظيفة أكثر كفاءة.[2]

وقد شددت الأمم المتحدة على أهمية مراعاة العدالة المناخية من خلال تمكين الدول ذات القدرات المحدودة من الدخول في هذا التحول دون المساس بحقوقها في التنمية لذلك دعت إلى تعزيز نقل التكنولوجيا والمعرفة المناخية من الشمال إلى الجنوب بما يضمن تقليص الفجوة بين الدول في مجال الطاقة المستدامة.

ثانيا: تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي الدولي

تحرص الأمم المتحدة على توفير غطاء قانوني دولي ملزم يضمن التزام الدول بتعهداتها المناخية، ويعد اتفاق باريس للمناخ (2015) أبرز إنجاز في هذا الإطار حيث وقعت عليه 196 دولة واتفقت على إبقاء معدل الاحترار العالمي دون 2 درجة مئوية وبذل الجهود لحصره في 1.5 درجة، ويتضمن الاتفاق التزامات محددة أهمها إعداد خطط وطنية للمساهمات المحددة (NDCs) يتم تحديثها كل خمس سنوات وتقييم مدى تقدمها عبر "آلية الشفافية العالمية" كما يدعو إلى التعاون بين الدول في تنفيذ مشاريع خفض الانبعاثات مع مراعاة المسؤوليات التاريخية والتفاوت في القدرات المالية والتكنولوجية.[3]

---

[1] مؤشرات لمتابعة التقدم المناخي، تقرير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ، **مرجع سابق**.

[2] تقرير الطاقة المستدامة للجميع، تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2022، ص، 18.

[3] تقرير بوابة التمويل، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، متحصل عليه **https://legal.un.org/avl/pdf/ha/ccc/ccc_a.pdf**، تاريخ الاطلاع 21 أفريل 2025 على الساعة 09:18.

وعلى المستوى المؤسساتي تُعتبر الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) المصدر العلمي الأساسي لتقييم المخاطر المناخية وتقديم السيناريوهات المستقبلية وقد أصبح تقريرها السنوي أداة يعتمد عليها صانعو السياسات لتوجيه الخطط الوطنية والدولية، كما أُنشئت لجان مراقبة دولية مثل لجنة الامتثال التابعة لاتفاق باريس لرصد تنفيذ الدول لتعهداتها المناخية وتم إدراج المناخ في العديد من الاتفاقيات الأخرى كاتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقيات العمل الدولية ما يعكس تداخل التغير المناخي مع باقي القضايا العالمية، ويُلاحظ توجه متزايد لإدراج الحقوق البيئية ضمن منظومة حقوق الإنسان حيث اعتمد مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قرارا يعتبر البيئة السليمة حقا من حقوق الإنسان الأساسية مما يعزز من آليات المحاسبة الدولية ويمنح المجتمع المدني أداة قانونية للدفاع عن المناخ.[1]

ثالثا: نشر الوعي البيئي وتعزيز التعليم الأخضر

لا يمكن لأي استراتيجية مناخية أن تنجح ما لم تكن مدعومة بوعي شعبي ومجتمعي شامل ولهذا فقد أولت الأمم المتحدة أهمية خاصة لتعميم الثقافة البيئية وتطوير التعليم الأخضر كركيزة في بناء مجتمعات مستدامة، فأطلقت اليونسكو برنامج التعليم من أجل التنمية المستدامة (ESD) الذي يهدف إلى إدماج مفاهيم البيئة والتغير المناخي في المناهج الدراسية من الروضة إلى الجامعة وتدريب المعلمين على طرق التدريس التشاركية التي تعزز الوعي والمسؤولية البيئية كما دعمت الأمم المتحدة الحملات التوعوية الجماهيرية، التي تستهدف الشباب والنساء والعمال مستخدمة الوسائط الرقمية والإعلام الاجتماعي ومن أبرز هذه المبادرات "حملة العمل من أجل المناخ" التي أُطلقت في إطار أهداف التنمية المستدامة وشجعت على تبني سلوكيات بيئية بسيطة مثل تقليل استهلاك البلاستيك، استعمال النقل العمومي والتقليل من النفايات الغذائية.[2]

[1] نظرة عامة على التمويل المناخي، **تقرير البنك الدولي**، 2023، ص-ص، 31-53.

[2] تقرير حملة العمل المناخي ضمن أهداف التنمية المستدامة (2022-2023)، **هيئة الأمم المتحدة**، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/about-us/un-and-sustainability**، تاريخ الاطلاع 21 أفريل 2025 على الساعة 23:30.

المطلب الثالث: التوقعات العالمية والاتفاقيات الجديدة للحد من التغيرات المناخية

أولا: التوقعات المناخية العالمية ومخاطر عدم التحرك

تجمع التقارير الدولية على أن العالم يواجه مستقبلا مناخيا محفوفا بالمخاطر إذا لم تتخذ خطوات عاجلة وجادة لتقليل الانبعاثات، حيث تشير الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أن الارتفاع في درجات الحرارة العالمية قد يتجاوز 1.5 درجة مئوية بحلول منتصف هذا القرن مما يؤدي إلى آثار كارثية على البيئة والاقتصاد والصحة العامة، تشمل هذه الآثار ارتفاع مستوى البحار وانخفاض المحاصيل الزراعية واتساع رقعة التصحر إضافة إلى تهديد الأمن المائي والغذائي في عدد من المناطق الهشة خصوصا في الدول النامية. وأمام هذه التوقعات أصبح من الضروري ألا تقتصر الجهود الدولية على مجرد التعهدات الرمزية بل يجب أن تترجم إلى خطوات فعلية مدعومة بتكنولوجيا وتمويل مناسبين مع إدماج التغير المناخي في السياسات التنموية العامة للدول.[1]

ثانيا: الاتفاقيات الدولية الحديثة وآلياتها المستحدثة

أمام خطورة التوقعات سعت الأمم المتحدة إلى تطوير الإطار القانوني الدولي للمناخ ومن أبرز المحطات الحديثة اتفاق غلاسكو للمناخ (COP26) الذي عقد في 2021 والذي جاء لتفعيل اتفاق باريس للمناخ وإجبار الدول على مراجعة مساهماتها المناخية الوطنية (NDCs) بوتيرة أسرع وأكثر طموحا كما دعا الاتفاق إلى خفض انبعاثات الميثان بنسبة 30% بحلول 2030 وتحقيق الحياد الكربوني في أفق 2050 مع تخصيص 100 مليار دولار سنويا لدعم الدول النامية، وقد شكل هذا الاتفاق خطوة مهمة نحو التزام أكثر واقعية إذ وضع آلية "الشفافية العالمية" لمتابعة مدى احترام الدول لتعهداتها المناخية وأقر ضرورة التخلص التدريجي من الفحم وتقليص الدعم الحكومي للوقود الأحفوري.[2]

---

[1] التقرير السادس لتقييم المناخ، **الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ**، متحصل عليه **https://www.un.org/ar/about-us/un-and-sustainability**، تاريخ الاطلاع 22 أفريل 2025 الساعة 09:00.

[2] مؤتمر الأطراف cop26، **اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ**، تقرير 2021، ص، 15.

ثالثا: التحولات الإقليمية والدولية نحو شراكات مناخية مبتكرة

إلى جانب الاتفاقيات العالمية ذات الطابع الشامل شهدت الساحة الدولية بروز ديناميكيات إقليمية وثنائية تسعى لمواجهة التغير المناخي ضمن أطر أكثر تركيزا وفعالية فقد تبنى الاتحاد الأوروبي "الاتفاق الأخضر الأوروبي" كخطة اقتصادية ومناخية شاملة تهدف إلى بلوغ الحياد الكربوني في أفق 2050 من خلال حزمة من السياسات تشمل التحول نحو الطاقات المتجددة، تحسين كفاءة الطاقة، فرض ضرائب بيئية وتوسيع نطاق الاقتصاد الدائري كما تم إدماج هذا الاتفاق في السياسات التجارية والجمركية عبر فرض ضريبة كربونية على المنتجات المستوردة من دول لا تلتزم بالمعايير البيئية الأوروبية ما أحدث تأثيرا عالميا يدفع الدول الأخرى إلى مراجعة ممارساتها الصناعية.[1]

في المقابل أعلنت الصين بوصفها ثاني أكبر اقتصاد في العالم وأحد أكبر الملوثين عن التزامها بالوصول إلى ذروة الانبعاثات بحلول عام 2030 وتحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060 ويترجم هذا الالتزام عبر استثمارات ضخمة في الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بالإضافة إلى تطوير تكنولوجيا احتجاز الكربون وإعادة تدويره وقد ربطت الصين هذا المسار بجهودها التنموية إدراكا منها أن التنمية الاقتصادية المستدامة لا تنفصل عن حماية البيئة.[2]

كما شهدت الدول الإفريقية توجها متناميا نحو الشراكة المناخية الإقليمية خاصة من خلال مبادرة الجدار الأخضر الكبير الهادفة إلى إعادة تشجير منطقة الساحل الكبرى بطول 8000 كيلومتر لمكافحة التصحر وتثبيت السكان وهو مشروع بيئي وإنساني في آن واحد وقد حصلت هذه المبادرة على دعم دولي متزايد خاصة من طرف الاتحاد الأوروبي والبنك الدولي، إلى جانب ذلك تعمل بلدان إفريقية على تعزيز تمثيلها في المؤتمرات المناخية وتقديم مقارباتها الخاصة المستندة إلى العدالة المناخية وحقها في التنمية، أما من حيث العلاقات الدولية فقد برزت خلال السنوات الأخيرة شراكات مناخية بين الشمال والجنوب تقوم على مبدأ "المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة" حيث تقدم الدول المتقدمة تمويلا ودعما تقنيا للدول النامية مقابل التزام الأخيرة بخطط انتقال طاقوي تدريجي ومن الأمثلة على ذلك "الشراكة الدولية من أجل انتقال

---

[1] **المرجع نفسه.**

[2] دعم مبادرة الجدار الأخضر الكبير، **تقرير البنك الدولي لسنة 2021**، متحصل عليه **https://www.albankaldawli.org/ar/topic/climatechange/overview#1**، تاريخ الاطلاع 27 أفريل 2025 الساعة 13:00.

الطاقة العادل" التي وقعتها ألمانيا وفرنسا مع جنوب إفريقيا والتي تهدف إلى مساعدتها على تقليص الاعتماد على الفحم وتعزيز الطاقات النظيفة.[1]

[1] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل الثالث

بعد عرض أهم مبادرات هيئة الأمم المتحدة في مجال التغيرات المناخية خصصنا هذا الفصل لتقييم فعالية هذه المبادرات من خلال معرفة الإنجازات التي حققتها في الحد من الانبعاثات ودورها في دعم الدول النامية لمواجهة آثار التغير المناخي بالإضافة إلى مساهمتها في زيادة الوعي البيئي على المستويين الدولي والمحلي كما تناولنا التحديات الجوهرية التي تواجه المنظمة وخاصة قصور التمويل وعدم التزام بعض الدول بالتعهدات المالية فضلا عن الفجوة الكبيرة بين الدول المتقدمة والنامية في الإمكانيات والقدرات وهو ما ينعكس سلبا على سير عمليات التنسيق والتنفيذ، وفي نهاية الفصل استعرضنا التوجهات المستقبلية للأمم المتحدة مع التركيز على الخطط الموضوعة لتكثيف جهود تخفيض الانبعاثات وإعداد استراتيجيات متقدمة لما بعد عام 2025 بهدف تعزيز التعاون الدولي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة مما يبرز التزام الهيئة بمواصلة دورها المحوري في مواجهة التغيرات المناخية بشكل أكثر فاعلية واستدامة.

الخاتمة

لقد شهد العالم خلال العقد الأخير تصاعدا لافتا في التحديات البيئية وعلى رأسها قضية التغيرات المناخية التي تحولت من ظاهرة بيئية إلى أزمة عالمية ذات أبعاد اقتصادية، سياسية وأمنية وقد تزامن هذا التصعيد مع دخول اتفاقية باريس للمناخ حيز التنفيذ والتي شكلت محطة مفصلية في مسار العمل الدولي المشترك للحد من الانبعاثات الكربونية وتعزيز التكيف المناخي، حاولنا من خلال دراستنا تحليل دور هيئة الأمم المتحدة كفاعل مركزي في تعبئة المجتمع الدولي للتعامل مع هذه القضية من خلال استعراض المبادرات الآليات والمؤتمرات التي رعتها المنظمة بالإضافة إلى استكشاف ديناميكيات الحوكمة المناخية خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2025 تميز هذا النطاق الزمني بكونه فترة حساسة شهدت العديد من التغيرات السياسية الدولية التي أثرت بشكل مباشر على مسار التزامات المناخ مثل انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من اتفاق باريس في 2017 وعودتها في 2021 إضافة إلى بروز أزمات جيوسياسية معقدة ساهمت في إضعاف الزخم الدولي نحو العمل المناخي الطموح

أولا: النتائج

- يظهر مسار عمل الأمم المتحدة خلال الفترة المدروسة مرونة مؤسساتية وتكيفا مع مستجدات المشهد الدولي غير أن ذلك لم يرق إلى تحقيق نتائج ملموسة على أرض الواقع حيث لا تزال المؤشرات البيئية تتجه نحو مستويات خطيرة وفق تقارير الأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ .
- أظهرت منظمة الأمم المتحدة قدرة مهمة في لعب دور المنصة الدولية الجامعة للمفاوضات المناخية من خلال تنسيق الجهود بين الدول الأعضاء ودعم المبادرات الداعية إلى تعزيز التمويل المناخي ونقل التكنولوجيا ومحاولة بناء القدرات في الدول النامية.
- ساهمت التقارير الدولية التي دعمتها الأمم المتحدة من خلال برامجها المتخصصة والهيئات العلمية كـ IPCC في إحداث نقلة نوعية في الوعي العالمي بخطورة ظاهرة التغيرات المناخية وتأثيراتها على التنمية المستدامة والسلم والأمن الدوليين .
- رغم التقدم المسجل على مستوى الالتزامات الدولية والمبادرات الأممية إلا أن ضعف الإرادة السياسية لدى بعض القوى الدولية وتعقد مصالح الدول الكبرى حال دون تحقيق نتائج ملموسة كفيلة بالحد من ارتفاع درجات الحرارة وفق الأهداف المحددة في اتفاقية باريس .

- لا تزال الفجوة المناخية بين دول الشمال والجنوب قائمة خاصة في مجالات التمويل، التكنولوجيا والعدالة المناخية وهو ما يعزز الحاجة إلى تطوير آليات أممية أكثر صرامة وإنصافا لضمان تنفيذ التزامات الدول الصناعية الكبرى
- كشفت الدراسة عن أن أزمة التغير المناخي باتت تمثل عامل تهديد مضاعف للأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهشة خاصة في الدول النامية والجزرية الصغيرة ما يستدعي إدماج التغير المناخي كأولوية قصوى في سياسات الأمن الدولي.

ثانيا: التوصيات

انطلاقا من النتائج والتحديات التي تم تحديدها يمكن تقديم التوصيات التالية لتعزيز فعالية دور الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية:

- معالجة فجوة التمويل المناخي حيث يجب على الدول المتقدمة الوفاء الكامل بالتزاماتها المالية وتجاوز هدف الـ 100 مليار دولار سنويا مع تبسيط إجراءات الوصول إلى التمويل للدول النامية وضمان توزيعه العادل بين مشاريع التخفيف والتكيف.
- تعزيز مبدأ المسؤولية المشتركة ولكن المتباينة إذ ينبغي إعادة تفعيل وتوضيح هذا المبدأ في المفاوضات المستقبلية لضمان تحمل الدول ذات المسؤولية التاريخية الأكبر لعبء أكبر في جهود التخفيف والتمويل ونقل التكنولوجيا.
- تحييد العمل المناخي عن الصراعات الجيوسياسية عبر إيجاد آليات تضمن استمرارية التعاون المناخي وتدفق الدعم الفني والمالي للدول المتضررة بغض النظر عن التوترات السياسية أو النزاعات الدولية.
- دعم بناء القدرات الوطنية وذلك يتطلب تعزيز قدرة الدول النامية على مواجهة التغيرات المناخية وتوفير دعم فني وتقني مستمر لبناء المؤسسات وتأهيل الكفاءات البشرية وتطوير البنية التحتية اللازمة للرصد والإبلاغ والتنفيذ.
- رفع مستوى الطموح المناخي عبر التزام كل الدول بمراجعة وتحديث مساهماتها المحددة وطنيا بشكل دوري لتتوافق مع المسار المطلوب للحد من ارتفاع درجة الحرارة العالمية إلى 1.5 درجة مئوية وذلك بدعم من آليات المراجعة والتقييم التابعة للأمم المتحدة.

- توسيع المشاركة وتعزيز الوعي حيث ينبغي للأمم المتحدة وشركائها مواصلة وتكثيف جهود نشر الوعي البيئي وتعزيز التعليم الأخضر على جميع المستويات وإشراك جميع فئات المجتمع بما في ذلك المجتمع المدني والقطاع الخاص والشباب في صياغة وتنفيذ الحلول المناخية.

في الختام على الرغم من التحديات الجسيمة التي تواجهها الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية فإن الإطار الذي أرساه اتفاق باريس والمبادرات والتوجهات المستقبلية التي تتبناها المنظمة تمثل أساسا مهما لمواجهة هذا التحدي العالمي إلا أن النجاح النهائي يعتمد بشكل كبير على تعزيز الإرادة السياسية وتجسير الفجوات القائمة وتبني مقاربات أكثر عدالة وشمولية لضمان مستقبل مستدام للأجيال القادمة.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- المصادر الرسمية

- اتفاق باريس بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.
- برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- الصندوق الأخضر للمناخ.
- مجلس حقوق الإنسان.
- مفوضية الاتحاد الأوروبي.
- منظمة الأرصاد الجوية العالمية.
- منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.
- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ.

2-الكتب

- أبو العطا رياض صلاح، حماية البيئة من منظور القانون الدولي العام. ط3. مصر: دار الجامعة الجديدة، 2009.
- أبو الوفا أحمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية. ط8. القاهرة: دار الثقافة العربية، [د.س.ن].
- بلقيز عبد الإله، ماذا تبقى من الأمم المتحدة. المغرب: أفريقيا الشرق، 1999.
- بن صالح السلمي عبد الله، الاقتصاد البيئي والتغير المناخي. السعودية: دار نشر جامعة الملك سعود، 2019.
- بن عامر تونسي، قانون المجتمع الدولي. ط6. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.
- رجب عبد المنعم متولي، الأمم المتحدة بين الإبقاء والإلغاء في ضوء التطورات الدولية الراهنة 2. عمان: [د د ن]، 2005.
- السعود راتب، الإنسان والبيئة (دراسة في التربية البيئية). عمان: مكتبة حامد للنشر والتوزيع، 2011.
- العشاوي صباح، المسؤولية الدولية عن حماية البيئة. الجزائر: دار الخلدونية، 2016.

- ليتيم نادية، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة من التلوث. الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2006.
- محمد سامي عبد الحميد، قانون المنظمات الدولية. ط8. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1988.
- منصور عبد السلام، التعويض عن الأضرار البيئية في نطاق القانون الدولي العام. القاهرة: دار النهضة العربية، 2010.
- ميهوبي عبد الحكيم، التغيرات المناخية (الأسباب والمخاطر)، ط8. الجزائر: دار الخلدونية، 2017.
- وحيد دويدري رجاء، البيئة: مفهومها العلني وعمقها الفكري والتراثي. دمشق: دار الفكر، 2004.
- الوهيب محمد سعيد، مبادئ العدالة المناخية. القاهرة: دار الفكر العربي، 2018.

المجلات والدوريات

- أبو زهرة ليلى، البيئة والتنمية في السياسات الاقتصادية، مجلة الاقتصاد الأخضر. العدد الأول. 2021، ص-ص 80-91.
- بلاق محمد، "مشكلة تغير المناخ وتداعياته على تحقيق الأمن البيئي بالجزائر: ماذا بعد قمة باريس"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. العدد السابع. 2016، ص-ص 270-283.
- بوحوش دليلة، التربية البيئية في السياسات الدولية، مجلة العلوم الاجتماعية. العدد الاول. جوان 2019، ص-ص 400-414.
- خنيش ليندة "مساهمة منظمة الأمم المتحدة في حماية البيئة"، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية. العدد الثالث. جوان 2017، ص-ص 381- 393.
- رحموني محمد، القضايا الرئيسية لتصميم نظام قانوني دولي فعال لحماية المناخ، مجلة الدراسات الحقوقية. العدد الثاني. 2020، ص-ص 309-320.
- رزقين عبد القادر، قويدر شعشوع، "الحماية القانونية الدولية للمناخ"، مجلة البحوث العلمية في التشريعات البيئية. العدد السادس. 2019، ص-ص 50-65.
- الرفاعي أحمد مصطفى، دور الدول المتقدمة في مواجهة التغيرات المناخية، مجلة الدراسات البيئية. العدد الثامن عشر، 2021، ص-ص 339-350.

- الزهرة أحمد، الحوكمة التشاركية في المجال البيئي، مجلة القانون والتنمية. العدد السابع. 2022، ص-ص 80-92.
- ساسي محمد، الإعلام البيئي في الاستراتيجية الأممي، مجلة الإعلام الجديد. العدد الأول. 2021، ص-ص 233-245.
- سعيد فتيحة، البحث العلمي كمدخل للتنمية البيئية، مجلة المعرفة. العدد الثاني. 2017، ص-ص 100-117.
- سعيد فتيحة، الوعي البيئي والمجتمع، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد التاسع. جوان 2019، ص-ص 198-211.
- سيواري أليف، "التغير المناخي وآثاره على مستقبل البشر"، المجلة العربية. الطبعة الثالثة عشرة. مارس 2015، ص-ص 70-82.
- الشمري حسين، "التغير المناخي وأثره على درجة حرارة العراق"، مجلة كلية التربية للعلوم التربوية والإنسانية. العدد الثالث عشر. 2013، ص-ص 10-21.
- عباسي طلال، يخلف العربي، دور البرامج الإنمائية للأمم المتحدة في القضاء على الفقر، مجلة أوراق اقتصادية. العدد الثالث. ديسمبر 2018، ص-ص 160-174.
- العربي عبد الحكيم، العدالة المناخية بين الواقع والمأمول، مجلة دراسات البيئة والتنمية المستدامة.العدد العاشر. ديسمبر 2022، ص-ص 209-220.
- علواني مبارك، دور المنظمات الدولية المتخصصة والمنظمات غير الحكومية في حماية البيئة من التلوث، مجلة الفكر. العدد الرابع عشر. 2018، ص-ص 616-628.
- كمال حنان، دور الجمعيات البيئية في الجزائر، مجلة البيئة والتنمية المستدامة، العدد الثالث. 2022، ص-ص 50-63.
- كمونه محمد مالك، التغيرات المناخية وتأثيرها في النزاعات الدولية، المجلة السياسية الدولية. العدد 55. بغداد، ص-ص 105-117.
- لوكال مريم، جهود وتحديات مؤتمرات الأمم المتحدة للتغير المناخي، مجلة العلوم الإنسانية. العدد الثالث. 2020، ص-ص 48-60.
- ليتيم نادية، "التغيرات المناخية (الأسباب، التداعيات المستقبلية وآليات التكيف)"، مجلة الدراسات الحقوقية. العدد الأول. 2022، ص-ص 349- 362.

الأطروحات والمذكرات

- بن حمزة فايزة، " دور الأمم المتحدة في حماية حقوق الإنسان". رسالة ماجستير. (قسم القانون العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010).
- رحموني محمد، الحماية القانونية الدولية للمناخ بين النص والتطبيق. أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بلعباس، 2020).
- العايب جمال، "التنوع البيولوجي كبعد في القانون الدولي والجهود الدولية والجزائرية"، رسالة ماجستير. (قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 1، 2006).
- غزلون أنيسة، "الطاقات المتجددة والتغيير المناخي (الجانب القانوني)"، أطروحة دكتوراه. (قسم القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، 2018).
- الكيش عمر عدنان مفتاح، "التدخل الدولي لمواجهة ظاهرة الاحتباس والتغيير المناخي". أطروحة دكتوراه. (كلية الحقوق، جامعة عين شمس، القاهرة، مصر، 2016).
- ليتيم فتيحة، "إصلاح منظمة الأمم المتحدة في ظل تطورات النظام الدولي الراهن". أطروحة دكتوراه. (قسم العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009).
- مخفي إسماعيل، "الحماية القانونية والدولية للمناخ". أطروحة دكتوراه. (قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2019).
- موج فهد علي، "قواعد القانون الدولي لحماية البيئة في ضوء اتفاقية باريس للمناخ 2015"، رسالة ماجستير. (جامعة الشرق الأوسط، 2017).

التقارير

- النشاط البركاني، تقارير برنامج سميثسونيان للمراقبة البركانية للفترة بين 2015–2024 متحصل عليه: https://www.volcano.si.edu.
- الأمن الغذائي وتأثيره على المناخ، تقرير البنك الدولي لسنة 2016، متحصل عليه: https://www.albankaldawli.org.
- المناخ، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة لاتفاقية الأمم الإطارية بشأن المناخ لسنة 2018، متحصل عليه: https://www.unfccc.int.

- تمويل صندوق المناخ الأخضر، تقرير صندوق المناخ الأخضر لسنة 2019، متحصل عليه: www.greenclimate.fund.
- التغير المناخي على الصعيد الدولي، تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP)، متحصل عليهhttps://www.undp.org/fr.
- الأثار الاقتصادية للتغير المناخي، تقارير صندوق النقد الدولي لسنوات 2020 إلى 2025، متحصل عليه: https://www.imf.org.
- التمويل المناخي، تقرير هيئة الأمم المتحدة لسنة 2021، متحصل عليه: https://www.un.org/en/climatechange/raising-ambition/climate-finance.
- مصادر التمويل المناخي، تقريرUNFCCC لسنة 2021، متحصل عليه: https://unfccc.int/topics/climate-finance/resources/biennial-assessment-and-overview-of-climate-finance-flows.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

5-المراجع الأجنبية

- Bulkeley, Harriet. Accomplishing Climate Governance, Cambridge University Press, 2015.
- Dudok de Wit, Thierry. L'Activité Solaire Influence-t-Elle Le Réchauffement Climatique, The Conversation, 2018.
- Kleinman Center for Energy Policy. Will Carbon Offsets Under the Paris Agreement Be Different?, 2024.
- Levy, Michael. "Economic and Social Council", Encyclopaedia Britannica.
- McAllister, Levi. How CDOP and SBTi are redefining global carbon market standards, Reuters, 2025.

- Stern, Nicholas. The Economics of Climate Change, Grantham Research Institute, 2020.
- Urbak, T. Analyse rétrospective de la COP21 et de l'accord de Paris, Academia.edu, 2017.

الملخص

تناولت هذه المذكرة دور الأمم المتحدة في إدارة قضية التغيرات المناخية خلال الفترة من 2015 إلى 2025 مركزة على أبرز الجهود والمبادرات التي قامت بها المنظمة في هذا المجال، تم استعراض اتفاق باريس لعام 2015 كخطوة مفصلية إضافة إلى المؤتمرات السنوية التي نظمتها الأمم المتحدة لمتابعة التزامات الدول ومراجعة التقدم المحرز كما تم تسليط الضوء على دور المؤسسات الأممية مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة واللجنة الحكومية المعنية بالتغير المناخي في تقديم الدعم الفني والعلمي خلصت المذكرة إلى أن الأمم المتحدة لعبت دورا حيويا في توحيد الجهود الدولية رغم التحديات السياسية والاقتصادية التي تعيق التقدم في تنفيذ السياسات المناخية.

Summary

This thesis examines the role of the United Nations in managing the issue of climate change from 2015 to 2025, focusing on the main efforts and initiatives led by the organization. It highlights the Paris Agreement of 2015 as a landmark step, along with the annual COP conferences organized by the UN to monitor countries' commitments and review progress. The study also emphasizes the roles of UN bodies such as the United Nations Environment Programme (UNEP) and the Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC) in providing technical and scientific support. The thesis concludes that the UN has played a vital role in unifying international efforts, despite political and economic challenges that hinder the implementation of climate policies.

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

التزام بقواعد النزاهة والأمانة العلمية

(ملحق القرار الوزاري رقم 933 المؤرخ في 2016/07/28 المتعلق بالوقاية ومحاربة السرقة العلمية)

أنا الموقع أدناه / نحن الموقعين أدناه

الطالب ..... بعاوي احمد .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم 114428439 والصادرة بتاريخ : 2025.02.11

المسجّل(ة) بكلية : الحقوق والعلوم السياسية قسم : علوم المسيلة

الطالب ..... / .....

الحامل لبطاقة التعريف الوطنية رقم : ..... / ..... والصادرة بتاريخ : ..... /

المسجّل(ة) بكلية : ..... / ..... قسم : ..... /

والمكلف بإنجاز أعمال مشروع مذكرة الماستر

عنوانها : دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة وتسوية النزاعات الداخلية 2015/2025

أصرح / نصرح بشرفي / بشرفنا الالتزام بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية النزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

حرر بتبسة التاريخ ..... 27 ماي 2025 .....

إمضاء الطالب

إمضاء الطالب

شوهد و صودق
على امضاء السيد (ة) :
..... المسمى
المزرعة في :
2025 ماي 27

هو رئيس المجلس الشعبي البلدي
بتفويض منه
مفوضية نور الدين
عون الحالة المدنية

Ministry of Higher Education and Scientific Research
University of Echahid Cheikh Larbi Tebessi
Faculty of Law and Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي
كلية الحقوق والعلوم السياسية

إذن بالإيداع

السنة الجامعية : 2024 / 2025

الكلية: كلية الحقوق والعلوم السياسية القسم: العلوم السياسية

1/بيانات التعريف بالمشرف:

الاسم: رحيمة اللقب: بلقاسمي الرتبة العلمية: أستاذ محاضر أ

العنوان الإلكتروني المهني: regnia.beltacemi@univ-tebessa.dz

2/معلومات خاصة بطالب / الطالبين

الاسم: أيمن اللقب: بعلوج تاريخ ومكان الازدياد: 2002/06/10

البريد الالكتروني : aymenbaalandj9@gmail.com

الاسم: اللقب: تاريخ ومكان الازدياد:

البريد الالكتروني :

3/معلومات حول مذكرة الماستر

عنوان المذكرة: دور منظمة الأمم المتحدة في إدارة حضيرة التغيرات المناخية 2015-2022

القسم: العلوم السياسية التخصص: دراسات استراتيجية وأمنية

بعد الاطلاع على المذكرة والتأكد من استيفائها لكل الشروط الشكلية والموضوعية أرخص للطالب/ الطلبة، المذكور/ المذكورون أعلاه استكمال إجراءات الإدارية لإيداع المذكرة.

التاريخ: 26 ماي 2025

توقيع المشرف

Bel